

هذه رسالة في المذهب الأربعة مسماة بغنية الطالبين فيما يجب من
أحكام الدين للعالم العامل والعلامة الجليل السكامل حامل
لواء أهل العيان وقطب هذا الزمان مرشد السالكين
والواصلين وعمدة أهل الفضل واليقين مولانا السيد
محمد ابن السيد خليل ابن السيد ابراهيم القاوقجي
المشهور بأبي المحاسن الحنفي الطرابلسي
شام حفظه الله وأدام نعمتنا به على

الدوام والمسلمين
أجمعين آمين

(ويليامسفينة النجاة في معرفة الله وأحكام الصلاة للؤلؤ أيضا)

﴿ مبيعة ﴾

﴿ بمكتبة ملتزمه حضرة الشيخ محمد علي الملبيني السكتي ﴾
(بجوار الجامع الأزهر الشريف بمصر)

(طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

﴿ سنة ١٣٣٠ هـ ١٩١٢ م ﴾

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR8027

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨١٢

الحمد لله الذي شرع لنا في هذا الدين الطاهر ما ارتضاه * وتعرف اليما بينهما *
 وآلائه فبأسماؤه وصفاته عرفناه * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له *
 المتعالي عن المشاركة والمشاركة * المتجدي قدوسيته * المتوحد في إلهيته *
 لا فاعل في الوجود ولا رب سواه * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل
 خلق الله * نبي الأنبياء والمرسلين * والمبعوث رحمة إلى كافة الخلق أجمعين *
 المنجز من الشهادة العظمى * وإقام الأسمى * والكتابة الزاقي عند الله *
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله يسلم الكلام والحقائق * وأصحابه مصابيح الهدى
 لكل الخلائق * الذين أسسوا قواعد الدين * وشيدوا أركانه بالأدلة
 والبراهين * فرضوا عن الله * ورضى عنهم الله * صلاة وسلاما دائما أبدا *
 في كل لحظة ونفس ما فرقت أبدا * وما دامت في الدنيا والآخرة رحمة الله * أما
 بعد * فيقول راجي فيض مولاه الوفي * محمد بن السيد خليل القوافجي
 الحنفي * ابن السيد إبراهيم الطرابلسي شام * المشهور بأبي المحاسن بين الأنام *
 أتجفد الله وأحبابه بأشراق أنواره العظام * قد اتفقت العقلاء على وجود الصانع
 * ولا بد لهذا العالم من مؤثر مبدئ نافع * فيستحق الانفراد بالعبادة *
 والتدين بالانقياد لما أمر به وأمره * ولادين إلا دين الإسلام * فاذن يجب

التسدين به على الخاص والعام * قال تعالى في كتابه المبين * ومن يتبع غير
 الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين * وأركان هذا
 الدين * خمسة كما قال سيد المرسلين * شهادة أن لا إله إلا الله * وأن محمداً
 رسول الله * وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة * وصوم رمضان وحج البيت
 الحرام * للمستطيع من كافة الأنام * والشهادتان عماده وبابه * والأربعة
 الباقية أوتاده وأطنابه * فمن أقام الخمسة فقدكمل دينه * وتم إيمانه وقيمته *
 فعن لى أن أجمع في هذه الخمسة * شيئاً يصلح المرء به نفسه * وأذكر فيه اختلاف
 المذاهب * ليسكون زاداً ومطية لكل ذاهب * وسميته * غنية الطالبين *
 فيما يجب من أحكام الدين * والله الكريم أسأل * وبجاء نبيه العظيم أتوسل *
 أن ينفع به عباده * ويديم به الأفاذه * ويجعله خالصاً لوجهه الأعظم * وسبباً
 للنجاة والورود على حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم * انه جواد كريم *
 وهاب عظيم * وهو حسي وكفي * وسلام على عباده الذين اصطفى * مقدمة *
 اعلم أن الواجب على كل عبد ذكر أو أنثى حر أو عبد أن يعرف أولاً لا إله إلا الله
 محمد رسول الله * ويجب على الآباء والأمهات أن يعلموها أولادهم فإذا عرفوها
 وجب عليهم أن يعرف معناها ومضمونها لأنها جمعت عقائد الدين ولا يقبل من
 أحد الاسلام إلا بها ثم يجب عليه الصلاة ومعرفة ما يلزمها من الطهارة
 والشروط والأركان وما يفسدها وغير ذلك قال عليه الصلاة والسلام الصلاة
 عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين فإذا جاء رمضان
 وجب عليه الصيام وما يجب عليه فيه من الأحكام فإذا ملك المال وجب عليه
 الزكاة وشروطها الحال فان استطاع حج البيت الحرام وجب عليه وما فيه
 من الأركان والأحكام وما أنا أبين ذلك على الترتيب مستعيناً بالقوى
 القوية الجيب

* فصل * لا تكيف إلا بالعقل والاحتلام عند كافة الاعلام إلا أن الامام

الاعظم الأجل قال العقل كاف في معرفة الله عز وجل وبه قال المعتزلة فمعرفة
الله أول الواجبات إذ هي أصل المعارف الدينية وعليها يتفرع وجوب كل واجب
وهو اختيار الامام الأشعري والمراد به معرفة ما يجب لله سبحانه وما يستحيل وما
يجوز * واختار قوم أن أول واجب النظر الموصل إلى المعرفة بنحو العالم صنعة
وكل صنعة لابد لها من صنائع وقال بعضهم أول واجب القصد إلى النظر الصحيح أي
توجيه القلب إلى النظر بقطع العلائق المناهية كالسكر والخمور وبغض العلماء
ويسمى ذلك أول هداية الله للعبد واختاره كثير من أهل السنة واعتقد
آخرون أن النطق بالشهادتين أول واجب من جزم القلب عليها

فصل في افتراض على كل عاقل أن يعرف أن الله تعالى ذات لا كالدوات
متصف بالأسماء والصفات منزه عن المشابهة والمساكلة والمثلية والصورة
والجسمية والكيفية والتركيب والجزئية والجوهرية والعرضية مقدس عن
الجهات والحدود والصاحبة والوالدة والمولود موجد لجميع المخلوقات حتى
الحركات والسكنات في العلويات والسفليات يعلم وسواس الأمور تتعلق
قدرته بكل مقدور فإني الموجود من طاعة ولا عصيان ولا ربح ولا خسران
ولا ضياء ولا ظلام ولا منع ولا انعام ولا حياة ولا موت ولا حصول ولا فوت ولا
جوهر ولا عرض ولا حقيقة ولا عرض ولا فرح ولا ترح ولا روح ولا شبح
ولا بياض ولا سواد ولا رقاد ولا سهاد ولا تركيب ولا تحليل ولا كثير ولا
قليل ولا لون ولا كون ولا حين ولا أين ولا ضئ ولا صون إلا وقد تعلقت به
قدرته ونفذت به إرادته وسبق به علمه فلا مرمى في الحقيقة سواه وليس للعبد
خيلة فيما قضاه أحاط بكل شيء علما وغفر ذنوب المؤمنين كرموا وحلما انفسرد
بالإيجاد والاعدام والتدبير أن الله على كل شيء قدير فهو الواحد الأحد الفرد
الصمد لا شريك له ولا ضد ولا معين ولا مشير ولا ند عجزت الأملاك والأفلاك
عن إدراك أحديته وتعميرت ألباب العقول بالذهول عن الوصول إلى تحقيق

ذاته وعظمته موجود بذاته من غير علل واحد أحد لا من قبله له القدم الذاتي والبقاء الصافي قائم بنفسه غني عن العالمين لا إله إلا هو الخلاق الرزاق ذو القوة المتين

﴿ فصل ﴾ لو لم يكن سبحانه موجودا ما كان باهي صنعه مشهودا ولو لم يكن وجوده واجبا لنفسه وغناه مطلقا في كمال نفسه مع اتصافه بالوجود والكمال لكان ممكنا وهو لعمري محال اذ لو كان ممكنا لافتقر الى المرجح في وجوده تنزهه وتقدس في كماله وجوده ولو افترق بنوع ما فليس بثنى مطلقا ولما كان من جملة العالم لكونه كان علامة تدل على مرجحه وهو الغنى على الاطلاق ومن له هذا المعنى ثم أوجد العالم فثأ أوجده لا فبقائه وإنما أوجد العالم للعالم كيف لا وهو الغنى عن العالمين ومعنى القدم أنه لا ابتداء لوجوده ومعنى البقاء أنه لا آخر لوجوده فلو لم يكن سبحانه قديما لكان جل وعلا عديما ولو كان يلدحه العدم لانتفى عنه القدم فكان من جملة المخلوقات محتاجا للمحدثات كيف وهو الغنى المطلق وفقر كل شيء اليه محقق فهو الأزلي القديم بلا بداية وهو الأبدى الباقي بلا نهاية هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم الخالق المتقن العلي الحكيم

﴿ فصل ﴾ اعلم ان كل مخلوق لابد أن يكون إما جوهرًا أو عرضًا والجوهر عبارة عن الجزء المميز الذي لا ينقسم ومنه يتركب الجسم والعرض بفتح العين المهملة والراء هو ما لا يقوم بنفسه كالبياض وسائر الألوان والسكرم والشجاعة وسائر الصفات والجسم ما تركب من ثلاثة أجزاء الطول والعرض والعمق وقيل الجسم المميز القابل للقسمه فعلى هذا يكون المركب من جوهرين فردين جسمًا عند أهل السنة ومعلوم أن كل مركب حادث والله سبحانه يستحيل في حقه الحدوث فليس بجسم ولا متجزى أى ليس له أجزاء فالمتجزى باعتبار تألفه ببعضى مركبا وباعتبار انحلاله اليها يسمى متبعضا وكل ذلك يستحيل على الله

تعالى لما فيه من الاحتياج المنافي للوجوب كيف وهو الغنى عن كل ما سواه وأما
 كونه تعالى ليس بجوهر فلا أنه غير متحيز إذ كل متحيز محدود مقتصر والله غنى
 عن كل ما سواه وأما كونه تعالى ليس بعرض فلا أنه تعالى ذات وكذا كل صفة
 من صفاته أو اسم من أسمائه أو فعل من أفعاله أو حكم من أحكامه يستحيل أن
 تكون عرضا لأن العرض لا يقوم بذاته بل يفترق إلى محل وهو الجسم بقوته أي
 يجعله قائما وجود العرض في نفسه هو وجوده في الجسم فلو كان تعالى عرضا
 لاحتاج إلى محل يقوّمه فكان ممكنا لا واجبا وهو محال ولأن العرض يستحيل
 بقاؤه والالكان البقاء معنى قائما به فيلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال لأن قيام
 العرض بالشئ معناه أن تحيزه تابع لتحيزه والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز
 غيره بتبعيته وذلك محال على الله الذي يجب بقاؤه وغناه تقدّس وتعالى عظمته
 وعلاه وأما تنزهه تعالى عن الجهة فللزم الحد في ذاته فالجهات كلها من توابع
 الأجسام وضايفاتها فلو كان تعالى في جهة أو له تعالى جهة لكان مشابها للحوادث
 وهو باطل وأما رفع الأيدي عند الدعاء فلا أن السماء تنزل البركات وقبلة
 الدعوات والله فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء وهو القاهر فوق عباده وهو
 اللطيف الخبير وأما تنزهه عن المكان فلا أن المكان مخلوق ولازم للتقدير فإلما كان
 ما استقر عليه الجسم لا فيه والتحيز مملأه الجسم فالمكان والتحيز أمران يسيران
 من لواحق الأجسام وتوابعها والله تعالى كان ولا زمان ولا مكان وهو الآن
 على ما عليه كان خلق الممكن والمكان وأنشأ الخلق والزمان وقال أنا الله
 الأحد الديان الحي القيوم الذي لا يؤده حفظ المخلوقات أنشأ الكرمي
 وأوسع الأرض والسموات وخلق العرش من غير حاجة إليه واستوى باسمه
 الرحمن عليه فنؤمن به كما قاله وعلى المعنى الذي أراده وتنزه أفعارنا وأفواهنا
 عن معناه إذ العرش استوى به تعالى وما حواه تعالى أن يجعله الحوادث أو
 يحلها أو تكون بعده أو يكون بعدها بل كان تعالى ولا شئ معه بل آتقن كل

شيء خلقه وصنعه فان القبل والبعده من صيغ الزمان الذي أبدعه واخترع اللوح
 والقلم الأعلى وأجراه كاتباً بعلمه في خلقه الى يوم الفصل والقضا وكل ذلك من غير
 حاجة اليه ولا موجب أو وجب ذلك عليه لكن علمه سبق بأن يخلق ما خلق وهو من
 يقل بالعلم أو وجوب الصلاح والأصلح فقد خسر وما أفلح فهو سبحانه الواحد
 القهار الفاعل لما شاء بالاختيار من غير معين ولا مشير ولا تفكير ولا نظير قالت
 قرينس يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه فنزل (قل) يا محمد لمن عند الذي
 سألتكم (هو الله أحد) فالتة اسم دال على جميع صفات الكمال واحد يدل على
 مجامع صفات الجلال فالواحد الحقيقي ما يكون منزلة الذات عن أنحاء التركيب
 والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتخيز والمشاركة في الحقيقة وخواصها
 كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة التامة المقتضية للالوهية فهي
 الواحد الموجود الذي لا بعض له ولا انقسام لذاته فالتة تعالى واحد لا من جهة
 العدد (الله الصمد) السيد المصمود اليه أي المقصود في الخواص اذ هو الغني على
 الإطلاق وكل ما سواه محتاج اليه (لم يلد) لانه لم يجانس ولم يفتقر الى ما يعينه أو
 يختلف عنه لا متناع الحاجة والفناء عليه (ولم يولد) لانه لا يفتقر الى شيء ولا يسبقه
 عدم (ولم يكن له كفوا أحد) أي لم يوجد أحد يماثله ويشابهه بوجه من الوجوه
 من صاحبة وغيرها اذ لو كان هناك واحد غيره يشابهه ولو شابهه أحد لا يخلو إما
 أن يشابهه في كل الوجوه فيكون إلها (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)
 أي لم توجد السموات والارض سواء اتفقا أو اختلفا ولو شابهه من بعض
 الوجوه فيلزم العجز والافتقار للوجه الذي لم يشابهه وما جاز على أحد المثلين جاز
 على الآخر فيلزم أن لا يوجد شيء من العالم وهو باطل فهو سبحانه الواحد في ذاته
 وصفاته وأفعاله ولو تركبت ذاته تعالى من أجزاء فلما أن تقوم صفات الالوهية
 بكل جزء أو ببعض أو بالجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم وهو باطل
 قال أبو علي الروذباري وجدنا الشرك على ثمانية أنواع على التنقص والتقلب

والكثرة والعدد والعلة والمعلول والأشكال والاضداد ففي سبحانه عن صفته
 وذاته نوع الكثرة والعدد بقوله (قل هو الله أحد) ونفي التنقص والتقلب بقوله
 (الله الصمد) ونفي العلة والمعلول بقوله (لم يلد ولم يولد) ونفي الأشكال والاضداد
 بقوله (ولم يكن له كفوا أحد) وأما وحدة الصفات فهي عبارة عن وجود صفات
 لا تشبه صفاته أو أنه تعالى ليس له صفتان من جنس واحد اذ لو كان له قدرتان
 مثلاً أو إرادتان أو عامان لزم أن لا يوجد شيء من العالم لأنه لا بد من تعطيل النفوذ
 إما لكنا الارادتين مثلاً ولا حاداهما فيلزم العجز والافتقار وهو الغنى على
 الإطلاق وأما وحدانية الافعال فمعناه انه المنفرد باليجاد والاعدام والخلق
 والرزق والكبير والصغير سواء (انما أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)
 فلو كان لأحد تأثير في شيء من الممكنات لزم عجزه تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم
 العجز عن سائر الممكنات ولو كان عاجزاً لما وجد شيء من العالم وهو باطل فكل
 ذات من دوات المخلوقات وكل ذرة في الارض والسموات وكل صفة وكل اسم وكل
 فعل وكل حكم جميع ذلك حادث مخلوق لله تعالى لا يشاركه في ذلك مشارك أصلاً
 لا طبيعة ولا قوة ولا كوكب ولا سبب مطلقاً فهو الخالق الباري الشافي المريد
 الذي ليس كمثل شيء وهو السميع البصير * وأما الوحدانية في أحكامه تعالى فهي
 كما قال والله يحكم لا معقب لحكمه والحكم هو الأمر والنهي وهو واحد ولكنه كثير
 بالمتعلقات من أحوال المكلفين * وحكمه قديم لكنه تبين في الخلق لانه حادث
 * فهو سبحانه أنزل الكتب وشرع الشرائع وأرسل الرسل يبلغون عنه قوله
 ويحكمون بحكمه فلا حكام كلها راجعة الى قوله الحق ومستمدة الى خبره الصديق
 وهو الذي حكم بتيسير الطاعة لمن شاء والشفاعة على من شاء وحكم بترتيب
 الأسباب وتوجيهها الى المساق وبترتيب العادة وغير ذلك له الحكم واليه
 ترجعون * له صفات قديمة أزلية قائمة بذاته العلية منها القدرة وهي صفة تؤثر
 في المقدور على وفق الارادة فهو على كل شيء قدير كما تشهد له مصنوعاته (والارادة)

تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه وترادفها المشيئة بإشياء الله كان وما لم يشأ لم
 يكن وما نشأون إلا أن يشاء الله وتتعلق القدرة والارادة بجميع الممكنات
 فيناول أفعالنا الاختيارية كحسراتنا وسكناتنا وماله سبب كالأحراق الموجود
 عند مماسة النار وما لا سبب له كخلق السماء وتأثير القدرة فرع تأثير الارادة
 إذ لا يوجد مولانا شيئا ولا يعدمه إلا ما أراد وجوده أو إعدامه وتأثير الارادة على
 وفق العلم فكل ما علم الله أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك هو إرادته
 سبحانه فالارادة خالفت الامر ويرادفه الرضى والمحبة (والعلم) المتعلق بجميع
 الواجبات والحائزات والمستحيلات وعلم الله تعالى صفة واحدة لا تعدد بتعدد
 المعلومات يتأني بها الاحاطة بالاشياء على ماهي عليه موجودة كانت أو معدومة
 محالة كانت أو ممكنة قديمة كانت أو حادثة جزئية كانت أو كلية متناهية كانت
 أو غير متناهية فالله تعالى عالم بجميع ذلك عالم الغيب والشهادة فبما على عما
 يشركون * وما ورد من تحريف قوله تعالى ثم بعثناهم لنعلم فعلهم ليعلموا فبما على عما
 ومثله فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ويمتنع كون علم الله
 بالاعتقاد أو النظر أو كونه كشيء أو ضروريا أو بديهيا أو يقينيا أو تصوريا أو
 تصديقا لانه صفة قديمة ومع ذلك لا تعدد فيه ولا تكثر والكلام صفة أزلية قائمة
 بذاته تعالى منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة عليه والآفة التي هي
 عدم مطاوعة الآلة إما بحسب الفطرة كافي الخرس أو بحسب ضعفها وعدم
 باؤها أحد القوة كافي المافولية وليس من جنس الحسروف والأصوات ولا
 تكثرفيه ولا تعدد ولا تقدم ولا تأخر والتكثر والتعدد انما هو في العلاقات
 والاضافات وهو مع وحدته دال أزلا وأبدا على معلوماته التي لانهاية لها عبر عنه
 بالنظم المعجز المسمى أيضا كلام الله الموصوف بكونه أمرا نارا ونهيا أخرى
 ونحو ذلك بحيث لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام الالهي لفهمنا منه الامر
 والنهي ونحوهما فالقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق مكتوب في المصاحف بأشكال

الحروف الدالة عليه محفوظ في القلوب بالفاظ مخيلة، قروء باللسن بحرف
 المفروضة مسموعة بالأذان ملموسة بالأيدي ولذلك وجب احترام المصنف حتى
 لا يجوز للحدث مسه ولا للجنب تلاوته حتى من آهائه واستغفبه فقد كفر وما
 ذلك ليس حالا في شيء وإنما هو موجود فيها فها وعلما لا حاولا وموسى سمع كلام
 الله وكلم الله موسى تسكيا والتسكيم يقتضي الاسماع لكن كذا كسر وخلق
 الصوت في الشجرة ونحوها لا ينكر ولكن ليس كل ما سمع موسى من هذا
 القبيل لما روى أنه سمع كلام الله من جميع الجهات وبجميع الأعضاء ولعل ذلك
 كان في الابتداء حيث لم يكن له ألفة الانس بعالم القدس وسماع كلام الله يتعلق
 لسانه بغير صوت وحروف بطريق خرق العادة كما يرى سبحانه في الآخرة بلا
 جسم ولا لون وكنهه هذه الصفة بل حقيقة جميع الصفات محجوبة عن العقل
 كدانيته تعالى فليس لأحد أن يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته تعالى
 وصفاته وما يوجد في كتب الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد فأنما
 هو الرد على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات وإلا فكلامنا
 النفسي إنما هو أعراض حادثة وأنى يشبه الحادث القديم ولا يزم من تعلق الاسماع
 بزمان كون كلام الله حادثا فإنه تعالى كان متكاملا في الازل ولم يكن موسى ولا
 غيره فالكلام قديم والمتعلق حادث كما أنه كان خالقا ولم يخلق الخلق (والسمع
 والبصر) المتعلقةان بجميع الموجودات المزدهان عن الجارحة وسمات الحوادث
 ويتعلق السمع بالسموعات وليس هو عبارة عن العلم بالمسموع وصفة البصر
 تتعلق بالمبصرات وهي أمر رائد على العلم فان العلم بالبياض مثلا غير رؤيته وقا
 قال تعالى أسمع وأرى وهو السميع البصير لا يحجب سمعه البعد فهو القريب
 ولا يحجب بصره القرب فهو البعيد يسمع كلام النفس في النفس وصوت
 المماساة الخفية عند اللبس ويرى النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة
 البيضاء والماء في الماء لا يحجبها الامتزاج ولا الظلمات ولا النور ولا الهيئات

لم يكن سبحانه بهذه الصفات متصفاً لكان عز وجل باضدادها متصفاً وهو
 الحي وعلمه محال كيف لا وهو الغنى المطلق في كل حال (والادراك) صفة
 قائمة على الصفات تتعلق بالمشعومات والملموسات والمطعمات وقد نفاهما
 قوم منهم الأستاذ أبو إسحاق الأسفريابي وتبعه الامام السنوسي وغيره لانه لم يرد
 إطلاقها على الله تعالى وصفة العلم تعني عن ذلك واختار قوم إثباتها منهم إمام
 الحرمين لانها كمال قال الله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار فأثبت
 الادراك له تعالى واليه خضع الجزا اثرى في عقيدته حيث قال

وزيد الادراك في عدا الصفات على * وصف يليق بلا نقص ولا خلل

إذ الكمال لدى الاجلال نشبه * عقلا ونقلا جميع النقص فتلحل

يعني أن ادراكه تعالى للروائح والمذوقات ونحوها من الكيفيات من غير اتصال
 بها ولا تكيف الذات العلية بما جرت به العادة أن تتكيف به ذواتنا عند هذا
 الادراك من اللذة والألم أو نفعوها وهذه الصفة أمر زائد على العلم ويتعلق بكل
 موجود كالسمع والبصر وذهب قوم الى الوقف واختاره ابن التماساني وغيره
 وهو الأظهر لانه بالنظر الى أنها كالات يقتضي وجوب إثباتها وبالنظر الى نفي
 النقائص فلا بد من دليل السمع وحيث لم تثبت هذه الادراكات وجب الوقف
 عن إثباتها ونفيها مع الاتفاق على أن لفظ الشم واللمس والذوق لا يجوز إطلاقه
 على الله تعالى (والحياة) شرط في صحة كل الصفات لاتعلق لها بشئ من الكائنات
 فحياته تعالى صفة وجودية ذاتية لاتعقل كنهاته العلية وهذه الصفات تسمى
 معنوية لان لكل صفة منها معنى قائم بذاته الأقدسية وتسمى الصفات الذاتية لانها
 لاتنفك عن الذات العلية ويقال لها الصفات الوجودية لانها متحدة الثبوت
 وتسمى صفات الاكرام وتجلياتها لاتنقطع على السوام (وأما صفات
 التكوين) فهي صفة واحدة قديمة قائمة بذاته تعالى كغيرها من الصفات العلية إذ
 جميع صفات الله تعالى قديمة لاتسكت فيها وانما تعدد وتجدد باعتبار متعلقاتها ان

تعلق بالخلق سميت خلقا وبالابداع ابداعا وبالزرق زقا وبالاسماء اسماءا
وبالامانة امانة وغير ذلك مما يحصل من تعلق القسرة بخصوصية المقدس في ذلك
فعل فيه كالانشاء وهو الاحداث والظهور والصنع وغير جوده المصنوع وانه
(والخلق) ايجاد الشيء على تقدير يقال خلق الخلق اذا قدرها وسويعا بالحق
والخلق تكثير ذلك (والابداع) الاخراج من العدم يدعى أى ممتازا بشيوع حكمه
فيه والله تعالى مكوّن للعالم ولكل جزء من أجزائه لو ثبت وجوده على
عاهه وارادته (والتكوير) غير المكون فالله سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال
بصفاته الذاتية والفعلية وأسمائه ولا يزال ربك خلّقا فتداته تعالى متصفة بجميع
صفاته وأسمائه في الأزل والمراد بالاسم المعنى المسمى كقأن المراد بالصفة مبدول
لفظ الوصف على خلاف اصطلاح النحاة (فن) أسمائه تعالى العليم ولم يزل عالما
بعباده والعلم صفة في الأزل لا عالما بالذات كازعمت المعتزلة (ومن) أسمائه تعالى
القادر والقدير والمقدر والقدرة صفة له في الأزل (ومن) أسمائه تعالى الخالق
والخالق والخلق صفة له في الأزل فصفاته تعالى غير محدثة ولا مخلوقة لان قيام
الحوادث بذاته غير جائز فصفاته تعالى ليست بعين ذاته ولا مغايرة لذاته وهو له تعالى
صفات غير ذلك كالجلال والجمال والعزة والعظمة والكبرياء والقوة وهي غير
القدرة والرحمة والنفس والعين واليد والأصابع والقدم والمحبة والرحمة
والقبح والضحك والتبشيش والغضب والكراهة والعجب والمكر ونحو
ذلك مما ورد في الكتاب والسنة فيجب الايمان به بلا كيف فنقول له تعالى يد
لا كالأيدي ونفوس معرفة ذلك وتفصيله الى الله تعالى ولا نقول أن يده تعالى
قدرته أو نعمته أو أمثاله ذلك لان فيه انطال الصفة الى دل علمها الكتاب والسنة
ولكن نقول يده صفة له بلا كيف وهكذا أو غضبه ومكره واستهزؤه غير انتمائه
وغير ارادة الانتقام بل من صفاته بلا كيف (وكذا القضاء والقدر) من صفاته
في الأزل بلا كيف فالقضاء في اللغة الحكم أو الاحكام والقدر تعيين الشيء

وقوله والمشيئة خلافه مالا كما قالت الأشاعرة ان القضاء هو الارادة الازلية
 المتعلقة بالاشياء والقدر إيجاده إياها على قدر مخصوص فيلزم منه أن يكون
 قضاء نفس المشيئة وكذا القدر لان تعلق التخصيص بالارادة وفي الحديث
 لا يدرك الله لم يطاع عليه ذلك قريب ولا نبي مرسل فلا يجوز الخوض فيه والله
 الخالق الاشياء لا من شيء ولا يكون في الدنيا والآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه
 فانه وقدره قبل القضاء عبارة عن وجود الاشياء في أم الكتاب مجملة على
 ميل الابداع والقدر عبارة عن وجودها مفصلة منزلة في الاعيان بعد حصول
 شرائطها كما قال تعالى وان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم
 والله تعالى كتب الاشياء في اللوح المحفوظ بالوصف لا بالكم ومعنى كتبها
 لوصف كتبها منوط بأي مربوطة بالاسباب (ولا يجوز) اعتقاد التعطيل في حق
 له تعالى كما قالت اليهود ان الله فرغ من الخلق واستراح يوم السبت تنزه الله
 تعالى قال سبحانه وتعالى كل يوم هو في شأن وهو الخالق العليم (ونؤمن)
 متواترته تعالى على العرش استواء يليق به كما روي أن الكيفية مجهولة والبحث
 في ذلك بدعة والإيمان بذلك واجب وكل ما خطر ببالك فالتفلسف بذلك قال
 بالي ولا يتسبطون به عام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تكبروا في آلاء الله
 لا تكبروا في الله (ورؤية الله) جائزة في العقل واجبة بالنقل قال تعالى وسعوه
 يمشون في ربها ناظرة وقال صلى الله عليه وسلم انكم ترون ربكم لا تضاهون
 في لا ينالككم ضيم ولا ظلم في رؤيته كما ترون القمر في تمامه أو مضاهيه لا ينضم
 بكم الى بعض كما يكون ذلك عند رؤية الشيء الخفي بل يراه كل منكم موسعا
 ليسه منفردا به ومن جمع التشبيه بالقسم الى الوضوح لا للجسمية ولا للجهة ولا
 رضاه لان هذا كله مستحيل بل المعنى انكم ترون ربكم رؤية ينزاح معها الخفاء
 لشك رؤيته بكم القسولية تمامه لا ترونه ولا ترون فيه وهذا الحديث رواه
 عشرين صحابيا وآخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم وعليه إجماع

أهل السنة فيرى سبحانه وتعالى لا في مكان ولا جهة من مقابلة أو اتصال شعاع أو
 نبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى ولم تقع لمخاطب في دار الدنيا إلا أنبياء محمد
 صلى الله عليه وسلم على الأرجح (والله تعالى) خالق الخلق سليمان الكفر والايان
 ثم أمرهم ونهاهم فكفر بعد ذلك من كفر بفعله الاختياري بسبب خذلان الله له
 وآمن من آمن بفعله الاختياري بسبب نصر الله وتوفيقه إياه وغنايته به ولم يجبر
 أحدا من خلقه على كفر وإيمان لأن الجبر ينافي التكليف الذي جاءت به جميع
 الشرائع ومن قال العبد مجبور فقد كفر ولا كمن يضل من يشاء ويهدي من يشاء
 ولتسأل عما كنتم تعملون فأثبت السؤال عن أعمالهم فيأثم أن يكون لهم اختيار
 ولا جبر عليهم والمراد من الجبر المنوع هو الذي يتصور خلقه في النفس لا الجبر
 الخارجي كرفع الطور على بني إسرائيل والجهاء مشركي العرب إلى الإسلام
 بالسيف وهذا كتناديب المعلم أجبره وضرب الأب ابنه بالكفر والايان والطاعة
 والعصيان فعل العبد باختياره فان الله تعالى أثبت له إرادة واختيارا أثباتنا بينا
 بصرح الآيات كقوله فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وإن كان الله هو
 الخالق لكل ذلك ويجب حمل الآيات التي ظاهرها سلب الاختيار مثل قوله
 تعالى من يهدي الله فهو المهتد ومن يضل فلن نجده وليأمر شديدا على الآيات
 المحكمات فيكون من يهدي الله هو الذي وجه اختياره إلى كسب الايمان
 والطاعات وأفعال الخير فيهدى الله أي يوفقه إلى نيل الايمان وعمل الخيرات كما قال
 تعالى قل إن الله يضل من يشاء ويهدي اليه من أناب ويكون من يضل هو
 الذي وجه اختياره إلى كسب الكفر والمعاصي فيضل الله أي يخذله فيمده
 ويقويه على الكفر وفعل السيئ كقوله تعالى أن الدين لا يؤمنون بالآيات
 الله لا يهديهم الله وكقوله حكايه لو هدانا الله لهديناكم فلهذا يعني التوفيق
 وهو جعل الشيء موافقا للشيء ومنه قوله تعالى الحبيب صلى الله عليه وسلم أنك
 لاتهدي من أحببت وتوفيق الله للعبد أن يجعل أفعاله موافقة لأمره مع بقاء

اختياره أى لو خلق الله التوفيق فينا لا إيمان بسبب صرفنا واختيارنا إلى
 كتب الإيمان لهديناكم أى أرشدناكم ودللناكم فالهداية يراد بها المعنى
 الأصلي الذي هو الدلالة على المطلوب وعليه يعمل قوله تعالى خبيبه صلى الله عليه
 وسلم وانك انتهدي إلى صراط مستقيم ويراد بها التوفيق فيعمل لوجهنا الله
 ونعوه على خلق التوفيق ويعمل لهديناكم ونعوه على الدلالة وهذا واجب لأن
 الله تعالى أمر جميع الخلق بالإيمان وأرشدهم إليه وهداهم عليه بواسطة الأنبياء كما قال
 وأما محمد فهديناكم فاستجبوا العني على الهدى فلم أن يكون الاضلال بمعنى
 الخذلان حين لم يتوجه اختياره والهداية بمعنى التوفيق حين وجه اختياره
 إلى الإيمان والقول بالحب هو قول قدماء المشركين وأئمة الكافرين قال تعالى
 وقال الذين أشركوا الوشاء الله ما عبدنا من دونه من شيء الآية وقال في هذا المقام
 كما في سورة الأنعام كذلك كذب الذين من قبلهم فجعل قولهم بالحب تركذيبا
 لكتب الله ورسله (فأفعال العباد كلها غير الاضطرارية) تخص بكتب العباد
 وخلق الله لها المأثور في فعل العبد مجموع شيئين خلق الله تعالى واختيار العبد
 الشيء خلقه الله فيه (ومثال) اختيار العبد مثال تصرف المملوك بأذن سيده فان
 المملوك ليس له تصرف ببيع ولا شراء ولا نحو ذلك الا بأذن سيده فاذا أذن له
 في التصرف المطلق وأعطاه دراهم يبيع ويشترى بها كيف شاء صح تصرفه
 واختياره بشراء أمتعة لم يعين سيده شيئا منها فان سلك طريق الرجح وصرف هذه
 الدراهم في أخذ متاع يفيد مرضى عنه سيده وأحبه وسمح له برأس المال والرجح
 وزاده وان سلك سبيل الخسران وصرف الدراهم في أخذ متاع يضره عاقبه
 السيد وغضب عليه وأبعده (فالدراهم) مثال لقدرة الله التي خلقها تعالى في
 الانسان (وتصرف المملوك) مثال للاختيار الذي أعطاه الله للانسان فالله
 تعالى خلق الانسان وخلق له اختيارا وقدره ووكله إلى نفسه في التصرف كيف
 يشاء كالعبد المأذون فان وجه اختياره إلى اتباع الرسول الذي هو طريق الرجح

رضى عنه الرب جل جلاله واحبه وقر به وان وجسه اختياره الى اتباع الهوى
 والشهوة غضب عليه وعاقبه وهذا كفا في الحديث الصحيح كل الناس يندوف بايغ
 نفسه فقتلها أو قوتها (فتبوء الله ثلثت بالفريقين) فيقال شاء الله سبحانه
 فلا ن وشاء شقاوة فلان باعتبار الاذن الالهى في تصرف العبد كيف يشاء
 لا باعتبار الرضى فان الله لا يرضى لهباده الكفر وينهى عن الفحشاء والمنكر
 فاشاء العبد شاءه الله بذلك المعنى لا بمعنى الرضى والاخر فان الارادة والمشيئة
 غير الامر والرضى (فالعبد) موكل الى نفسه واختياره ولان كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدعو ويقول لا تكفى الى نفسى طرفة عين فالقدرة وصف
 للعبد وخلق للرب وليس تكسب له وأما الحركة ونحوها فتخلق للرب ووصف
 للعبد وكسب (وهذه) المسئلة ضل فيها جم كثير فالأولى فيها طريقة السانط وهى
 أن تعتقد ثبوت الاختيار للعبد وترك المجادلة فيه (وصحة التكليف) تعتد
 الاستطاعة وهى حقيقة القدرة التى يتمكن بها العبد من الفعل (ولا يكاف الله)
 نفسا الاوسمها ويجوز أن يحمل عباده أكثر ما يطبق لقوله تعالى ولا تشمئذوا مما
 طاقه لانه وظاهر الآية فيما هو مشقة في البلية لافى التكليف وله تعالى أن يؤلم من
 يشاء من غير جرم سابق ويمنع من يشاء من غير جواب لاحق ولا يتصور منه ظلم لانه
 مالك ومن لم يخرج شئ في الحقيقة عن ملكه فلا يتصف بالجور والظلم فيما يجبر به من
 حكمه في ملكه (وجميع) أفعال الله مبنية على الحكم ليست معلة بالأعراض
 وما يوجد من الألم في المضر وبعبء ضرب انسان والكسبر في الزجاج عقب
 كسر انسان وما أشبه فكل ذلك مخلوق لله لا صنع للعبد في تخليفه (وجميع)
 أفعال الله تحسنة لا يتصور قبح في شئ منها والتقبيح والنهي بالشرع والفرض
 ومن قال ان الحسن والقبح لذات الحسن والقبح فهو صاحب جهل عرض ومن
 أوجب على الله أمر فقد أوجب عليه حدثا لو أوجب وذلك على الله محال في جميع
 المذاهب ومن قال بالوجوب لسبق العلم فقد خرج عن الحكم (والموت) بالقتل أو

بغيره واحدا وان تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها ومن قال غير ذلك فهو
 جاحد * والرزق ما انتفعت به الأبدان أو ما ساقه الله إلى الحيوان (والروح) سر
 إلهي "نوراني سار في الجسد سر يان الماء في العود الأخضر والذهن في الزيتون
 والنار في الفحم فادامت الاعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم
 بقي ذلك الجسم اللطيف مشاكسا له هذه الاعضاء وأفادها الحس والحركة الارادية
 وإذا فسدت هذه الاعضاء بسبب استيلاء الاخلاط الغليظة عليها وخرجت عن
 قبول تلك الآثار فارقت الروح البدن وهذا القول هو الصواب ولا ينافيه أن
 روح كل شخص كهيئة جسده وحالة الميثاق المؤخوذة في القرآن تدل عليه فان
 ذرية الانسان لا تكون الا مثل هيئته وفي الحديث الارواح جنود مجندة ما
 تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف ولاتناكر ولا تعارف بين المجرذات
 الخالية عن الصور وهذا يدل على أن الروح كهيئة الجسد وأن الأرواح مخلوقة
 قبل الاجساد والمراد الروح الانساني الذي هو من عالم الامر لا الروح الحيواني
 الذي يتكون في الحيوان من الخلط العنصري الذي هو الدم ونحوه (هذا)
 وبعضهم قال لا يجوز الخوض فيها فان الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم قل
 الروح من امر ربي أي ثما استأثر بعلمه حتى قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم مضى
 ولم يعلم حقيقة الروح وقيل غير ذلك واشتهر ما قيل في معنى من امر ربي أي هو من
 الامور الابداعية الكائنة بأمر الله تعالى أي بقوله كن من غير أن يجعل سبحانه
 له سبعا عاذا كجاذة وتولد من أصل كما جعل لأكثر الكائنات (واتفق) أهل السنة
 أن الارواح حادثة ويقال لها قديمة بالنسبة إلى الاجساد وأنها تبقى بعد الموت
 واختلف في مقرها والصواب ما قدمناه انها مستبكة في سائر البدن وقيل مقرها
 القلب أو قبره أو البطن أو غير ذلك وبعد الموت مقرها بأفنية القبور فذلك يرى
 المبتزاة وهو يفرح به ويرد السلام على من يسلم عليه وقيل في سماء الدنيا عند أئمتنا
 آدم وقيل تسكون طير اندسح في الجنة وتأكل من ثمارها وتشاهد ما أعد الله لها

من الكرامة ثم تأوى الى العرش أو سدرة المنتهى أو السماء وقد تزور قبرها وديارها
 وغير ذلك فاذا انفخ في الصور عادت الى أجسادها كذا أخبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولعل هذا هو المراد في عليين * وأما أرواح الكفار فهي محبوسة في
 سجين يقال إنها في بئر برهوت من بلاد حضرموت والقول بأنها جسم هو مذهب
 الحقبة من أهل السنة وأن في الجسد روحا واحدة وذهبت طائفة الى أن في كل
 جسد روحين روح اليقظة التي أجرى الله العادة بأنها اذا كانت في الجسد كان
 الحيوان مستيقظا فاذا خرجت منه نام وتلك الروح ترى المنامات ويظهر تأثير
 فرجها أو خوفها ونحوه في الجسد وروح الحياة التي أجرى الله العادة بأنها اذا
 خرجت من الجسد مات وهاتان الروحان في باطن الانسان لا يعرف مقرهما الا الله
 تعالى (وأما) النفس فكيفية في البدن مغيرة للروح خلقها الله كهيئة ظلمانية
 نارية ولهذا اتصفت بالامارة واللوامة فاذا جوهرت اتصفت بالمطمئنة والراضية
 والمرضية الا أنها بينا وبين الروح مشاكلة ولذا تطلق عليها يقال زهقت نفسه
 أي روحه وتطلق على الدم كقول الفقهاء ما لا نفس له سائلة وتطلق على العيان
 يقال مات بالنفس وتطلق على الجسم وعلى الذات ونحو ذلك (وأما العقل) فمن
 عزيزة يتهبأ بها العلوم النظرية أو أنه جوهر مجرد عن المادة كالروح متعلق بالبدن
 تعلق التدبير والتصرف أو أنه جوهر لطيف ينبعث شعاعه في البدن كالسراج
 في البيت ويحله الرأس أو القلب وقيل فيه غير ذلك وقال بعضهم الروح والنفس
 والعقل شيء واحد فباعتبار الحياة يقال لها روح وباعتبار الأحوال والأخلاق
 يقال لها نفس وباعتبار الفهم والادراك يقال لها عقل والأولى الامسالك عن
 حقيقة ذلك * ومعرفة الله تعالى تتوقف على العقل إذ صاحب العقل لا يعذر
 بالجهل وأما معرفة الأحكام فلا بد لها من فهم شدي فبعث الله الرسل لارشاد الخلق فان
 العقل لا يدرك أمور الدين والآخرة ولو اجتهد بالارضاء طول عمره (والنبوة)
 خاصية إلهية خص الله بها بعض عباده من غير اجتهد ولا كسب ولا وجوب على

الله تعالى (والعبد) مكاف بالآيمان بجميع الانبياء والرسل من غير عدد أولهم آدم
 وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم * واختلف في نبوة النساء والصحيح ان شرط
 النبوة الذكورة والحرية والسلامة من كل منفرط بها * والنبوة تثبت بالمعجزة
 وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتهدى مع عدم المعارضة وأفضل المعجزات كمال
 الهداية من غير تعلم ولهذا كان نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل المرسلين فإنه كان جامعاً
 لجميع الهداية مغموساً في جميع أخلاق النبيين مع كونه أمياً نشأ بين أهل جاهلية
 وكان كتابه أعظم من سائر المعجزات القديمة والحديثة ولهذا وصفه الله في القرآن
 وصفه خاصاً وعامياً يقتضي تميزه بالآية على سائر المرسلين * والمعجزات مخصوصة
 بالأنبياء بعد البعثة لا بطريق الرياضة والجد في العبادة كما أن النبوة كذلك *
 والخوارق قبل البعثة تسمى أرهاصاً وكل معجزة لنبي جازت أن تكون كرامة
 لوليّ والولي هو العارف بالله تعالى المجتهد في اتباع الرسول وما يظهر على أيدي
 عوام المؤمنين من الخوارق يسمى معونة وعلى أيدي الفسقة فهو استدراج
 وعقوبة ليزدادوا طغياناً وإثمًا وهو ابتلاء من الله تعالى لعباده ليميز الخبيث من
 الطيب وما كان عن عمل فهو سحر أو نوع منه والأنبياء كلهم معصومون عن
 الزلات كالملائكة والعصمة حفظ الهى دائم يمنع عن الذنب مع بقاء الاختيار
 وهي واجبة للأنبياء والملائكة جائزة في غيرهم إلا أنها تقال في الأولياء حفظ وقد
 ثبت من بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام زلات فحملها على ظاهرها لا يليق
 بمقامهم لو جوب العصمة لهم وتأويلها لا يليق بشرف الكتاب العزيز فالأولى أن
 ثبتها ونقر أنها كما جاءت ونزله الاستئذان الخوض في معانيها كما أننا ننزه قلوبنا
 وعقولنا عنها ونترك علم ذلك إلى الله تعالى وقال بعضهم ان كان هذا الذنب
 متواتراً نقره كما جاء ونزله الاستئذان وعقولنا عن الخوض فيه وما كان منهاله شمل
 حسن حملناه عليه وصرفناه عن ظاهره للائل العصمة وما كان منقولا بالآحاد
 وجبرده لان نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المتعصى إلى أنبياء الله عليهم

الصلاة والسلام إذ يجب لهم العصمة والصدق في أقوالهم وأفعالهم والأمانة والتبليغ
 والقطانة ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان مما أمروا بتبليغه
 والبلادة إذ لو جاز أن يجيب الكاذب بما جاء به الصادق لانقلب الحقائق ولتبدلت
 القدرة بالعجز ولا يستند الكذب إلى حجة ذي العزة لأن الله صدقهم بالمعجزة
 النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي فيما أخبر عني ولو خانوا بفعل محرم أو مكروه
 لكتنأ مأمورين بذلك لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 وقوله واتبعوه لعلكم تهتدون والله تعالى لا يأمر بالفتنة شاء ولو لم يبلغوا ما أمروا
 بتبليغه لكان كتمانهم قلب طاعة في حقهم للأمر بالاعتناء بهم والله تعالى لا يأمر
 بمحرم ولا مكروه وانقلاب الكتمان طاعة باطل ولو لم يكونوا غطاء أذكىاء لما قدروا
 على محاجة الخصم ومجادلته والحال أن القرآن طافح بقصصهم وناهيمك بمحاجة
 موسى قومه ويحور في حقهم عليهم الصلاة والسلام كل ما كان من الأمراض
 البشرية كالإكل والشرب والتكاسح والأمراض ونحو ذلك مما لا يؤدي إلى نقص
 في مراتبهم العلية وهم أفضل خلق الله تعالى ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل
 الخلق على الإطلاق وفي الحديث ألا وأنا خبيب الله ولا فخر والافضلية تستلزم
 الحبيبة وقال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر
 وأول شافع وأول مشفع ومعجزاته صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصى وكذا
 خواصه وانظر إلى صلاتنا وإلى صلاة من قبلنا وقس سائر أمور ديننا على ذلك
 يتضح لك أن نبينا صلى الله عليه وسلم نور صدرت عنه الأنوار ورحمة عامة لجميع
 الخلق ودينه ناسخ لجميع الأديان وكتابه ناسخ لجميع الكتب ومائنت بقاؤه
 بكتابتنا أو بقول رسولنا صار شريعته لئلا يزل منا على شريعته وأما ما سكر
 عنه في شريعته ما ثبت فيه حكم بشري فبما من قبلنا فلا تكلف به على ما عليه المحققون
 وقيل شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ حكمه ويجب الإيمان بما أخبر به صلى
 عليه وسلم مثل الدجال ونزول عيسى وروح الدابة وهدم الحبيشة والكعبة وطول

الشمس من مغربها ونحو ذلك والسؤال الواقع في القبر لكل مكلف للامتحان
 فيترتب عليه إما نعيم أو عذاب كما في الحديث القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة
 من حفر النار * وضعة القبر ثابتة لقوله صلى الله عليه وسلم في حق المنافق فيقال
 للارض التسمى عليه وقبر كل انسان بحسبه والسؤال للروح والجسد معا على
 ما عليه أهل السنة وقيل للروح فقط وقيل ان الله يخلق في البدن نوعان الحياة
 بحيث يدرك لذة النعيم وألم العذاب ويعقل السؤال ويقدر على الجواب وهذه
 الحياة لا تزال متعلقة بالبدن وان بلى ولا ينتفى إطلاق اسم الميت عليه وأبو حنيفة
 توقف في ذلك والجسم يقى الا العظم الصغير الذي يكون فوق الدبر ويقال له
 عجب الذنب وفي الحديث الصحيح كل ابن آدم يأكل التراب إلا عجب الذنب منه
 خلق ومنه يركب والاعادة بعد الفناء وهو النشر للحشر حق ثابت في جميع
 الشرائع وبه جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام قال الله تعالى (قل يحياها الذي
 أنشأها أول مرة) وقال تعالى (فاذا هم من الأجداث الى ربهم ينسلون) وفي الصحيح
 ثم ينزل الله من السماء ماء فينبهون كما ينبت البقل وذلك بعد النفخة الاولى وموت
 الخلائق كلها ثم يحيي الله اسرافيل فيأخذ الصور وهو قرن عظيم من نور كهيئة
 البوق له أنقاب بعدد الأرواح فيلقى الله الأرواح في الصور ويأمر اسرافيل
 بالنفخ فتخرج مثل النحل في الهيئة والخروج لافى الصورة فلا تخطئ روح
 جسدها فتسرى في الأجساد كسر يان السم في اللديغ فاذا هم قيام ينظرون
 وهذا هو البعث والنشر * ثم يحشرون أى يساقون الى بيت المقدس وهو أرض
 المحشر لكن بأحوال مختلفة فمنهم المائى والراكب والمسحوب وغير ذلك وتبدل
 الأرض غير الأرض وتشتت السموات وطويت ونزلت الملائكة فأحاطت بالناس
 ودنت الشمس من رؤس الخلائق وطمس نورها وضوء عرشها فوقع الازدحام
 وأخذ الناس الرق على حسب أعمالهم واشتد الدهش والقلق ثم يحيى بهم
 حتى اذا قربت من الخلق زفرت زفرة منكورة وخرج منها عنق التقط بعض

الأشقياء حينئذ تجثو الناس حتى كبراء الرسل ويتجلى الحق بالعظمة والجلال ثم
 يأذن الله لحبيبه صلى الله عليه وسلم في الشفاعة فيفتح بابها وهو المقام المحمود فيقع
 الحساب وهذا كله ثابت يجب الايمان به * والحساب حق نطق به القرآن والمراد
 به عرض الخلائق على الله تعالى وسؤاله لهم فمنهم من يناقش في الحساب والعياذ
 بالله تعالى ومنهم من يحاسب حسابا يسيرا ومنهم غير ذلك وقد ورد في أقوام يدخلون
 الجنة بغير حساب * واعطاء الكتب باليمين والشمال جاء به القرآن والمراد بها
 صحائف الأعمال فانها توضع في خزانة تحت العرش فاذا كان يوم القيامة تطايرت
 المصحف فكل كتاب لا يخطئ عنق صاحبه فتأخذ الملائكة وتعطيه للمؤمنين
 يمينه والكافرين بشماله من وراء ظهره ويجعل الله في ذلك اليوم آية كبرى فيقرأ
 من لم يكن قبل يقرأ فاذا قرأ المؤمن أشرق وجهه بالسرور والكافر يدعو
 بالويل والثبور * ويجب الايمان بالميزان ذات الكفتين واللسان والوزن على
 هيئة الدنيا الخفيف يهبط والخفيف يطيش عملا بظاهر الكتاب والصريح يومئذ
 مثاقيل الذر والخرادل والموزون كتب الأعمال كما يدل عليه حديث البطاقة
 وقيل تحسب الحسنات أجساما نورانية والسيئات أجساما ظامانية فتوضع في
 كفة والأخرى في كفة فان رجح أحدهما وضع صريح بقدر ما رجح فينعم أو يعذب
 بقدره وقيل العامل بوزن مع عمله والايمان لا يوزن لان ضده الكفر وهو
 لا يوجد في المؤمن وقالوا اذا انقضى الحساب كان بعده نصب الميزان ليظهر
 الحال على رؤس الاشهاد تشبه العمل وزيادة في إلزام الحجة ولذا وصف الموازين
 بالقسط وظاهر الكتاب ان الموازين متعددة فيوزن الصلاة غير ميزان الزكاة
 وهكذا وقيل لكل أمة ميزان وقيل ميزان واحد لكل الخلق وجمعه في القرآن
 للتعظيم والقضاء فيما بين الخصوم ثابت للانس والجن والحيوانات كما قال صلى
 الله عليه وسلم لتؤذن الحقوق الى أهلها حتى يقتص للشاة الجماء من الشاة القرناء
 وقال صلى الله عليه وسلم أندرون من المفلس قالوا المفلس هنا من لا درهم له ولا

منع قال ان المفلس من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وفي غير هذه الرواية
 من يأتي بحسنات كأمثال الجبال وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك
 دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فنيت حسناته
 قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم يطرح في النار
 * والصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم أحد من السيف وأدق من
 الشعرة وجبريل في أوله وميكائيل في وسطه والملائكة صافون به يمينا وشمالا
 يسألون الناس عن عمرهم فيما أفنوه وعن شبابهم فيما أبالوه وعن أموالهم من أين
 اكتسبوها وفيما أنفقوها وعن عملهم ماذا عملوا به وحواليه كالليب مثل شوك
 السمعان ثبت معروفة في بلاد الحجاز ويعرف بشوك عنتر تحطف من أمرت
 تحطفه وثبت أن بعض الناس يحبس عليه لتبعات العباد فيقتص من العباد
 لبعضهم بعضا ومع ذلك الازدحام شدة الظلام وأرباب الاعمال يشنون بنور أعمالهم
 ولا يشي أحد بنور أحد وتختلف الناس في المرور عليه فمنهم من يمر كالبرق ومنهم
 كالطير ومنهم كالجواد ومنهم المشي والمهرول ومنهم الموبق والمسحوب وغير
 ذلك وبالجملة فالصراط من أعظم أهوال القيامة ولشدته هولة تخرس اللسان
 ودعوى الرسل حينئذ رب سلم اللهم سلم وهناك تزلزل الاقدام فكيف يكون قلبك
 اذا رفعت رجليك لتضعها عليه وشاهدت ارتعاده ورقته وحدته تحت قدمك
 وشاهدت جهنم وأهوالها وبعد قعرها تحتها وسمعت بأذنك صواعقها وشهيقها
 الذي يخلع القلوب ويقطع أوصالك ورأيت فورانها من جوانبها وصعود أعناقها
 المستطيلة فوقك تأخذ بعض الناس ورأيت المختطفين بالكلاليب الى قعرها
 ومن ساخت رجلا في النار وتعلقت يداه وكثرة عويلهم أمامك وخلقت عددا
 لا حصر لهم ثم علمت أنهم لم تصبهم تلك المحن العظيمة الا بسبب ذنوب فعلت أنت
 مثلهم أو أكثر منها وانما أنت واحد منهم لا عدل لك ولا ناصر اللهم ثبت أقدامنا ولا
 تزلزل قلوبنا وتولنا بعنايتك يا كريم بنبيك الرؤف الرحيم وفي الحديث جهنم

تحييط بالدينيا والجنة من ورائها فلذلك صار الصراط على جهنم طريقا الى الجنة
* ونحوه صلى النبي الله عليه وسلم ثابت قبل الصراط لقوله صلى الله عليه وسلم
اني فرطكم على الخوض من مر على شرب ومن شرب منه لم ينظما أبدا وفي
الحديث حوضي مسيرة شهر وزواياه سوا ماؤه أبيض من اللبن وريحها أطيب
من المسك كبرانه أكثر من نجوم السماء من شرب منه لا ينظما أبدا ترده الأمانة
والنبي صلى الله عليه وسلم واقف يسقي يديه الشريفة أحبابه ويعرفهم بكثرة
صلاتهم عليه كما يعرف أمته بالغيرة والتعجيل وفي الحديث ليردن على أقوام
أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم فأقول انهم مني فيقال انك لا تدري
ما أحدثوا بعدك فأقول سحقا سحقا لمن غير بعدى وظاهر الاخبار تعين انه قبل
الصراط وعليه جمهور أهل السنة ورجحوا ان من مات على الايمان يشرب منه
ولو بعد الرد ونمرته أنه لا يعذب بالعطش ان دخل النار وذهب قوم الى انه بعد
الصراط ويعزى الى أصحاب الشافعي ويؤيده ما ورد ينصرف النبي صلى الله
عليه وسلم من موقف القيامة الى الجنة وينصرف على أثره الصالحون الى الجنة
فيطلعون على الخوض ووفق بعض الكملة بينهم بان له صلى الله عليه وسلم
حوضين أحدهما قبل الصراط وهو الذي بدأ عنه من بدل والثاني بعده لا يناد
عنه أحدا لانه لا يحتاج اليه إلا من خلص من العذاب وصححه القرطبي واختاره
السنوسي وغيره * وشفاة نبينا صلى الله عليه وسلم العامة التي يغبط بها الأولون
والآخرون وهي المقام المحمود الذي وعده الله إياه على قول الجمهور حق رواه أنس
وأبو هريرة وغيرهما وأخرجه البخاري من عدة طرق وكذا غيره من أصحاب
الكتب وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر وفي الحديث شفاعتي لأهل الكبائر
من أمتي رواه أحمد وأبو داود وغيرهما فيشفع في قوم دخلوا النار في آخر اجهم
منها وهم على مراتب ويشفع في قوم أمر بهم الى النار أن لا يدخلوها ويشفع في
قوم يدخلون الجنة بغير حساب ويشفع في قوم دخلوا الجنة أن ترفع درجاتهم

ويشفع لمن مات بالخرمين مؤمنا ولمن زاره محتسبا ولمن صبر على لأواء المدينة ولمن
سأل له الوسيلة بعد اجابة المؤذن ولمن حفظ على أمته أربعين حديثا ولعمه أبي
طالب في اخراجه من غمرات النار الى ضحضاح يصل الي كعبه وغير ذلك مما
لا يكاد ينحصر كما في الحديث لأشفعن يوم القيامة لأكثر مما في الارض من حجر
وشجر وفي حديث ابن عباس توضع للأنياء منابر يجلسون عليها ويبقى منبري
لأجل جلس عليه قائما بين يدي ربي منتصبا فيقول الله تبارك وتعالى ما ترى يد أن
أصنع بأمته فأقول يا رب عجل حسابهم فيمدحهم فيحاسبون فمنهم من يدخل
الجنة برحمته ومنهم من يدخل الجنة بشفاعتي ولأزال أشفع حتى أعطى صكا
برجال قد أمروهم الى النار حتى ان خازن النار ليقول يا محمد ما تركت لك في
أمته من نعمة وفي حديث رواه ابن ماجه يشفع يوم القيامة ثلاثة الانبياء ثم
العلماء ثم الشهداء وذكر في الشفاء عن كعب الاحبار لكل رجل من الصحابة
شفاعة وكنا الملائكة نشفع والاساتذة والتلامذة والآباء والأبناء والأقرباء
والاصحاب كما صح عند أهل السنة ولا يبقى في النار مؤمن أبدا وان قتل النفس
الحرام تعمد ابدليل حديث البخاري وغيره يخرج من النار من في قلبه مثقال
حبة بر من إيمان يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة شعير من إيمان يخرج من
النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان مثقال حبة خردل من إيمان من كان في قلبه
أدنى أدنى من مثقال حبة خردل وفي رواية من خير وفي حديث الشفاعة
حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن أي أوجب عليه الخلود * ومن مات على
الإيمان فهو السعيد ومن مات على الكفر فهو الشقي فالسعادة والشقاوة تبعان
والجنة والنار موجودتان الآن وأهلوهما مخلدون لا يفنون ولا يجوز انتجارؤ
على تكفير مؤمن ألبته إلا بأمره على الجحود الباطني كالسجود الى صنم أو
بالاستغفار كالقاء المصحف في النجاسة أو باستحلال المعاصي كالقتل والزنا
والاسلام يجب ما قبله كما أن التوبة تجب ما قبلها ومن مات بغير توبة فأمره

مفوض الى الله تعالى ان شاء عذبه على معصيته وان شاء غفره له * وأفضل الخلق
 بعد نبينا صلى الله عليه وسلم ابراهيم خليل الله ثم موسى كليم الله ثم عيسى روح الله
 ثم نوح رسول الله ثم آدم أبو البشر ثم الرسل على تفاضل بينهم ثم الأنبياء ثم كبراء
 الملائكة كجبريل واسرافيل ثم كبراء الأمة كأبي بكر وعمر ثم عامة الملائكة
 وقيل البشر أفضل من الملائكة وقيل الملائكة أفضل مطلقا لان الله تعالى خلقهم
 بقدرته وأطلعهم على مكنون غيبه وعصمهم عن النقائص والآفات والدنا آت
 يسجعون الليل والنهار لا يفترون وهم بأمر الله يعملون لا يصون الله ما أمرهم
 ويفعلون ما يؤمرون ومن وصفهم بذكورة فسق أو بأنوثة كفر والموت
 جائر عليهم ولكن الله جعل لهم أمدا بعيدا والخلاف في غير نبينا صلى الله عليه وسلم
 * وأفضل الخلق بعد النبيين أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان
 ثم علي بن أبي طالب ثم باقي العشرة ثم أهل بدر ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان
 ومن له منزلة من أهل العقبتين ومن صلى الى القبلتين * وجميع الصحابة أمناء
 عدول لا يجوز الطعن في أحدهم مطلقا وما جرى بينهم من الحروب فلا يجوز
 الخوض فيه وانما هو اجتهاد منهم في دينهم لحديث من سب أصحابي فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وذكر عياض وغيره
 من غلط أصحاب محمد فهو كافر * والعالم العامل في كل زمان أفضل من غيره فكل
 هذا يجب الايمان به ومن أدخل بشيء من ذلك فقد وقع الخلل في دينه بقدره * والتين
 اسم واقع على الطاعة وطاعة الله لا تكون الا بالاسلام قال تعالى ان الدين عند الله
 الاسلام والاسلام التسليم والانقياد لما جاء عن الله ورسوله ويطلق الدين على
 الطريقة الثابتة والملة المحيطة عليها ولهذا يقع على الشرائع كلها فاذا صدقت
 بجميع ما قلناه فأنت مؤمن إذ الايمان هو التصديق القلبي قال تعالى وما أنت
 بمؤمن لنا أي بمصدق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم أنه لا إله
 الا الله دخل الجنة واليه ذهب المحققون وهو المروى عن أبي حنيفة وأبي منصور

الماترىدى وأحد الروايتين عن الأشعرى والاقرار به شرط لاجراء الأحكام فى
 الدنيا فى صدق بقلبه ولم يقر بلسانه ولم يطرأ عليه علامة التكنيب كسجود
 لصنم فهو مؤمن ناج عند الله تعالى ويزاد قيد آخر بأنه لم يطلب منه الاقرار وأما
 اذا طلب منه وامتنع لم يكن مؤمنا كأبى طالب وحال كثير من اليهود والنصارى
 * وذهب كثير من السكمله الى أن الايمان هو التصديق بما جاء به النبى صلى الله عليه
 وسلم من عند الله عز وجل والاقرار به وهو اختيار الامام سمس الأئمة ونفى
 الاسلام رجمهم الله تعالى وأصح الروايتين عن الأشعرى فلا ينفع أحدهما بدون
 الآخر ولا منافاة بينهما لان الاقرار من غير تصديق لا يكون إيمانا فحديث من مات
 وهو يعلم أنه لا إله إلا الله وأمثاله تعبير بالركن الذى لا يقبل التغيير ليدخل فيه
 الآخر س والمكره والمريض الذى اعتقل لسانه ويخرج عنه الذى يقر نفاقا
 وعلى هذا فقبس الأخبار الواردة فى الايمان من غير ذكر اقرار أو فية قايين ذكر
 الآيات والأحاديث التى ذكر فيها الاقرار باللسان والايمان والاسلام واحد كالظاهر
 مع البطن ولا يقبل أحدهما بدون الآخر ولهذا قال الله تعالى فأخرجنا من كان
 فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين فغير بمعنى الاستثنائية
 فاستثناء المسلمين من المؤمنين يدل على الترادف والاتحاد وليس المراد الاتحاد
 بحسب المفهوم بل بمعنى أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر قال فى السكافية الايمان هو
 تصديق الله فيما أخبر به من أوامره ونواهيه والاسلام هو الانقياد والخضوع
 لألوهيته وهذا لا يتحقق الا بقبول الأمر والنهى فالإيمان لا ينفك عن الاسلام
 حكما فلا يتغيران فال مؤمن شرعا هو المسلم والمسلم هو المؤمن وأما قوله تعالى قالت
 الأعراب آمنّا فليس المراد به الايمان الشرعى فهم بمنزلة المتلفظ بكامة الشهادة من
 غير تصديق بها ولذا قيل لهم ولما يدخل الايمان فى قلوبكم أى ما دخل الايمان فى
 قلوبكم وقال صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث وسئل مرة عن
 الايمان فأجاب بهذه الخمسة وفى حديث جبريل المشهور الاسلام أن تشهد أن لا إله

إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا فقال ما الايمان قال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره فعبّر عن الاسلام بالتسليم الظاهري قولاً وفعلاً وهو موافق للغة وعبر عن الايمان بالتصديق القلبي وهو موافق للغة أيضاً وليس من شرط حصول الاسم عموم المعنى لسكل محصل يمكن أن يوجد المعنى فيه وقد يتداخل أحدهما في الآخر بان يجعل الاسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والفعل جميعاً والايمان عبارة عن بعض ما دخل في الاسلام وعلى هذا أخرج قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل أي الأعمال أفضل قال الاسلام فقل أي الاسلام أفضل قال الايمان فجعل الايمان خصوصاً من الاسلام فأدخله فيه وقد جاء على سبيل الترادف كما قدمناه والتصديق البالغ حد الجزم لا يزبد ولا ينقص ولذا قال علي رضي الله عنه لو كشف عني الغطاء ما زددت يقيناً وما ورد فيه من الآيات والأحاديث فعلي ثمراته التي هي الأعمال بناء على خبر الايمان بتصديق بالقلب وقرار باللسان وعمل بالجوارح اذ قد يطلق اسم الشجر على الشجر مع ثمره وهو مذهب الشافعي وجهور الأشاعرة والمحدثين واليه ذهب المعتزلة فن أدخل بالتصديق فهو منافق ومن أدخل بالقرار فاختلف فيه ومن أدخل بالعمل فهو فاسق وعند المعتزلة لم يكن مؤمناً ولا كافراً وبعضهم اختار أن الزيادة والنقصان بحسب صفاته ولذلك جعل اليقين ايماناً لا باليقين قوة التصديق وهو صفة للايمان وهذه الصفة قابلة للزيادة والنقصان فاذا زاد يقال زاد الايمان أي زادت قوته كالعقدة على الخيط مثل تارة تشد وتارة تسترخي وإذا نقصت يقال نقص الايمان فالنظر والعمل يؤثر في بناء هذه الصفة كما يؤثر سقي الماء في بناء الشجر فذلك قال تعالى فزادتهم ايماناً أي يقيناً وقال تعالى ايزدادوا ايماناً مع ايمانهم وقال الخليل بلى ولكن ليطمئن قلبي أراد زيادته بكال اليقين الذي هو العيان فانه وان كان على يقين تام لكن القلب يطلب كقيمة ذلك ولهذا أتى بالفظ

كيف فالمؤمنون مستوون في الايمان والتوحيد من حيث التصديق
 متفاضلون في الأعمال واليقين وذهب بعض المهررة الى أن التصديق من أقسام
 العلم وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية ولا شك أنه يختلف
 قوة وضعفا ولذا ورد لو وزن ايمان أبي بكر بايمان الخلق لرجحهم وفي الحديث
 أيضا ما فضلكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة وإنما فضلكم بشئ وقر في صدره
 لكن بخالف هذا ما صرحوا به ان الايمان اختياري كسبي ولهذا يشاب عليه
 ويقاül عليه والكيفية النفسانية لا اختيار في حصولها والاجماع على أنه
 لا تكليف إلا بفعل اختياري ويحجب بأن تلك الكيفية تكون بالاختيار في
 مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع فيخلق الله بيننا التصديق
 واليقين في القلب ويبدون في الايمان فيزكو ويهم القلب وينتشر في الجوارح
 بسبب الأعمال والبراهين والنظر مقدور للبشر ولهذا يشاب عليه ويجعل رأس
 العبادات وهذا هو المراد بكونه كسبيا اختياريا قال صاحب المواقف والحق أن
 التصديق يقبل الزيادة والنقص من وجهين أي بحسب ذاته وبحسب متعلقاته
 فالأول باعتبار القوة والضعف لأن التصديق من الكيفيات النفسانية وهي
 تختلف قوة وضعفا والثاني باعتبار المتعلق ومثله للإمام النووي فإنه قال في شرح
 مسلم بعد ما نقل عن المحققين أن نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص هذا وإن كان
 ظاهرا حسنا فالأحسن والله أعلم أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر
 الأدلة ولهذا يكون ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشبه
 ولا يتزلزل ايمانهم بعارض بل لا تزال قلوبهم منشغلة بنيرة وأن اختلاف علمهم
 الأحوال بخلاف غيرهم وايمان المقلد بجميع العامة صحيح وهو من اعتقادات جميع
 أركان الاسلام بلا دليل وإذا صح للعبد الاعتقاد الجازم فلا يقول أنا مؤمن أن
 شاء الله ولا آمن أن شاء الله بل يجزم في ايمانه كما في الحديث إذا سئل أحدكم
 أمؤمن هو فلا دية له في ايمانه قال تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وقال تعالى

أولئك هم المؤمنون حقا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخارثه كيف أصبحت يا خارثه قال أصبحت يا رسول الله مؤمنا حقا الحديث وقال سويد بن الخارث وفدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سابع سبعة من قومي فلما دخلنا عليه وكلناه أعجبه ما رأى من سمتنا وزينا فقال ما أنتم فقلنا مؤمنون فتبسم صلى الله عليه وسلم الحديث وقدمى حديثا إذا سئل أحدكم أمؤمن هو فلا يشك في إيمانه فمن قال أنا مؤمن حقا فقد تبع حكم القرآن والسنة ومن قال أنا مؤمن إن شاء الله وإن قصده التبرك أو بالنظر إلى الكمال أو إلى الخاتمة جاز اجتماعا لكنه ضرورة شك فالأولى تركه ولذا قيل بخطأ المسنن لمخالفة الأدلة المذكورة ولأن العبد مخاطب ومطالب بحاله لا بمستقبله وإنما الاستثناء في الشيء المستقبل فهو واجب إذا كان من فعل العبد وسنة إن كان ليس من فعله مع تحقق وقوعه أو رجائه كدخول المسجد الحرام ولحوقنا بالأموات وشراء ما لم يكن في وسعنا ورجاء فعل آخر وانظر إلى قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله فانتبه الاستثناء في فعل العبد المستقبل وأخرج الحال بقوله غدا فلماذا كان الاستثناء في كثير من الحال فاسد لا يجوز كدعوى الملكية والزوجة ولو سئل أصاأم أنت فقال إن شاء الله لا بأس به لأنه لا يدري أي طرأ عليه ما يفسد صومه أو يتيه صومه أو نحو ذلك وعلى هذا يحمل استثناء أكثر السلف فرار من تزكية النفس أو خوف النفاق قال ابن أبي مليكة أدركت ثلاثين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخافون النفاق وبعضهم اختار الأمسالك عن الجزم والاستثناء فقد روى عن سفيان الثوري رضي الله عنه قال من قال أنا مؤمن عند الله فهو من الكذابين ومن قال أنا مؤمن حقا فهو بدعة قبل له فإنا نقول قال قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وقال إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه إذا قيل لك أمؤمن أنت فقل لا إله إلا الله أي لأن هذه الكلمة قوام الدين وأساسه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل إيمان من قالها وكذا الصحابة ومن تبعهم وبالجملة فقد قال أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه إن

الاسلام معرفة الله بلا كيف ولا شبهة ومحلها الصدر أفن شرح الله صدره للاسلام
 والايان معرفة الله بالهيمته ومحلها داخل الصدر وهو القلب وهو الفؤاد والتوحيد
 معرفته تعالى بالوحدانية ومحلها داخل الفؤاد وهو السر فهذه خمسة دأربعة ليست
 بواحدة ولا متغايرة فاذا اجتمعت صارت ديننا وهو الثبات على هذه الخصال
 الاربع الى الموت اه وقوام الدين ثلاثة الاسلام والايان والاحسان وفسر
 النبي صلى الله عليه وسلم الاحسان بقوله أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه
 فهو راء وأركان الدين خمسة كما قال صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس
 شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة والحديث والشهادتان
 جمعنا جميع عقائد الايمان فان الأولى جمعت ما يجب لله تعالى وما يجوز وما يستحيل
 والثانية جمعت الايمان بالانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كما بسطه الامام
 السنوسي في عقيدته الصغرى كيف لا وقد ثبت أنها مفتاح الجنة وورداها من
 الجنة ومن قالها صادقا لا يخلد في النار وان زنا وان سرق وان قتل النفس المحرمة
 عمدا وفي الصحيحين يامعاذ من أحد يشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله
 صادقا من قلبه الا حرمه الله على النار قال يا رسول الله أفلا أخبر الناس فيستبشروا
 قال اذا يتكلموا وأخبر بها معاذ عن سموته وسميت شهادة لانها تشهد لصاحبها
 بالايمان كما أن صاحبها يشهد لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة وللنبي والشهد ولد اعتبره
 بعضهم بالاسلام وبالجملة فضعف هذه السكامة الطيبة إثبات الألوهية لله تعالى
 ونفيها عن غيره قصير افراد ان كان المخاطب بها مجوسيا أو وثنيا أو قصيرا فان
 كان المخاطب بها ذريا أو طبعيا أو تعيننا ان كان المخاطب بها واقفا أو شاكرا
 قال بعض العارفين جميع ما خلق الله من الخلق وجميع ما علمهم من علوم الأولين
 والآخرين منطوقه لا إله الا الله محمد رسول الله فينبغي الاكثر منها إذ هي أفضل
 الاذكار بالاتفاق وينبغي أن تمتد لامد اطبعها وان زيد الى معة دارست حركات
 لا يفسر وتحقق الهمزة المكسورة من اليه وتمتد لامها وتفتح الهاء فتعينا ونحقق

همزة الالمسكسورة واحذر من مدها واظهر الشدة وفخم اللفظ الشريف ولبك
 مده التعظيم وضم الهاء اذا وصلت وسكها اذا وقفت وللصوفية طرق في كيفية
 ذكرها فاغتم ذكرها آباء الليل وأطراف النهار فانك ترى لها من الأنوار
 والأسرار وتيسر الأسباب الدنيوية والاخرية ووضع البركة في الطعام وغيره
 والكرامات ما لا يدخل تحت حصر نبينا الله وأختنا عليها مع الاخلاص به حمد
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه آل الشهد وأصحاب الاختصاص

﴿ فصل ﴾ وأما الصلاة فهي ثمانية أركان الاسلام وأفضل الأعمال وأشرف
 الأحوال وفي الحديث بين الرجل والكفر ترك الصلاة وأجمعوا على أن الصلاة
 فرض على كل مسلم بالغ عاقل وكل مسامة باللغة عاقلة خالصة عن حيض ونفاس وانها
 لا تسقط إلا بمائة الموت إلا أن أبا حنيفة قال ان يحجز عن الإيماء برأسه سقط عنه
 الفرض ومن أغشى عليه مرض أو سبب مباح سقط عنه ما كان في حال اغماؤه عند
 مالئك والشافعي وقال أبو حنيفة ان أغشى عليه يوماً وليمة وجب القضاء وان زاد
 سقط عنه وقال أحمد الاغما لا يمنع وجوب القضاء به حال وأجمعوا على أن الصلاة
 شروط لا تصح إلا بها وهي الطهارة والنية وستر العورة واستقبال القبلة
 فالطهارة على ثلاثة أقسام طهارة البدن وطهارة الثوب وطهارة المكاتب
 وطهارة البدن صغير وكبير فالصغرى الوضوء والكبرى الغسل وأركان
 الغسل عند أبي حنيفة وأحمد ثلاثة المضمضة والاستنشاق وتعميم باقي الجسد بالماء
 الطهور والتلك ليس بواجب إلا عند مالئك وأجمعوا على أن الرجل اذا جامع
 المرأة والتقى الختانان فقد وجب الغسل عليهما نزل المني أولاً ولا فرق بين فرج
 الآدمي والبهيمة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل بالإيلاج في البراءة إلا
 بالانزال ويجب الغسل عند أبي حنيفة عند خروج منى منفصل عن مقرة بشهوة
 ولو حكما كحتم وان لم يخرج من رأس الذكركر بشهوة وقال أبو يوسف لا يجب إلا
 اذا خرج من رأس الذكركر بالذة وقال أحمد اذا نظر أو فكر فأحس بانتقال المني

من ظهره وجب الغسل وان لم يخرج * ولو اغتسل الجنب قبل أن يبول يجب عليه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد وأحمد وان كان بعد البول لا يغسل عليه وقال الشافعي عليه الغسل مطلقا وقال أبو يوسف لا يغسل عليه مطلقا وعند مالك إذا جامع ولم ينزل ثم اغتسل وبعد الغسل خرج المني فلا يغسل عليه ثانياً ومنى الأدنى نجس عند أبي حنيفة يغسل ان كان رطبا ويفرك ان كان يابسا وهو أحد الروايتين عن أحمد والثانية كذهب الشافعي لا يغسل رطبا ولا يابسا لانه طاهر وقال مالك يغسل رطبا ولا يابسا لانه نجس * وأجمعوا على وجوب الغسل عند انقطاع الحيض والنفاس وأقل الحيض ثلاثة أيام عند أبي حنيفة وعند الشافعي في المشهور عنه وقال أحمد أقله يوم وليلة وقال مالك ليس لأقله حد وأكثره عند أبي حنيفة عشرة أيام وعند الثلاثة خمسة عشر وإذا طهرت ولم تغتسل لا يجوز وطؤها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا انقطع الدم لأقل من عشرة لم يجز حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة وإذا انقطع لعشرة جاز وان لم تغتسل وأكثر النفاس عند الشافعي ستون يوما وهو رواية عن مالك وعند أبي حنيفة وأحمد أربعون يوما وهو الرواية الثانية عن مالك ويجوز الغسل والوضوء من فضل ماء الجنب والخائض عند الأئمة الثلاثة وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة إذا لم يشاهد ما واختلفوا في الماء الراكد إذا وقعت فيه نجاسة فقال أبو حنيفة إذا كان كثيرا يتوضأ منه ويغتسل والكثير ما كان عشرة أو عشرة عشر وقيل الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحرك الطرف الآخر وقيل مفوض إلى رأي المبتلي وقال الشافعي ان كان قدر قلتين فصاعداً يجوز الغسل والوضوء منه لم يتغير وان كان دون القلتين لا يجوز وذلك خمسة عشر رطل بالعراقي وهو رواية عن أحمد وفي رواية كقول مالك يجوز وان كان قليلا لم يتغير وإذا كان الماء جاريا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء والغسل منه إذا لم يراه أثره والجاري عند أبي حنيفة ما يذهب ببنته وأما الماء المستعمل فقال مالك هو طاهر طهور يجوز به الوضوء

والغسل مرة بعد أخرى وهي رواية عن أحمد والثانية كقول الشافعي طاهر غير
 طهور وعن أبي حنيفة روايتان أحدهما أنه طاهر وعليه الفتوى والثانية أنه
 نجس قيل مخففة وقيل بملحظة وما شرب منه آدمي والفرس وما يؤكل لحمه كالبحر
 والغنم طاهر ومالا يؤكل لحمه من سباع البهائم كالأسد والتمر فقال أبو حنيفة نجس
 وقال مالك والشافعي طاهر وعن أحمد روايتان كللهن باين واختلاف في سؤر
 السكاب والخنزير فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد نجسان وقال مالك السكاب
 وسؤره طاهر قولاً واحداً وأما الخنزير وسؤره فنجس وفي رواية طاهر في سؤره
 والمشهور عند المالكية كل شيء طاهر وإذا وقع السكاب في الأناء فقال أبو
 حنيفة يغسل وقال مالك يغسل سبعاً تبعداً لالتجاسته وقال الشافعي وأحمد يغسل
 سبعاً لتجاسته ويغفره مرة واحدة بالتراب وقال الأولون النسيج والتعفير سنة
 ويحرم على الجنب الصلاة والطواف ومس المصحف واللبث في المسجد وقراءة
 القرآن قليلاً وكثيره عند الشافعي وأحمد وأجاز أبو حنيفة قراءة آية بصدقه
 أو الشفاء أو الدعاء إذا اشغلت عليه والأصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والنفاء
 والجنب القرآن إذا كان يلقن كلمة كلمة لا على قصص القراءة وأجاز مالك قراءة
 آية أو آيتين وأما الوضوء فأركانها أربعة متفق عليها وغيره مختلف فيه (الأول)
 غسل الوجه من مبدأ سطح الجبهة إلى أسفل الذقن طولاً ومن الأذن إلى الأذن
 عرضاً باليافض الذي بين العنق والأذن بحج غسله عند الثلاثة وقال مالك
 لا يجب وقال أبو يوسف يسقط بنبات اللحية وأقل الغسل أن يتقاطر الماء ولو
 قطرتين (والثاني) غسل اليدين والمرقان يدخلان في الوضوء بالاتفاق إلا في
 رواية شاذة عن مالك (والثالث) مسح الرأس كله عند مالك وأحمد في أطهر
 الروايات وقال أبو حنيفة يفترض مسح ربع الرأس من أي جانب وفي رواية عنه
 يكفي مسح قدر ثلاثة أصابع وقال الشافعي يكفي مسح بعضه ولو شعراب والمسنون
 في المسح عند الشافعي ثلاث مسحات وعند الثلاثة مسح واحدة وكذا الحكم في

مسح الأذنين (والرابع) غسل القدمين مع السكبين ولا يجزئ غير ذلك ويصلي
عن أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل جميع القدمين وأما المختلف فيه فالنية سنة عند أبي حنيفة
في الوضوء والغسل فرض عند الثلاثة وشملها القلب والأفضل أن ينطق بلسانه
بما نواه في قلبه وقال مالك يكرر النطق باللسان والترتيب واجب عند الشافعي
وأحمد سنة عند أبي حنيفة ومالك في المشهور والموا لا تسنه عند أبي حنيفة
واجبة عند مالك وفي المشهور من أحمد وللشافعي قولان أحدهما أنها سنة
والثانية مستحبة عند الكل إلا في رواية عن أحمد بن حنبل وينقض الوضوء
خروج البول والغائط والريح بالاجتماع والدود والحصي ناقض إلا عند مالك
والريح من القبل لا ينقض عند أبي حنيفة ومالك والذي ينقض عندهم إلا في
رواية عن مالك والذي ليس بناقض عند الشافعي وإن أوجب الغسل وسرور
الدم من السبيلين ناقض اتفاقاً من خبر السبيلين لا ينقض عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة ينقض إذا سال أو كان فيه قوة السبلان على الأصح ومثله القيح والصديد
وأما ما يخرج من كى الحصة من الصديد أو الدم المختلط بالقيح فإنه لا ينقض
مما دام في مكانه، مسبباً ما لم يسيل من جوفه أو من ثقبه أو من ثقبه أو من ثقبه
ناقض عند أبي حنيفة والرياء، فإن اتاها انتقض، وقال أبو حنيفة
إذا ملأ الفم ويجمع متفرق القى إذا اتحد سببه وهو الغثيان عند محمد وأحمد
أبو يوسف اتحاد المجلس والبلغم الصاعد من الجوف ينقض عند أبي يوسف إذا
ملأ الفم وقال أبو حنيفة ومحمد لا ينقض وقال أحمد القى إن كان فاحشاً نقض
قولا واحداً وإن كان كثيراً فغيره رواية وقال مالك والشافعي لا ينقض القى
واتفقوا على أن من مس فرجه بأي جارية من أعضائه غير اليد لا ينقض وضوؤه
واختلفوا في من مس ذكره أو ذكر غيره بيده فقال أبو حنيفة لا ينقض مطلقاً
على أي وجه كان وقال الشافعي ينقض باللمس بباطن كفه من غير حائل بشهوة
أو بغير شهوة والمشهور عن أحمد ينقض بظاهر كفه كباطنه ولو كان الممسوس

صغيراً أو ميتاً والراجح من مذهب مالك أن لمس الرجل ذكر نفسه ببطان أو
 جنب الكف أو أصبع انتقض ولو سهواً وإن لمس ذكر غيره بشهوة نقض والا
 لا وهل ينتقض وضوء الماموس قال مالك نعم إن التذوق قالت الثلاثة لا وأجمعوا
 على أن لا وضوء من لمس الخصيتين ولو من غير حائل ولا من لمس الأهرم ولو
 بشهوة وقال مالك بإيجابه واختاره النووي من الشافعية واختلفوا في لمس حلقة
 الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينتقض وقال الشافعي وأحمد ينتقض ومذهب
 الشافعي الانتقاض في لمس الرجل المرأة بكل حال إذا لم يكن حائل والصحيح من
 مذهبه استثناء المحارم وعند مالك وأحمد إن كان بشهوة نقض والا فلا ومذهب
 أبي حنيفة لا ينتقض إلا أن ينتشر فينتقض باللمس والانتشار جميعاً وقال محمد
 لا ينتقض مطلقاً وهو الصحيح إلا إذا خرج منه مذهبى فالنقض للمذنب لا لغيره وأجمعوا
 على أن نوم المضطجع والمتسكى والمنكبي على وجهه والمستلقي ينتقض الوضوء
 ولو نام على حالة من أحوال المصلين لا ينتقض وضوؤه عند أبي حنيفة وإن طال
 نومه فإن وقع على جنبه أو اضطجع انتقض أو قال أبو يوسف إن انتبه عند إصابة
 الأرض بلا فصل انتقض وقال مالك ينتقض في حال الركوع والسجود دون
 القيام والقيود وقال الشافعي في القديم لا ينتقض إذا كان على هيئة من هيئات
 الصلاة وعن أحمد روايات المختارة أن طال نوم القائم والقاعد والساجد فعليه
 الوضوء والا لا ومن نام قاعداً ممكنة مقعدته من الأرض أو واضعاً عقبه في دبره
 لا ينتقض وضوؤه وإن رأى المنامات وينقضه السكر والاعناء والجنون ولو نام
 على دابة عريانة إن في حال الهبوط نقض وإن في حال الصعود أو الاستواء لا وإن
 كان على سرج أو كافٍ لا مطلقاً والمقعدة في الصلاة تبطل الوضوء عند أبي
 حنيفة وقالت الثلاثة لا وافقوا على أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث أنه
 باق على طهارته وظاهر مذهب مالك أنه يبنى على الحدث ويتوضأ ومن تيقن
 الحدث وشك في الوضوء عليه الوضوء ومن شك في خلال وضوئه عليه غسل

ما شك فيه وأكل لحم الجزور لا يوجب الوضوء إلا عند أحد كغسل الميت
 ﴿ فصل ﴾ وأجمعوا على أن التيمم عند فقد الماء أو الخوف من استعماله جائز وأن
 المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش يتيمم وطلب الماء شرط لصحة التيمم عند
 مالك والشافعي وليس بشرط عند أبي حنيفة وعن أحمد روايتان كالمذهبين
 ﴿ واختلف في الصعيد فقال الشافعي وأحمد التراب فقط ومنه الغبار فلا يجوز بغيره
 وقال أبو حنيفة يجوز التيمم بالأرض وأجزأهما لا يتردد ولا ينطبع وقال مالك
 يجوز بالأرض وما اتصل بها والتيمم ضربان ضربا يستوعبها الوجه
 وضربا يستوعبها اليدين إلى المرفقين عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي في
 الجديد وعند مالك وأحمد تجزئه ضربا واحدة ويكون بطون أصابعه لوجهه
 وبطون راحتيه لكفيه مع الكوعين إذا مسح إلى الكوعين فرض وإلى
 المرفقين مستحب وأجمعوا على أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في
 الصلاة بطل تيممه ولزمه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد الصلاة لا إعادة
 عليه وإن كان الوقت باقيا واختلفوا فيما إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فذهب
 أبو حنيفة إلى بطلان تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة واستعمال الماء إلا في الجنابة
 والعيبين وقال مالك يمضي فيها ولا يقطعها وقال الشافعي إن كان مسافرا لم
 تبطل صلاته وإن كان قطعها للوضوء أفضل وقال أحمد تبطل مطلقا وأجمعوا على
 أن النية شرط في صحة التيمم وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث على الاستقرار بل يبيح
 الصلاة وحكي عن أبي حنيفة أنه يرفع الحدث ويجوز للتيمم أن يقوم المتيممين
 والمتوضئين ومنه صححوا التيمم كالوضوء عند أبي حنيفة فيجوز قبل الوقت
 ويصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل وقالت الثلاثة لا يجوز قبل الوقت ولا
 يجمع به بين فرضين ويصلي به من النوافل ما شاء ومن تعدر عليه الماء أو خاف
 طلوع الشمس تيمم وصلى عند مالك ولا إعادة عليه وعند الشافعي يعيد وقال أبو
 حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض بذمته إلى أن يقدر على الماء وكذلك إذا لم يجد

ماء ولا ترابا وحضرته الصلاة يؤخر وعن مالك ثلاث روايات أحدها يصلي ولا يعيد
وهو الصحيح من مذهب أحمد الثانية يعيد إذا وجد الماء أو التراب وهي الرواية
الثانية عن أحمد والراجح من قول الشافعي والثالثة كذهب أبي حنيفة ومن
حبس في المص ولم يقدر على الماء يتيمم وصلي ولا إعادة عليه عند مالك وأحمد وقال
الشافعي عليه الإعادة وهي رواية عن أبي حنيفة والثانية لا يصلي حتى يخرج من
الجنبس أو يجد الماء وإذا لم يجد ما يتيمم به وقيل بتشبيه الصليين ومن كان ببعض
من أعضاء طهارته قروح أو كسر أو أصاب عليه جبيرة وخاف التلف من نزولها
فعند الشافعي مسح على الجبيرة ويتيمم وعند أحمد يغسل الصحيح ويتيمم عن
الجرح وقال مالك إذا كان بعض جسده صحيحا وبعضه جرحا أو قرحا فإما كان
الأكثر صحيحا غسله وسقط حكم الجرح إلا أنه يستحب مسح بالماء وإن كان الأقل
صحيحا يتيمم وسقط الغسل عن العضو الجرح وهو قول أبي حنيفة إذا لم يجمع عنده
بين غسل ومسح وإذا مسح الجبيرة وصلي فلا إعادة عليه إلا على قول الشافعي ولو
كان على يده نجاسة وهو متطهر فانه يتيمم لها كالطهارة ويصلي ولا يعيد عند أحمد
وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتيمم للنجاسة وإنما يصلي ويعيد عند الشافعي
وقال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها

فصل يجب اعتقاد جواز المسح على الخفين فمنكره مبتدع وعلي رأي أبي
يوسف كافر ثبوته بسنة مشهورة وعليه ما عقد الإجماع وشمل أنس بن مالك رضي
الله عنه عن أهل السنة والجماعة فقال أن يحب الشيخين ولا يطعن في الخنتين
ويرى المسح على الخفين وهو رخصة مسقط للعبادة فالغسل أفضل اتفاقا وقال
الامام الرضا عن من الخنفة المسح أفضل وهو أحد الروايتين عن أحمد التي في التهمة
أو للعمل بقراءة الجرح فيكون ثبوته بالكتاب ورواه أكثر من ثمانين من الصحابة
منهم العشرة المبشرة وقدم مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسفرا وحضرا
ومسحت الصحابة والأئمة ولم ينكره إلا الروافض والخوارج وقال مالك في إحدى

رواية المسح في السفر ولا يجوز في الخضر ولا توقيت للمسح عند مالك بل يمسح ما بد الله المميز عنه أو تصبه جنباً به وعند الثلاثة يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المسح من وقت الحدث بعد اللبس على طهارة بالاتفاق إلا في رواية عن أحمد أنه من وقت المسح وإذا مضت مدة المسح بطلت طهارة الرجلين إلا أن مالكاً لا يرى التوقيت كما قلنا والسنة عنده أن يمسح على الخف وأسفله وقال أحمد يمسح أعلاه فقط ولو اقتصر على أعلاه أجزأه بالاتفاق أو على أسفله لم يجز به بالإجماع والسنة عنده أبي حنيفة أن يمسح بكافيه يديه على خفيه معاً فيضع رأس أصابع اليدين على رأس أصابع الرجلين ويمرهما إلى أعلى الساق ولا يجزئ به أقل من ثلاثة أصابع وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال أحمد مسح الأثر يجزئ ومالك يرى الاستيماء بمسح الفرض لكن لو أدخل مسح ما تحت القدم أعاد الصلاة عنده استحباباً في الوقت وإذا كان في الخف خرق يسير لم يجز المسح على الراجح من مذهب الشافعي وأحمد وقال مالك يجوز ما لم يتقاسم خش وقال أبو حنيفة إن كان مقدار ثلاثة أصابع لم يجز وإن كان دونها جاز ولو كان الخرق على نفس الأصابع كانت هي المعتبرة فلو كان على الإبهام وأخذه لم يمنع وجاز المسح على الجرم وقين والمجادين والجور بين التخنين عنده أبي حنيفة وأحمد وأصح الروايتان من مذهبه الشافعي وقال مالك بعد مسح الجوارز والحاصل أنه يشترط لصحة المسح لبسهما على طهارة واستسقاءهما على الرجلين ومنعهما وصول الماء إلى الرجل وخاوما عن الخرق المانع وكون الخف ساتراً للقدم مع السكيب

﴿ فصل ﴾ وأما النية في الصلاة فهي فرض بالإجماع ويجوز تقديمها على التكبير عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك والشافعي يجب أن تكون مقارنة التكبير لا قبله ولا بعده قال النووي المختار أنه يكفي المقارنة العرفية بحيث أنه لا يعد غافلاً عن الصلاة ومحل النية القلب والنطق بهابعدسة وبعض المشايخ استحسن النطق بها في هذا الزمان والمقتضى ينوي فرض الوقت والاقتداء

أو ينوي الشروع في صلاة الإمام ويفترض تعيين الفرض أو غير ذلك في ابتداء
 الشروع حتى لو نوى فرضا وشرع فيه فظنه نفلا فأنه على ظنه فهو فرض مسقط
 وكذا عكسه عند أبي حنيفة ولا يشترط عدد الركعات
 ﴿فصل﴾ وأما ستر العورة فشرط عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد واختلاف
 أصحاب مالك فمنهم من قال أنه من الشرائط مع القدرة والذكر فلو تعدد فصلى
 مكشوف العورة مع القدرة على الستر فصلاته باطلة ومنهم من يقول ليس من
 الشرط وإنما هو واجب في نفسه فإذا صلى مكشوف العورة عامدا صحّت صلاته
 وكان عاصيا وعورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته عند أبي حنيفة والشافعي
 ورواية عن أحمد وجعلها المتأخرون من المالكية والمشهور عن مالك أنها القبل
 والذبر فقط والركبة عورة عند أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي والسرة
 ليست من العورة اتفاقا وبدن الحرة جميعه عورة الأوجهها وكفها ظاهرهما
 وباطنهما وقدمها في الأصح عند أبي حنيفة وهو رواية عن أحمد والمشهور الأوجهها
 خاصة وأما عورة الأمة فقال أبو حنيفة كمعورة الرجل وبطنها وظهرها * وقال
 مالك والشافعي كمعورة الرجل وقال بعض أصحابه كلها عورة الأموضع التقلب
 منها الرأس والساعدان والساق وعن أحمد روايتان أحدهما القبل والذبر فقط
 والثانية ما بين السرة والركبة

﴿فصل﴾ وأجمعوا على استقبال القبلة لكن شرط الشافعي استقبال عينها
 حاضر أو غائبا يعني بغلبة اليقين فلا يكفي استقبالها وإنها قال أبو حنيفة يشترط
 استقبال عينها المشاهدها وأما غيره ولو بمكة فيكفيه استقبال جهتها بالمغرب قبلة
 لأهل المشرق وعكسه والجنوب قبلة لأهل الشمال وعكسه ومن استبنت عليه
 القبلة تحرّى إجماعا * وأجمعوا على أن الصلاة لا تصح قبل وقتها فدخل الوقت
 يقيمنا ولو بالاجتهاد شرط * وأجمعوا على أن وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق
 المنتشر ضوءه معترضا بالأفق والأفضل فيه الأسفار عند أبي حنيفة إلا في المزدلفة

قيل وفي منى يوم التاسع وقال مالك والشافعي التعليل أفضل وعن أحمد روايتان
كالمذهبين وينتهي بطول حاجب الشمس اجماعا لكون ان طلعت وهو في
الصلاة ولو في التشهد بطلت عند أبي حنيفة والظاهر أول وقته اذا زالت الشمس
بالاتفاق وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه عند أبي حنيفة في المشهور وهو أصح
أقواله وعنه اذا صار ظل كل شيء مثله غير ظل الزوال وهو قول أبي يوسف ومحمد
ومذهب الأئمة الثلاثة وعنه اذا صار ظل الشيء مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل
وقت العصر الا اذا صار الظل مثلين فيبينهما وقت مهممل وابتداء العصر من آخر
وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب من تمام الغروب اجماعا لا يؤخر
عنه في الاحتمار عند مالك وهو قول الشافعي وآخر وقتها اداعاب الشفق الأحمر
فيدخل وقت العشاء وقال أبو حنيفة وأحمد الشفق هو البياض بعد الجرة وهذا
آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء والوتر سنة اجماعا وعن أبي حنيفة انه
فرض والراجح من مذهبه أنه واجب والواجب عنده أعلى من السنة وأدنى من
الفرض ووقت الوتر بعد صلاة العشاء وينتهي وقت العشاء والوتر قبيل طلوع
الفجر لكون يكره تأخير العشاء الى ذلك الوقت ويستحب الى ثلث الليل الأول
ويباح الى النصف ويكره تنزيها بعد النصف والى آخر الليل يكره تحريما والافضل
تأخير الوتر الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه

﴿ فصل ﴾ أجمعوا على أن للصلاة اركان وهي الداخلة فيها ويقال لها فرض
لاتصح الصلاة الا بها فالمتفق عليه سبعة النية وتكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة
عليه والقراءة والركوع والسجود والجلوس الاخير ثم اختلفوا فيما عدا ذلك
أما النية فقد قدمت وأما التكبيرة فعند محمد والأئمة الثلاثة انها ركن وقال أبو
حنيفة وأبو يوسف انها شرط ويشترط النطق بها اجماعا بحيث يسمع نفسه
بدون صمغ والاثمان بها قائما أو متعينا عند الحنفية قبل الركوع بحيث أن يكون
للقيام أقرب وأن لا يمد همزا فيها ولا باءا كبيرا ولا يحذف الهاء من الجلالة وأن يمد

الألم بعد اللرم الثانية من الجلالة فلو حذوه لم يصح وأن تكون بلفظ العربية
للقادر عليها وقال أبو حنيفة الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقا وتنعقد
عنده بكل لفظ يقتضى التعظيم والتفخيم كالله العظيم الله الجليل الله الأحد ونحو
ذلك وأما لفظ الله أكبر فواجب أو سنة والشرط أن تكون بكسر خالص فلو
شعر بالسملة أو الحوقلة أو بنحو غفرانك اللهم أو اللهم اشغفرك وأمثالها لا يصح
بخلاف نعوذ بالله أو الله أو سبحانه الله وقال مالك لا نعقد إلا بقول الله أكبر فقط
ولا يضر الفصل بينهما بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل فلو قال الله الأ أكبر
كالله الجليل أكبر أو الله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الفصل بأن كان
ثلاثا كالله الأحد الله العظيم أكبر أو الله العلي لا اله الا هو الله القدوس أكبر
أولا أكبر وكذا الله أكبر العالم بالموجود والمعدوم أو الله أكبر العالم بأحوال
خلقه أو الله أكبر على كل جبار وأمثال ذلك ورفع اليدين عند تكبيره بالإحرام
سنة بالإجماع لكن اختلفوا في حذوه فقال أبو حنيفة يرفع الرجل إلى محاذاه
الأذنين ويجعل بطون أصابعه إلى القبلة وإلى خديه وينشر أصابعه ويكون
مقارنا للتكبير ولو رفع قبل التكبير أو كبر قبل الرفع صح على المذهب والمرأة
ترفع إلى حذو منكبيها وتضم أصابعها وقال مالك والشافعي إلى حذو منكبيه
وهو الأشهر عند أحمد وأما الرفع عند الركوع والسجود فبدعة عند الحنفية بل
أفتى بعضهم ببطلان الصلاة به وعن مالك أنه مباح وقال الشافعي أنه من هيئات
الصلاة وعن أحمد أنه سنة

﴿ فصل ﴾ اتفقوا على أن القيام ركن أصلي في الفرائض والواجبات وحذوه
عند أبي حنيفة أن يكون بحيث لو مدي يديه لا ينال ركبتيه وقالت الأئمة الثلاثة تمام
الانصباب واتفقوا على جواز صلاة السنة والساقلة قاعدا ووضع اليدين على الشمال
سنة اتفاقا إلا في رواية عن مالك فإنه يرسل يديه رسالا وهي المصححة المشهورة
وبضع يديه تحت السرة عند أبي حنيفة وفوقها في رواية عن مالك وقال الشافعي

والنسيح والسكوت وأما في جميع ركعات النفل والوتر فقرأ الفاتحة وسورة
أوما قام مقامها وقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه لا تجزئ الصلاة بغير
الفاتحة مطلقا ومن اقتصر على الفاتحة لا يكون مسيئا ولا تجزئ بغير العربية
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إن شاء قرأ بالعربية وإن شاء قرأ بغيرها وقال أبو
يوسف ومحمد إن كان يحسن العربية لا يجزئ بغيرها وإن كان لا يحسنها يقرأ بلغته
واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها فقال أبو حنيفة ومالك يقوم بقدر
الفاتحة وقال الشافعي وأحمد يسبح قدرها ولو قرأ من المصحف أو نحوه فسدت
صلاته عند أبي حنيفة وقال الشافعي تجوز وهو رواية عن أحمد والمشهور أنه
يجوز في النافلة في الفريضة وهو مذهب مالك واختلفوا في المقتدى فقال أبو
حنيفة لا يقرأ بحال وقال الشافعي يقرأ مطلقا وقال مالك بكرة للأوموم أن يقرأ
فيما يجهر به الإمام سمع قراءته أولا وورق أحمد فاستحبه فيما خافت فيه الإمام وكرهه
فيما إذا سمع قراءة الإمام في الجهرية والأخرس لا يلزمه تحريك لسانه في المختار
﴿ فصل ﴾ وأجمعوا على أن الركوع فرض وأنه عبارة عن انحناء الظهر وعامة
أن يبسط ظهره ويساوي رأسه بهجزه ولا يكون ذلك إلا إذا أخذ كبتيه براحتيه
والأفضل عند الشافعي أن يقوس ظهره وعند مالك أن يكون رأسه أسفل من
ظهره والاطمئنان في الركوع والسجود بمقدار تسبيحة فرض عند أبي يوسف
وبه قالت الثلاثة وقال أبو حنيفة سنة واختار السكال وغيره أنه واجب والتسبيح
في الركوع والسجود سنة وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه وبه قال مالك
والشافعي وقال أحمد واجب في الركوع مرة واحدة وقال أبو مطيع البلخي
تأميد أبي حنيفة فرض حتى لو نقص عن ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود
لم تجز صلاته والرفع من الركوع فرض والاعتدال فيه واجب على المشهور من
مذهب مالك وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجزئ أن ينحط من الركوع
إلى السجود والقومة منه وبين السجودتين سنة عنده والأصح الوجوب والسنة

أن يقول مع الرفع سمع الله من حمده وبعد ربنا لك الحمد اما ما كان أو مأموما أو منفردا عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يقول ذلك المنفرد وأما الامام فلا يزيد على سمع الله من حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وقال مالك بالزيادة المنفرد وما ورد من نحو اللهم ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا بملاء السموات والأرض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد قال به الشافعي حتى لو زاد على ذلك فسدت صلاته وحمله أبو حنيفة على التطوع

﴿فصل﴾ والسجود فرض بالاجماع وتامه أن يكون على سبعة أعضاء الوجه والركبتين واليدين وأطراف أصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال أبو حنيفة وضع الجبهة أو الأنف والمختار في مذهبه أن يسجد على الجبهة والأنف معا وقال الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً وفي باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد إلا الأنف ففيه خلاف عنده وقال مالك فيار واه ابن القاسم أنه بالجبهة والأنف فإن أخسل به أعاده في الوقت وإن خرج الوقت لم يعد واختلفوا في من يسجد على كور عمامته فقال أبو حنيفة ومالك يجوز أنه أن وجد حجماً الأرض وهو رواية عن أحمد وقال الشافعي يجب كشف الجبهة فلا يسجد على كور عمامته أو عصا أو منديل أو قيقاً أو شيء متصل به يتحرك بحركته مثل كفه أو ذيله أو كان في موضع سجوده تراب أو ورقة فالتصق أحدهما بجنبه لم يصح سجوده وهي الرواية الثانية عن أحمد وأما كشف اليدين فنجدوب عنده مالك وقبل بوجوبه وهو رواية عن الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب والأصح عند الشافعي أنه بسن كشف اليدين والرجلين واختلفوا في الجلوس بين السجدين فقال الشافعي واجب سواء صلى قائماً أو قاعداً وقال أبو حنيفة ومالك سنة وروى الحسن عن أبي حنيفة إذا رفع يديه فمعه الرمح جاز وجلسة الاستراحة لا تسن عنده العلماء الأعلى أصح قول الشافعي ويقوم من السجود معتمداً على

ركبته عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة يستد بيديه على الارض ولا يكبر حتى يستوى قائما عند مالك وقالت الثلاثة يبدأ بالتكبير من رفع رأسه ويختمه تمام وقوفه

﴿ فصل ﴾ والتشهد الاول واجب عند أحمد سنة عند الثلاثة وقعوده واجب عند أبي حنيفة والسنة في التشهدين عند أبي حنيفة الا فتراش للرجال والتورك للنساء وقال مالك التورك مطلقا وقال الشافعي الا فتراش في الاول والتورك في الثاني ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين عند الشافعي وأشهر الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة ومالك تسكروا في التشهد الاول وأوجب أبو حنيفة سجود السهو على من صلى ساهيا

﴿ فصل ﴾ والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الثلاثة والراجح عند الحنفية انه واجب وقيل سنة وهو تسليمتان وقال مالك واحدة الا انه يستحب للمأموم أن يسلم ثلاثا نيتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقاء وجهه يردعا على امامه وأما الامام والمنفرد فيفترض عليه التسليمية الاولى ويستحب له أن يسلم ثانية وللشافعي قولان أحكمهما تسليمتان الاولى ركن والثانية مكملة حتى لو سلم الثانية معتمدا أنه يسلم الاولى لم يكفه ويجب عليه أن يسلم الاولى ويعيد الثانية ولا بد من لفظ السلام عليكم فلو قال سلام عليكم أو سلام الله عليكم بطلت صلاته اذا تعمد وكذا اذا قال السلام عليه أو عليهم بطلت وقال أبو حنيفة لا تبطل واذا اقتصر على تسليمية واحدة جعلها تلقاء وجهه ولا يفتقر وعن أحمد روايتان المشهور منهما ان التسليميتين مما واجبتان واختلفوا في نية الخروج من الصلاة فقال مالك وأحمد بوجوبها واختلف عن الشافعي فصح قوم أنها ركن ويجب قرنها بالتسليمية الاولى فإن قلتماعليها أو أخرها عنها بطلت والراجح من المذهب عدم ركنيتها وليس عن أبي حنيفة في هذا نص وإنما خرج الامام البراذعي أن ذلك فرض والصحيح من المذهب تنجز الكرخي انه ليس بفرض ويخرج من الصلاة

بكل فعل عمد أو لو بالضرط وينوي الامام الحفظة ومن على يمينه وشماله ممن يصلي معه من الانس والجن والملائكة ويؤيد المؤتم السلام على الامام ان كان خلفه بالتسليتين وان كان عن يمينه باليمين أو عن شماله بالشمال والمنفرد ينوي الحفظة فقط وقال مالك ينوي الامام والمنفرد التحلل وأما المأموم فينوي بالأول التحلل وبالثاني الرد على الامام وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من التفت اليه من ملائكة وزماني الانس والجن الى منقطع الدنيا وينوي الامام بالأول الخروج من الصلاة وبالثاني السلام على المقتدين والمأموم الرد على من سلم عليه من امام ومأموم ومن قصد الخير في سلامه بطالت صلاته ولو لم يقصد شيئاً صححت وقال أحمد في المشهور عنه ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئاً

﴿ فصل ﴾ واتفقوا على أن القنوت مشروع لكنه عند أبي حنيفة وأحمد في تراجمه وعند مالك والشافعي في الصحيح لكن قول مالك يقنت بعد تمام القراءة قبل الركوع من غير تكبير وعند الشافعي بعد رفعه من الركوع وذهب أبو حنيفة الى أن القنوت واجب وقيل فرض وقال أبو يوسف ومحمد سنة ورفع يديه بعد القراءة قبل الركوع للتكبير وهي واجبة ثم يعتد ويقرأ القنوت وقال أحمد بعد الركوع ومن اقتدى بمن يقنت في الصبح يتابعه عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يتابعه لانه منسوخ وانما يتبعه ساكتاً وقال قوم يؤمن وقال أبو يوسف اذا قنت الامام فاقنت معه والقنوت في النوازل مشروع في الصبح وقال قوم في كل صلاة جهرية وقيل في الصلوات الخمس واذا سلم الامام من الفريضة قام الى السنة عند أبي حنيفة ولا يفصل بينهما بذكر ولا ورد فان فعل نقص ثوابه وفي حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجالس بعد الفريضة إلا مقدار اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام وقال مالك يجعل بينهما فاصلاً طويلاً وعند الشافعي لا يضر الفصل القليل

﴿ فصل ﴾ واتفقوا على أن من ترك فرضاً من فروض الصلاة لم تصح صلاته

وان ترك واجبا سهوا وسجد للسهو وهو سنة عند أبي حنيفة والشافعي وصحح
الكرخي من الحنفية أنه واجب وهو قول أحمد وقال مالك يجب بالنقصان من
الصلاة ويسن في الزيادة واختلفوا في موضعه فقال أبو حنيفة بعد السلام لكن
اختلف أصحابه فقبل يسلم تلقاه وجهه ثم يسجد وقيل يسلم عن يمينه فقط وقيل
يسلم عن يمينه وشماله وعلى كل فيعيد التشهد وقال مالك ان كان عن نقصان فقبل
السلام وان كان عن زيادة فبعد السلام فاذا اجتمع سهوان من زيادة ونقصان
فوضعه قبل السلام وقال الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال أحمد هو
قبل السلام الا أن يسلم من النقصان في صلاته ساهيا أو شك في عدد الركعات
وبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام ولو شك في صلاته فقال أبو حنيفة ان
كان الشك أول مرة بطلت صلاته وان تكرر بيني على غالب ظنه يحكم التحري
فان لم يقع له ظن بنى على الأقل وان كان اماما يأخذ بقول الأكثر وفي رواية يبنى
على غالب ظنه وعند مالك والشافعي بنى على اليقين ولو نسي التشهد الأول فقام
فان كان للقيام أقرب لا يعود عند أبي حنيفة والشافعي وان كان للعود أقرب
جلس وعليه السهو في الحالتين وعن مالك ان فارقت أليته الأرض لا يرجع ولو
رجع بعد ان انتصب قائما فسدت صلاته عند الحنفية وقيل لا وعند الشافعية ان
رجع عامدا عالما بتعريم الرجوع بطلت وان ناسيا أو جاهلا لا تبطل وقال أحمد ان
تذكر قبل أن يقرأ كان خيرا والاولى انه لا يرجع ولو قام الى الخامسة ساهيا فان
كان جالس في الرابعة قدر التشهد صحت صلاته عند أبي حنيفة وله أن يسلم جالسا
وهو الأفضل أو قائما فان قعد الخامسة بسجدة أضاف اليها ركعة أخرى وصار ناله
نافلة ولا تقوم عن سنة الظهر على المعتمد وقيل تقوم فان لم يكن قعد في الرابعة تعين
عليه الرجوع الى القعود فان لم يرجع حتى سجدة الخامسة بطل قرضه وعليه أن
يضم ركعة أخرى ليكون الجميع له نفلا وقال الشافعي ان لم يكن تشهد في الرابعة
تشهد في الخامسة وسجد للسهو وسلم وبه قال مالك وأحمد وان صلى المغرب أربعاً

سجد للسهو وأجزأته صلاته والصحيح من مذهب الحنفية أنه يضيف إليها خامسة
لنهي عن التنفل بالبتراء ولو قام إلى الثالثة في النفل فلا خلاف أنه يجوز أن ينها
أربعاً أو يرجع إلى القعود ويسلم وأي ذلك فعل سجد للسهو

﴿ فصل ﴾ واتفقوا على أن الأكل والشرب في الصلاة يبطلها إلا في رواية عن
أحمد في الشرب وقال أحمد لو أكل أو شرب ناسياً تبطل الفريضة دون النافلة وقال
مالك لا تبطل بالأكل والشرب ناسياً وقال الشافعي تبطل بالكثير مطلقاً وأما
القليل فإن كان جاهلاً تحريم ذلك فلا تبطل ولا يبطل وقال أبو حنيفة تبطل
مطلقاً ناسياً أو عمداً عالماً أو جاهلاً كثيراً أو قليلاً حتى لو كان بقمه مسكراً مثلاً
فذابت فبلغ ذوبها فسدت صلاته وكذا صيامه ولا أعلم لذلك خلافاً واتفقوا على
أن الكلام العمد مبطل للصلاة إلا في رواية عن مالك أن كان كلام العمد
لمصلحة الصلاة لا يبطلها كإعلام الإمام بسهوه إذا لم يتنبه واختلفوا في تكلم
ناسياً أو جاهلاً بالتحريم أو خطأ بأن سبق لسانه ولم يبطل الفصل لم تبطل صلاته
عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة تبطل صلاته مطلقاً إلا إذا سلم ناسياً واتفقوا على
أن العمل الكثير المتوالي يبطلها عمداً كان أو سهواً والحدث الأكبر والأصغر
وانكشاف العورة والصلاة مع النجاسة واختلفوا في القدر المعفو عنه فقال
أبو حنيفة إن انكشف من السواك درهم لم تبطل وإن كان أكثر بطلت
وفي غير السواك إن انكشف منه أقل من الربع لم تبطل ولا يبطل وقال
الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير إن كان عمداً أو أماً لو كشفها الريح فسترها
في الحال لم تبطل وقال أحمد تبطل بالكثير لا باليسير واليسير ما عدا في الغالب
يسيراً وقال مالك إن كان ذا كراهة قادراً وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته
وأوجب أحمد ستر المنكبين في الفرض وعنه في النفل روايتان ويسفي عن قدر
الدراهم من النجاسة المعلنة عند أبي حنيفة في الثوب والبدن والمكان واعتبر في
المائة قدر مقرر الكف وأما في النجاسة المخفية فيعفى عن قدر ربع الثوب أو

ربيع العضو وعن مالك ثلاث روايات الصحة مع النجاسة مطلقا لان ازالة النجاسة سنة والبطالان مطلقا والارجح ان صلى عليها لم تصح وان كان ناسيا أو جاهلا صحت وهو قول للشافعي والاصح من مذهب الشافعي انه يعني عن قليل النجاسة كطين شارع نجس ودم فصد وحجامة بهنهما ونحو دم برعوث ودمل وقبح وصد يد والضابط في القليل والكثير العرف ويعني عن خراء طير وان كان كثيرا اذ لم يمكن الاحتراز عنه واتفقوا على أن القهقهة في الصلاة تبطل الصلاة وزاد أبو حنيفة وتنقض الوضوء الا اذا قهقه عمدا يريد بها الخروج من الصلاة ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة بالاجماع ولو لم يجر كان ولا يقطع الصلاة مروق كلب ولو أسود أو امرأة ولو حائضا أو جارا عند كافة العلماء إلا ما روى عن أحمد بن السكيت الاسود يقطع الصلاة قال وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء

فصل في واتفقوا على أن سجدة الشكر مشروعة إلا ما روى عن أبي حنيفة من كراهتها وانما يصلي ركعتين وكان مالك يقول بكراهته منفردا عن الصلاة وصححو قول القاضي عبد الوهاب انه لا بأس به وسجود التلاوة سنة عند الثلاثة للقاري والمستمع وقال أبو حنيفة واجب والسامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة هما سواء ولو كان التالي في غير الصلاة والمستمع في الصلاة لم يسجد المستمع وقال أبو حنيفة اذا فرغ سجد ولو سجد الامام يقرأ آية سجدة ولم يقرأ آية سجدة لم يسجد لها فان اقتدى به في ركعتيها سقطت عنه والا سجدها ويقوم الركوع مقام السجود عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة لا يقوم ولا يكره قراءة السجدة في الصلاة عند مالك والشافعي والاولى لا يفعل الا في صبح الجمعة وقال أبو حنيفة يكره في القراءة السرية لا الجهرية وبه قال أحمد وكيفية السجود عند أبي حنيفة أن يسجد بشرايط الصلاة بين تكبيرتين من غير رفع يده ولا تشهد ولا سلام وكذلك قال مالك والشافعي يرفع يديه ويكبر للهوى ثم يكبر للرفع ويسلم من غير تشهد وبه قال أحمد

فصل في صلاة الجماعة في الحضر والسفر مشروعة اتفاقا وهي سنة مؤكدة
 قريبة من الواجب عند أبي حنيفة وقال الشافعي فرض كفاية وهو الأصح
 ورواية عن أئمتنا وقيل سنة وهو المشهور عند الشافعية ورواية عن مالك والرواية
 الثانية أنها فرض عين وهو مذهب أحمد ورواية عن بعض مشايخنا وليست
 شرطاً في صحة الصلاة فمن صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أتم وإن فاتته جماعة
 لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر وأولى الناس بالإمامة أعلمهم ثم أقرهم واختار
 قوم عكسه وتكره جماعة النساء عند أبي حنيفة ولا تصح عنده مالك وقال الشافعي
 وأحمد لا تكره ولا بد من نية الجماعة في حق المأموم بالاتفاق ونية الإمامة لا يجب
 بل هي مستحبة عند الشافعي ومالك إلا في الجمعة وقال أبو حنيفة إن كان خلفه نساء
 وجبت النية حتى إذا لم ينو إمامتهن لا تجوز صلاتهن وإن كانوا رجالاً فلا إلا في
 الجمعة وعرفة والعيدين فلا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة وقال أحمد نية الإمامة
 شرط ولا يصح اقتداء بمقتضى بمنفرد أو بمقتضى آخر عند أبي حنيفة وجاز عند
 الشافعي ولا تجوز اقتداء بمقتضى بتميم ولا قائم بقاعد عند محمد وجاز عند أبي
 حنيفة ومن صلى منفرداً ثم أقبلت الجماعة صلى معهم عند الشافعي مطلقاً وبه قال
 مالك إلا المغرب ومن صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى يعيد معهم إن شاء على
 الراجح من مذهب الشافعي وهو قول أحمد إلا في الصبح والعصر وقال مالك لا يعيد
 وقال أبو حنيفة من صلى وحده أو مع جماعة لا يعيد إلا في الظهر والعشاء ويقف
 الواحد عن يمين الإمام اتفاقاً فلو وقف عن شماله بطلت عند أحمد وقالت الثلاثة
 لا تبطل ولو وقفت امرأة بين الرجال ونوى الإمام إمامتها بطلت صلاة من على
 يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها عند أبي حنيفة ولو كانت امرأة تبطل
 صلاة أربعة واحد عن يمينها وواحد عن شمالها واثنتين خلفها ولو كن ثلاثاً
 بطلت صلاة واحد عن اليمين وواحد عن الشمال وثلاثة من وراءهن إلى آخر
 الصفوف وقالت الثلاثة لا تبطل صلاة أحد ومن وقف خلف الصف وحده أو

بعد اعنه أجز أنه صلاته عند الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد تبطل صلاته إن ركع مع الإمام وهو وحده ومن تقدم على إمامه بطلت صلاته عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا تبطل وللشافعي قولان أرجحهما البطلان

﴿ فصل ﴾ : وتفقدوا على أن صلاة القصر في السفر مشروعة اتفاقا وهي عزيمة عند أبي حنيفة حتى يأنم بالتمام رخصة عند الثلاثة لكن شرط الشافعي أن يكون سفر طاعة أو مباحا فلا يقصر في سفر المعصية وبه قال مالك وأحمد ولا يقصر إلا في مسيرة من حلتين بسير الانتقال عند الثلاثة وذلك يومان أو يوم وليلة تسعة عشر فرسخا وقال أبو حنيفة لا يقصر إلا في مسافة ثلاث مراحل أربعة وعشرين فرسخا والملاح الذي يسافر مع أهله وماله في السفينة وكذا المكارى الم لازم على السفر لا يرخص له القصر عند أحمد وقالت الثلاثة يرخص له رخص السفر في قصر ويفطر والمسافر إذا نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج صار مقاما عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يصير مقاما إلا إذا نوى إقامة خمسة عشر يوما وعن أحمد إذا نوى إقامة مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة آتم ومن أقام ببداية الحاجة يتوقعها فهو مسافر عند أبي حنيفة يقصر ولو أقام سنين وهو أحد أقوال الشافعي والثاني يقصر أربعة أيام والثالث وهو أرجحها يقصر ثمانية عشر يوما وإذا اقتدى مسافر بمقيم في جزء من صلاته لم يمه الا تمام عند الثلاثة وقال مالك إذا أدرك من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الا تمام والافلا ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر تأتيا بالاجماع ومن فاتته في السفر قضاها في الحضر قصر عند أبي حنيفة ومالك وهو قول للشافعي والثاني يتم وهو الأصح وبه قال أحمد ولا يجوز الجمع بين الظهر والعصر ولا بين المغرب والعشاء في حال من الأحوال عند أبي حنيفة إلا بعرفة والمزدلفة وقالت الثلاثة يجوز تقديمها وتأخيرها بعد السفر وكذا بعد المطر عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز بين المغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر ولا يجوز بعد الوضوء من

غير مطر عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز ولا يجوز بهند المرض والخوف
على ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد يجوز وهو اختيار المتأخرين من الشافعية
﴿ فصل ﴾ وأما الزكاة فهي ثلاثة أركان الإسلام إجماعاً لا يسع تركها ويكفر
باجتماعها ولا تكون إلا في الذهب والفضة والابل والبقر والغنم بشرط الإسلام
والحرية والبلوغ والعقل والفراغ عن الدين والحوائج الأصلية وحولان الحول
فلا تجب على كافر ولا على مملوك اتفاقاً واختلافوا في المسكاتب فقال أبو حنيفة
يجب العشر في زرعه لا غياسه واه وقال الثوري لا يجب عليه شيء والمرئ يسقط
ما وجب عليه في حال إسلامه عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة لا تسقط الزكاة برده
وتجب في مال الصبي والمجنون عند الثلاثة ويخرجها الولي من مالهما وقال أبو
حنيفة لا تجب في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومن ملك نصاباً وتعميل لا يسقط
الزكاة بان باعه في أثناء الحول أو وهب منه شيئاً ثم استرده سقطت عنه الزكاة
عند أبي حنيفة والشافعي وكان مسيئاعاصياً وقال أبو يوسف لا ثم عليه وقال مالك
وأحمد لا تسقط عنه الزكاة ولو بادل به غير جنسه أو بجنسه انقطع الحول فيه عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في
الماشية وعند مالك إن بادل بجنسه لم ينقطع والافروايتان وإن أتلف بعض النصاب
أو تلف بنفسه قبل تمام الحول انقطع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد
إن قصد بالتلفه الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تمامه ومن
عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه لازكاة عليه عند أبي حنيفة وعليه العشر
وهو أحد قولي الشافعي وقال مالك يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع
في الماشية وعن أحمد في الأموال الظاهرة روايتان المشهور لا يمنع ومن وجبت
عليه الزكاة ومات قبل أدائها سقطت عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة تؤخذ من
تركته وصح تعجيل الزكاة قبل الحول إذا وجد النصاب إلا عند مالك فإنه لا يجوز
ولو ملك نصاباً واحداً فأدى زكاة نصب كثيرة ثم ملكها في أثناء الحول أجزأه

ما أدى اتفاق الإغندزفر ولو أدى زكاة سنين قبل أن نجى تلك السنون حتى
 إذا ملك في كل سنة منها نصاباً أجزأه ما أدى إلا عند مالك ولو عجزها للفقير ثم مات
 الفقير أو استغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت عند الثلاثة وقال أبو
 حنيفة لا تسترجع وأما إذا أداها لأمام استرجعت لكن إذا هلك لم يضمه وأجمعوا
 على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بالنية وشرط أبو حنيفة أن تكون النية مقارنة
 للداء ولو مقارنة حكمية كما إذا دفع من غير نية ثم حضرته النية والمال قائم في يد
 الفقير فإنه يجزئه بخلاف ما إذا نوى به هلاكه ولو عزل من النصاب قدر الواجب
 ونوى به الزكاة ثم تصدق على الفقراء بالنية صح وقال مالك والشافعي تنقصر صحة
 الإخراج إلى أن تقارنه النية وقال أحمد يستحب ذلك فإن تقدمت بزمان يسير جاز
 وإن طال لم يجز كالطهارة ولا يشترط علم الفقير بانها زكاة عند عامة العلماء

فصل وأجمعوا على أن النصاب من الذهب والفضة مضر وبا أو مكسوراً
 أو تبراً أو نقرة أو غير ذلك عشر وبن مثقالاً من الذهب ومائتا درهم من الفضة
 والمثقال الشرعي عشر وبن قيراطاً والقيراط خمس شـ ميرات متوسطة مقطوعة
 الأطراف غير مقشورة والدرهم أربعة عشر قيراطاً وقيل يعتبر وزن كل بلدة
 وقطر وهو الذي ينبغى عليه التعويل في زماننا إذ المعاملة صارت بالقروش من
 غير اعتبار وزن فضة ولا غيرهما فالتعارف الآن أن المثلقال درهم ونصف درهم
 والدرهم ستة عشر قيراطاً والقيراط أربع حبات من القمح المعتدل فإذا بلغت
 ذلك وحال عليها الحول وجب فيها ربع العشر وهو نصف مثقال من الذهب
 وخمسة دراهم من الفضة واختلف في الزيادة فقال أبو حنيفة يجب في كل أربعين
 درهماً زادت على المائتين درهم وفي أربعة مثاقيل زادت على العشرين قيراطان
 ولا شيء فيما دون ذلك وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد يجب في الزائد وإن كان قليلاً
 بحسابه وعليه العمل في زماننا فإن درهم الفضة يساوي ثلاثة قروش فنصاب
 الزكاة حينئذ ستمائة قرش والقرش معروف أربعون نصف فضة وربما قالوا

أربعون بارة ويقال أربعون مصرية فإدما ملك هذا المقدار من الذهب أو الفضة
أو عروض التجارة أو غيرها خالها عن الدين وعن حوائجها الأصلية يجب عليه
خمس عشرة قرشاً ثم في كل قرش زاد على الستائة مصرية واحدة ففي المائة قرش
قرشاً ونصف وهكذا إلى ما لا نهاية وكل ما أعد للتجارة أو الزينة أو غيرها بقوم
بهذه القروش ويخرج عنه الزكاة كما علمت ويجب زكاة الحلي عند أبي حنيفة
مطلقاً سواء كان للنساء أو لأقارب الحاجة أو فوقها أمسكها للتجارة أو للنفقة أو للزينة
والتجمل أو لم ينوشياً والمراد من الحلي في كلامهم الذهب والفضة فقط لا المعادن
والجواهر واللائي وقال أحمد إذا كان الحلي مما يلبس أو يعار لازكاة فيه وهو
أحد قول الشافعي وقال مالك الحلي المباح الاستعمال لازكاة فيه كقبضة سيف
للجهاد وسن وأنف وخاتم فضة بشرطه وما تلبسه النساء مما يعد زينة وأما غير ذلك
مما اتخذته المرأة بعد كبرها وعدم التزين به وأعدته لعاقبة الدهر أو لمن سيوجد لها
من بنت صغيرة حتى تكبر أو أأعده الرجل لمن سيوجد له من زوجة أو بنت أو نحو
ذلك فتجب فيه الزكاة وأما ما أعده الرجل من الحلي للجاراة للنساء فالراجح من
منهجه الشافعي أنه لازكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض أصحابه
بالوجوب وقال بعض أئمة الشافعية اتخذ الحلي للجاراة لا يجوز وما طرز بسلول
الذهب والفضة من الثياب والعائم فانزكى أن علم قدر الذهب والفضة أو أمكن
نزعها بالفساد وإلا نحرى ما فيها من العين وزكاه ولا يجوز استعماله بحال وأباح
أبو حنيفة مقدار ثلاثة أصابع أو أربعة كالخبر بهذا إذا كان عاملاً وكذا إذا
نسج بالذهب يحل إذا كان هذا المقدار وإلا لا ويجوز كتابة الثوب بالذهب
والفضة وفيه خلاف أبي يوسف ويجوز مسمار الذهب في ثقب فص الخاتم لأنه
تابع كالعلم في الثوب ويجوز المنطقة وحلية السيف من الفضة ويشد السن
بالفضة بالذهب وقال محمد لا بأس بالذهب وعن أبي يوسف روايتان ويجوز

لأكل والشرب من أثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط انتقاء موضع الفضة ويكره ذلك عند أبي يوسف وعن محمد وابتان وعلى هذا الخلاف الاناء المصنوع بالذهب أو الفضة والكروسي المصنوع بهما وكذا إذا فعل في السقف والمسجد أو في نصل السكين أو قبضتها أو في الحمام أو ركاب إذا لم يضع يده أو رجله موضع الفضة والذهب وهذا كله فيما يخص وأما النخوة التي لا يتخلص فلا بأس به لأنه مستهلك فلا عبرة لبقائه لونا وأما اتخاذ الأواني من الذهب والفضة والملاعق وظروف القهوة فحرام بالاجماع على النساء والرجال وفيها الزكاة كالمروود والمكحلة والقلم والمبخرة وبنقص التين والتبناك وظروف الساعة وأمثال ذلك ولا يمد من زينة النساء ولا زكاة في اللؤلؤ والياقوت والجوهر والأحجار المثمنة والحديد والنحاس وغير ذلك إلا أن يكون للتجارة أو ركازا أو معدنا ففيه الخس وانفقوا على أنه لا يعتبر الخول في الركاز والمعدن إلا في قول للشافعي واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن إلا بأحنية فقال الواجب في قليله وكثيره الخس وقال مالك في المشهور عنه يجب ربع العشر كالزكاة وهو أصح أقوال الشافعي وقال أحمد يجب الخس والركاز هو المدفون في الأرض دفن جاهلية أو لا وجده مسلم أو لا بالغ أو لا ذكر أو لا ففيه الخس وباقيته للواجد أو مالك الأرض ومصرفه مصرف الغنائم عند الحنفية كالمعدن والمشهور من مذهب الشافعي أنه يصرف مصرف الزكاة وقال مالك يجتهد الإمام في مصرفه على ما يرى من المصلحة وعن أحمد روايتان أحدهما كالفى والأخرى كالزكاة

فصل ١٠ واتفقوا على أن مصرف الزكاة ثمانية أصناف ذكرهم الله في كتابه بقوله إنما الصدقات للفقراء والمساكين والفقير عند أبي حنيفة ومالك هو الذي يملك دون النصاب والمساكين الذين لا شيء له وقال الشافعي وأحمد بالعكس والمؤلفة قلوبهم قال أبو حنيفة حكمهم منسوخ وهو رواية عن أحمد والمشهور من مذهب مالك وعنه رواية أخرى أن احتج بهم في بلدة أو نغر أعطاهم الإمام

وللشافعي قولان أحدهما أن حكمهم غير منسوخ وهي الرواية الثانية عن أحمد
 وأما العامل في أخذ بقدر عمله عند أبي حنيفة وأحمد وهو أجرة عمل لذكاة وقال
 الشافعي ومالك هو من الزكاة وأما قوله تعالى وفي الرقاب فالمراد به المكاتب عند
 الثلاثة يعان في فلك رقبة وقال مالك لا يجوز إعطاء المكاتب وإنما المراد أن
 يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن أحمد والغارمين هم الذين
 تحموا غرامة في إصلاح ذات البين عند الشافعي وقال كافة العلماء الغارم
 المدين الذي لا يملك نصابا فضلا عن دينه فيعطى من الزكاة عاقلة على قضاء دينه
 وفي سبيل الله الغزاة وهو قول أبي يوسف وقال أحمد في أظهر الروايتين منقطع
 الحج وهو قول محمد وابن السبيل هو المسافر بالاتفاق فيجوز إعطاء الزكاة إلى
 جميع الأصناف أو إلى صنف واحد ولو لم يسكنوا واحدا إذا لم يخرج منه إلى الغنى
 وهو منهب أبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز إعطاء الفقير القادر على الكسب
 ما يكفيه سنة ولو أكثر من نصاب وقال الشافعي لا يجوز إلا أن تصرف إلى ثلاثة
 من كل صنف ولا تدفع لبناء مسجد أو إصلاح طريق أو نهر أو تكفين ميت ولا
 إلى كافر اتفاقا وأجاز أبو حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات وكل واجب إلى
 الذي ولا تدفع إلى آباءه وأجداده وإن عاوا ولا ولادته وإن سفلوا وأجاز مالك
 دفعها إلى الجد والجدة وبنى البنين لسقوط نفقتهم عنده ولا تدفع إلى عبده أو مبرره
 أو أم ولده ولا إلى عبد غني أو طفل غني وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى عبد غني إذا
 كان سيده فقيرا أو إلى امرأة الغني إن كانت فقيرة وولد الغني الكبير الفقير وقال
 أبو يوسف لا يجوز إلى امرأة الغني وولده مطلقا ولا يجوز دفعها إلى زوجته
 بالاتفاق وفي دفع الزوجة إلى زوجها خلاف فقال أبو حنيفة لا يجوز وقال أبو
 يوسف ومحمد والشافعي يجوز وقال مالك إن كان يستعين به بأخذ منه من زكاة
 زوجته على نفقتها لا يجوز وإن كان يستعين به على غير نفقتها كأولاده الفقراء
 من غيرها أو نحو ذلك جاز وعن أحمد روايتان أظهرهما المنع واختلفوا في الغني

الذي لا يجوز الدفع اليه فقال أبو حنيفة هو من تلك نصابا من الثقلين أو ما قيمته
نصاب فارغا عن الدين وحوائجه الأصلية قبل الاعالم غنى بكتبه ومالك لم يعد له
حدا فقال يعطى من له المسكن والخدم والدابة الذي لا غنى له عنه وقال يعطى من له
أربعون درهما وقال للعالم أن يأخذ الصدقات وإن كان غنيا ومنه هب الشافعي
أن الاعتبار بالكفاية فله أن يأخذ مع عدمها ما شاء وليس له أن يأخذ مع وجودها
وإن قل ماله ولو كان مستغلا بالعلم الشرعي ولو أقبل على الكسب لا انقطع يحصل
له أخذ الزكاة ومن أحبابه من قال إن كان ذلك المشتغل يرجى نفع الناس به حازله
الاخذ والافلا وأما من أقبل على نوافل العبادات وكان الكسب ينعسه عنها فلا
يحل له واختلفت الرواية عن أحمد فقل متى ملك خسين درهما أو قيمته لم يحل له
الزكاة وقبل أن الغنى المانع أن يكون للشخص كفاية على الدوام من تجارة أو
أجرة عقار أو صناعة أو غير ذلك ولو دفع زكاته إلى رجل ظنه أنه مصرف فبان أنه
غنى أو ذمى أو أنه أبوه أو ابنه أجزأه ذلك عند أبي حنيفة ومحمد وقال مالك وأبو
يوسف لا يجوز أنه وهو أصح قولي الشافعي وعن أحمد روايتان كالذهبين ويكره
نقل الزكاة من بلد إلى آخر عند أبي حنيفة إلا أن ينقلها إلى قرابة أو شخص أحوج
من أهل بلده وقال مالك لا يجوز نقلها إلا إذا وقع بأهل بلدة جائحة فينقلها الإمام
على سبيل الاجتهاد وللشافعي قولان أحدهما عدم جواز النقل والمشهور عن
أحمد أنه لا يجوز نقلها إلى بلدة تقصر فيه الصلاة ويجوز مادون ذلك ثم الأفضل
صرف الصدقات إلى الأخوة ذكورا وإناثا ثم إلى أولادهم ثم إلى الأعمام ثم إلى
أولادهم ثم إلى الأخوال ثم بنية الأرحام ثم الجيران ثم أهل المحلة ثم أهل البلدة
وبراعى الأحوج فالأحوج

فصل في أمانات كراهية الحبوب وغيرها فاعتبر فيها النصاب جواهر العلماء الأبا
حنيفة فإنه أوجب في كل ما أخرجه الأرض قليلة وكثيره عشرة وسوا سقى بماء
المطر أو غيره حتى في الخضراوات إلا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة

وقال مالك يجب في كل ما ادخر واقتيت كالحنطة والشعير والرز والتمر والزبيب
 وبه قال الشافعي وقال أحمد في كل ما يكال ويدخر من كل زرع ونمر حتى أوجها
 في اللوز وأسقطها في الجوز وثمره الخلاف أنها تجب عند أحمد في السمسم واللوز
 والقسمق وبزر الكتان والكمون والسكر أو ياء الخردل وعند مالك والشافعي
 لا تجب وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة أن عنده يجب في كل ما يخرج حتى في
 الخضراوات وعند الثلاثة لازم كاه فيها والنصاب خمسة أوسق والوسق إما محل
 بعير أو يستون صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع أربعة أمنان والمن
 رطلان والرطل مائة وثلاثون درهما وذكروا صاحب القاموس أن الصاع أربعة
 أمداد والمدر رطل وثلاث المن رطلان والرطل اثنا عشر أوقية والأوقية أربعون
 درهما والواجب من ذلك العشر أن شرب من المطر أو من ماء جار كالنهر وأن
 شرب بدولاب ونحوه أو بما اشتراه فنصف العشر واختلف فيما لا يوسق كالقطن
 والسكر والزعفران فقال أبو يوسف إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما
 يوسق كنحو الدخن يجب فيه العشر وقال محمد ما لا يوسق إذا بلغ خمسة أمثال من
 أعلى ما يقدر به نوعه وجب العشر فاعتبر في القطن خمسة أحمال وفي الزعفران
 خمسة أمنان والحمل ثلاثمائة من واختلف في العسل فقال أبو حنيفة فيه العشر قل
 أو كثر إذا أخذ من أرض عشرية أو من جبل وقال أبو يوسف يعشر إذا بلغ
 عشر قرب والقربة خمسون منا وقال محمد إذا بلغ خمسة أفراق عشر والالا
 والفرق بالسكون ويقع مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو يسع ستة عشر رطلا
 وأربعة أرباع كذا في القاموس وقال أحمد فيه العشر مطلقا إذا بلغ ثمانية وستين
 رطلا بالمدادى وقال مالك والشافعي في الجديد الرجح لازم كاه فيه كما لازم كاه
 على القطن اتفاقا أي من الأئمة الثلاثة واختلف في الزيتون فقال أبو حنيفة فيه
 الزكاة وعن مالك روايتان أشهرهما الوجوب فيخرج إن شاء زيتونا وإن شاء
 زيتا وللشافعي قولان وعن أحمد روايتان أشهرهما عدم الوجوب

﴿ فصل ﴾ اذالم يبلغ كل نوع من الحبوب خمسة أوسق لا يضم جنس الى جنس
 آخر عند الشافعي ومحمد وقال أبو يوسف يضم اذا بلغ خمسة أوسق يؤدي من
 نوعه حصته وعنه ان ما أدرك في وقت واحد كالخنطة والشعير يضم والافلا وقال
 مالك يضم الخنطة الى الشعير في الكمال النصاب واختلفت الرواية عن أحمد واذا
 كان على الأرض خراج وزرعت يحجب الخراج في وقته ويحجب العشر في
 زرعها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحجب العشر في الأرض الخراجية ولا
 يجمع العشر والخراج على انسان واحد واذا كان الزرع لواحد والأرض
 لواحد وجب العشر على صاحب الأرض عند أبي حنيفة وقال صاحباه على
 مالك الزرع وهو مذهب الأئمة الثلاثة واذا أجزأ الأرض فشرزرها على الزارع
 عند الجماعة وقال أبو حنيفة على صاحب الأرض واذا كان لمسلم أرض لاخراج
 عليها فباعها لذي فلاخراج عليها ولا عشر عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 عليه الخراج وقال أبو يوسف عليه عشرين وقال محمد عشر واحد وقال مالك
 لا يصح بيعها منه ويؤخذ العشر عند ظهور الثمر عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
 وقت الإدراك وقال محمد عند استحكامه ولا يعمل لصاحب الأرض أو الزرع أكل

شيء من العلة والطعام قبل أداء العشر أو الخراج

﴿ فصل ﴾ واتفقوا على أن الزكاة في الأنعام فرض بشرط السوم الامالكا
 فانه أوجب في السائمة وغيرها والسائمة هي التي ترعى في المباح أكثر الحول ونصاب
 الابل خمس وفيها شاة وفي عشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين
 أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية
 سميت بذلك لان أمها في الغالب تكون حامله بأخرى وفي ست وثلاثين بنت
 لبون وهي التي دخلت في السنة الثالثة لان أمها تكون ذات ابن من أخرى غالبا
 وفي ست وأربعين حقة بالكسر وهي التي دخلت في الرابعة لانها استحققت الجمل
 والركوب وفي احدى وستين جذعة بالتحريك وهي التي دخلت في الخامسة وفي

ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان الى مائة وعشرين وبهذا
اشتهر بكتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع الاتفاق عليه وبعد
المائة والعشرين اختلّفوا فعند أبي حنيفة تسمان الفريضة كما هو مبسوط
في محله وما بين النصابين عفو والعرا ب والبخاني والذكور والاناث سواء ولا
يؤخذ في الواجب الا الاناث عند أبي حنيفة ولا تجزى الذكور الا بطريق
القيمة وقال أبو يوسف ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون واذا لم يكن عنده بنت
مخاض فلا ابن لبون فقال الشافعي هو مخير بين شراء واحدة منهما وقال أبو
حنيفة يلزمه بنت مخاض أو قيمتها ومن كان عنده خمس من الابل فأخرج منها
واحدة أجزأته عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد لا تجزئه وانفقوا على
أنه يؤخذ من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة وأن الحامل اذا أخرجها مكان
الحائل جاز الامالك فقال يؤخذ من المراض صحيحة ومن الصغار كبيرة والحامل
لا تجزى عن الحائل وانفقوا على أنه ليس في أقل من ثلاثين بقرة زكاة فاذا
كانت ثلاثين سائمة صحيحة أو مريضة يجب فيها تبع أو تبعه وهو ما دخل في السنة
الثانية لا يتبع أمه وفي الأربعين مسن أو مسنة وهو ما طعن في الثالثة ثم اختلّفوا
فقال أبو حنيفة فيما زاد على الأربعين بحسابه وقال صاحباه والشافعي وأحمد
لا يجب فيما زاد على الأربعين الى الستين ففيها تبعان وفي السبعين تبع ومسنة
وعلى هذا أبا في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعين مسنة والجاموس والبقر سواء
والغنم والمهز سوا وليس في أقل من أربعين شاة زكاة اتفاقا فاذا كانت أربعين
وجب شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين واحدة ففيها ثلاث
شياه الى أربعين ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل سائمة شاة ويؤخذ من الغنم الشيء
وهو مائة له سنة لا الجذع وهو ما أتى عليه أكثر الحول ويروي عن أبي حنيفة أنه
لا يؤخذ من المعز الا الشيء وأما في الضأن فيكفي الجذع وهو قول صاحبين
والشافعي وأحمد وقال مالك تكفي الجذعة من الضأن والمهز وهي التي لها سنة كما

تكنفي المسنة وهي التي لها سنتان وإذا كان لرجل عشرون من الغنم في بلدة وعشرون في بلدة أخرى وجبت عليه شاة عند الثلاثة وقال أحمدان كان البلدان متباعدين لم يجب شيء ولو اشترك اثنين في نصاب واحد واختلطافيه لم يجب على واحد زكاة عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو كانت أربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة ولازكاة في الفصلان والجلان والعجاجيل عند أبي حنيفة ومحمد إلا أن يكون معها كبار ولو واحدة وهور رواية عن أحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي وأحمد في الرواية الثانية فيها الزكاة ثم اختلفوا والأرجح أن تجب واحدة منها وقيل يجب جزء من أربعين جزءاً من مسنة ولا شيء في العوامل من الابل والبقر والحوامل ولا المعافى منها ومن الغنم عند الثلاثة وقال مالك فيها الزكاة كالسائمة ولازكاة في الخيل عند الثلاثة إلا أن تكون للتجارة ففيها زكاة التجارة أجمعاً وقال أبو حنيفة إذا كانت سائمة للنسل ذكورا وإناثاً ففيها الزكاة فإن لم تكن للنسل بأن كانت للركوب أو الحمل أو الجهاد فلا شيء فيها وكذا إذا لم يكن فيها إناث فإن كانت إناثاً فقط فروايتان عنه أرجحهما الوجوب واختلف عنه في النصاب فقيل ثلاث وقيل خمس وقيل لا نصاب لها والمزكى مخير إن شاء أعطى عن كل فرس دينار أو إن شاء قوتها وأعطى من قيمتها ربع العشر إن بلغت نصاباً واتفقوا على أنه لا زكاة في البغال والخيول إلا أن تكون للتجارة

﴿فصل﴾ وزكاة الفطر فرض عند مالك والشافعي وأحمد على من عنده فضل عن قوت يوم العيد وليلته لنفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم وقال أبو حنيفة هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب من أي مال كان فاضل عن حوائجه الأصلية واتفقوا على أن من لزمه زكاة الفطر عن نفسه لزمته عن أولاده الصغار ولواين يوم وعيمده المسلمين إلا أبا حنيفة فإنه قال تجب عليه وعلى عبده الكافر ومدره وأم ولده وولده الصغير الفقير وتجب في مال ولده الغني الصغير وهو قول أبي يوسف

خلافاً للمجد والمجنون كالطفل فتجب على الأب أن كان فقيراً وفي ماله أن كان غنياً ولا
 تجب على الأب في ولده الكبير ولو في عياله وتجب على الشرير كين في العبد
 المشتري عند مالك والشافعي وقال أحمد يردى كل منهما صاعاً كاملاً وقال أبو
 حنيفة لا زكاة عليهما عنه وقال أبو يوسف وشيخه تجب على كل واحد من الشرير كين
 فطرة ما يخصه من رؤوس العبيد دون الأشقياء يعني لو كان له عبد واحد لا تجب
 عليهما فيه شيء ولو كانا عبيدين فيجب على كل واحد صدقة واحد ولو ثلاثة فكذلك
 ولا تجب عن الثالث شيء ولو أربعة فيجب على كل صدقة عبيدين ولو خمسة لا تجب عن
 الخامس شيء وهكذا ويجب على الزوج فطرة زوجته كما تجب نفقتها عند مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تجب واختلّفوا في وقت وجوبها فقال أبو
 حنيفة بطالع فجر يوم الفطر وقال أحمد بغروب شمس آخر يوم من رمضان
 وعن مالك والشافعي كاللذهبين والراجح من قول الشافعي بالغروب ونمرة
 الخلاف يظهر فيمن مات أو ولد قبل الفجر وكذا لو أسلم بعد الغروب فعند أبي
 حنيفة تجب وعند الثلاثة لا ولو ولد أو أسلم بعد الفجر لا تجب اتفاقاً واتفقوا على
 أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً في الذمة ولا يجوز تأخيرها عن
 يوم العيد بالاتفاق ونذهب إخراجها قبل صلاة العيد بعد طواع الفجر واتفقوا
 على أنه يجوز تعجيلها قبل العيد يوم أو يومين واختلّفوا فيما عدا ذلك فقال أبو
 حنيفة يجوز تقديمها ولو عشر سنين وعنه سنة أو سنتين وقيل في رمضان وعليه
 الفتوى وقيل بعد نصف رمضان وبه قال الشافعي وقال مالك وأحمد لا يجوز
 التقديم عن وقت الوجوب واتفقوا على جواز إخراجها من البر والشعير
 والتمر والزبيب واختلّفوا فيما عدا ذلك فقال أبو حنيفة دقيق القمح أو سويقه
 مثل القمح ودقيق الشعير أو سويقه كالشعير وقال مالك لا يجزى دقيق ولا سويقه
 وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر يجوز إخراج الفطرة منه كالزبد والذرة
 والدخن والسلت والأقط إذا كان يتخذوناً وإخراج التمر أفضل عند مالك

واحد وقال الشافعي البر أفضل وقال أبو حنيفة أفضله أكثره ثمنا وقال أبو يوسف
الدراهم أفضل والدقيق أفضل من البر وقال محمدان كان في زمن الشدة فالإداء
من الخنطة والدقيق أفضل وإن كان في زمن السعة فالدراهم أفضل واختلفوا
في قدر الواجب فقال أبو حنيفة إن أعطى من القمح أو دقيقه أو سويقه فنصف
صاع وإن أعطى من الشعير أو التمر فصاع والزبيب كالبر عنده وكالشعير والتمر عند
صاحبيه والصاع مكيال يسع ألفا وأربعين درهما من العدى أو الماش في راعي
السكريل والوزن وروى أبو يوسف عن الإمام أنه يجوز إعطاء نصف صاع حوزا
لأن الصاع مقدر بالوزن وقال محمد لا يجوز لأن الأثار وردت بالصاع فلا يعتد
الوزن وقال الشافعي وأحمد الواجب صاع من كل جنس وهو خمسة أرا
وثلاث رطل بالبغداد وذلك ستمائة درهم وستون درهما وبه قال أبو يوسف
وعند مالك أربع مائة وسبع وخمسون درهما وبصرفها مصرف الزكاة
الشافعي وجوزها أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى فقير واحد فقط قالوا ويحب
صرف فطرة جماعة كثيرة إلى مسكين واحد ودفع كل الفطرة إلى مسكين أو
من تغريقها على مساكين وفي الحديث أغنواهم عن السؤال وأباح أبو حنيفة
إعطاءها الذي كفيها من الصدقات الواجبة دون الزكاة وقالت الثلاثة لا
ولو أعطاهما لا تسقط ومن أخرج فطرته جازله أخذها إذا دفعت إليه وكان
محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز

فصل في وأجمعوا على أن صيام رمضان أحد أركان الإسلام وأنه يفترض
صومه على كل مسلم عاقل بالغ طاهر من حيض ونفاس وهذا شرط صحة أدائه وأما
شرط وجوب أدائه فالصحة والاقامة وسبب وجوبه شهو جزء من الشهر
وعلى أن الخائض والنفساء لا يصح صومهما ويلزمهما القضاء وعلى أنه يباح
للحامل والمرضع الفطران خافتا على أنفسهما أو ولديهما وعليهما القضاء ولا
كفارة عليهما عند أبي حنيفة والراجح من مذهب الشافعي عليهما القضاء

والكفارة عن كل يوم مبدوع مائة رويان أحدهما الوجوب على الموضع
دون الحامل والثانية كأبي حنيفة والشيخ القاني الذي لا يقدر على الصوم يقطر
ويطعم عن كل يوم مسكيناً كالفطرة عند أبي حنيفة وقال مالك لأفدية عليه وهو
القول القديم للشافعي واختاره الإمام الطحاوي فاشبهه المريض إذا مات قبل
البرء والإصحاح من مذهب الشافعي وجوب الفدية عن كل يوم مبدوع قال أحمد عن
كل يوم نصف صاع من تمر أو شعير أو مد من بر وأجمعوا على أن المسافر والمريض
الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر ولا كفارة عليهما فإن صام صام وإن تضرع
أو كره ومن أصبح صائماً لم يجز له الفطر عند الثلاثة وقال أحمد يجوز
والصيام المزمع وإذا قدم المسافر مفطراً أو برى المريض أو بلغ الصبي أو أسلم
حنيفاً كافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لم يمسك بقية النهار عند أبي
وعن مائة واحد وقال مالك يستحب وهو الأصح من مذهب الشافعي وإذا أسلم
الخلأ لم يجب عليه قضاء ما فاته في حال رده وقال أبو حنيفة ومالك لا يجب وأجمعوا
حنيفة أن المجنون المستغرق جميع الشهر غير مخاطب بالصوم كالصبي لكن
أنها لا تفسد الصبي به لسبع كالصلاة ويضرب على تركه لعشر عند كافة العلماء إلا عند
يوم الكعبة في كره صومه ولو أفاق المجنون لم يجب عليه قضاء ما فاته عند أبي حنيفة
على الشافعي وقال مالك يجب وعن أحمد وابن أبي عمير وأجمعوا على صحة صوم الحنبل
حنبله يستحب له الغسل قبل طلوع الفجر أو الشمس وعن بعض الصحابة أنه
الذي يطل صومه وعليه القضاء

﴿ فصل ﴾ ويلزم صوم رمضان برؤية هلاله أو بأكمال شعبان ثلاثين يوماً
واختلفوا فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو غبار في ليلة الثلاثين من شعبان
فقالوا لا يجب الصوم وقال أحمد في أرجح روايته يجب ويتعين أن ينويه
من رمضان وقال الشافعي يأثم بصومه بخبر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم
وشدد مالك في ذلك ومذهب الحنابلة أنه بصومه الخواص تطوعوا ويفطر غيرهم

بعد نصف النهار وكره صومه عن رمضان أو عن واجب آخر وكذا أن نوى أن
كان من رمضان فعنه والافمن واجب آخر أو نفل وأفتى بعضهم بعدم صحة صومه
في هذه الصورة ويثبت رمضان عند أبي حنيفة إذا كان بالسما علة بخبر عدل
ولو كان عبدا أو أثنى أو محدودا في قدر تاب وقال مالك لا يقبل الا عدلان وهو
أرجح فولي الشافعي وعن أحمد روايتان أنهما يقبل عدل ولا يقبل في هلال
شوال ودى الحجة الا عدلان بالاتفاق وان لم يكن بالسما علة فلا بد فيه من جمع كثير
يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب ويقوض مقدار الكثرة
والقلة الى رأى الامام كإروى عن محمد وعن أبي يوسف يقدر بخمسين رجلا وقيل
غير ذلك ويروى عن الامام أنه يكتفي باثنين مطلقا وقال الطحاوي يكتفي بواحد
ان جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ومن رأى هلال رمضان وحده
وجب عليه الصوم فإذا أكمل العدة أو رأى هلال شوال وحده أفطر سرا وقال
أبو حنيفة لا يفتقر واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس عند أبي حنيفة ولا اعتبار
باختلاف المطالع واعتبره الشافعية وصححوه واختلفوا في حده والارجح مسيرة
شهر وقيل مسافة قصر وقيل غير ذلك واتفقوا على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب
والمنازل الا في وجه عن ابن سريج من عطاء الشافعية والديوبسي من الحنفية
﴿فصل﴾ والنية في صحة أدائه شرط بالاتفاق سواء كان أداء أو قضاء وكذا
الصوم المنذور والكفارات وقال زفر صوم رمضان لا يفتقر الى نية واختلفوا
في تعيينها فقال مالك والشافعي وأحمد في أنهما في أنهما لا بد من التعيين حكاهما في
الصلاة وقال أبو حنيفة لا يجب التعيين حتى لو نوى نفلا أو صوما مطلقا أو واجبا
آخر جاز ان كان مقما وأما المسافر فيه أو المريض اذا نوى واجبا آخر وقع عما
نوى وقال أبو يوسف ومحمد يقع عن رمضان واختلفوا في وقت النية فقال مالك
والشافعي وأحمد النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر
الثاني وقال أبو حنيفة من الليل الى ما قبل نصف النهار فلو نوى عند الضحوة

التكبرى أو بعده لم يصرح والافضل أن ينوى مقارنا للصبح وكذلك قولهم في النذر المعين ولا بد في كل ليلة من نية متجددة عند الثلاثة وقال مالك تكفيه نية واحدة من أول ليلة أنه يصوم الشهر جميعه ويجوز النقل كله بنية قبل نصف النهار عند أبي حنيفة وأحمد وأحمد بن حنبل والشافعي وقال مالك لا بد من النية في الليل ولا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني ويجوز عند الشافعي نية النقل بعد نصف النهار ويصير صائما حين نوى لكن من شرطه الامساك في أول النهار وأما قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا تصح الابنية معينة من الليل ومن نوى الخروج من الصوم ولم يفطر لا يبطل صومه عند أبي حنيفة وأكثر المالكية وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال أحمد يبطل ومن أكل وهو يظن أن الشمس غابت أو الفجر لم يطلع ثم ظهر الأمر بخلافه وجب عليه القضاء اجماعا ولا كفارة

﴿ فصل ﴾ وأجمعوا على أن من جامع في رمضان عامدا كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه كفارة مثل كفارة الظهار بأن يعتق رقبة فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا غداء وعشاء وقال مالك هي على التخيير والاطعام أولى عنده وهي على الزوج في الأصح من مذهب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك على كل واحد كفارة ولو أكرهت المرأة زوجها فجامعها مكرها تجب الكفارة عليه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجب وعليه الفتوى ولو أكرهها هو فلا كفارة عليها اجماعا كما لو جامعها وهي نائمة أو مجنونة ولا خلاف أنه عليه كفارة ولو جامعها في يوم من رمضان عليه كفارة واحدة وقال أحمدان كفر عن الأولى لزمه في الثاني كفارة وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ولو وطئ في يومين أو في رمضانين مثلالزمته كفارتان عند مالك والشافعي ومحمد وقال أكثر الحنفية كفارة واحدة وهو محمول على ما إذا لم يكفر في الأولى والجماع الموجب للكفارة أن يكون في فرج

انسان حتى فلو وطئ ميتة أو حيوانا أو أنزل في غير الفرح أو استثنى بكفه لزمه
القضاء لا الكفارة وأما الجماع في الدبر فهو واجب للكفارة كما قال أبو يوسف
ومحمد وهو الصحيح ولو طلع الفجر وهو يجامع ان نزاع في الحال صح صومه عند أبي
حنيفة ولا قضاء عليه وإن استدام لزمه القضاء دون الكفارة وأوجب بعضهم
الكفارة إن حرك نفسه وقال مالك إن نزاع في الحال لاشئ عليه وإن استدام لزمته
الكفارة وقال الشافعي إن نزاع في الحال لاشئ عليه وإن استدام عليه القضاء
والكفارة وقال أحمد عليه القضاء والكفارة مطلقا ويجوز للسافر الفطر
بالأكل أو الشرب أو الجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى
جامع لزمته الكفارة والقبلة في الصوم مكروهة على الأصح من مذهب أبي حنيفة
والشافعي في حق الشبان لتعريض الشهوة وقال مالك مكروهة بكل حال وعن
أحمد روايتان ولو قبل فأمنى لم يفطر عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد يفطر
وهو المشهور من مذهب مالك ولو نظر بشهوة فأنزل لم يبطل صومه عند الثلاثة
وقال مالك يبطل والكفارة تجب على الفور عند أبي يوسف وقال محمد على
الترخي وعن الأمام روايتان وقيل بين رمضان وبه أخذ الكرخي من الحنفية
ولا كفارة بإفساد صوم غير رمضان إجماعا

﴿ فصل ﴾ وانفقوا على أن من تعمد الأكل أو الشرب في يوم من رمضان وهو
صحيح مقبم أنه يجب عليه القضاء وأمسك ببقية يومه ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة
ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في أرجح قوليه وأحمد لا كفارة عليه
وشرط أبو حنيفة كون الماء كحل غداء أو دواء فلو أكل ما لا يؤكل عادة أو ما نفعه
النفس كاللؤلؤ كل طينا أو فخما أو خشبا أو كاغدا أو زجاجا أو قطننا أو شحمنا أو
لحمنا أو دوا أو جوزا بقشره أو سفرجلة صغيرة لم تنضج أو نحو ذلك لا تجب
الكفارة بل القضاء والراجح عند أصحابه وجوب الكفارة في أكل الطين
الأرمني وبأكل اللحم النيء وإن كان منسأولا تجب بأكل الدقيق والارز والعجين

الا عند محمد وأما من أكل وشرب ناسيا فإنه يتم صومه ولا يعيد اجاعا لا في رواية
 عن مالك وكذا الو جامع ناسيا عند أبي حنيفة وقال مالك عليه القضاء ولو اغتاب
 الصائم فظن أنه أفطر فأكل عمدا لزمه القضاء والكفارة عند أبي حنيفة سواء بلغه
 حديث الغيبة تفطر الصائم أم لا عرف تأويل الحديث أم لا أفقاه مفت أم لا ولو
 احتجهم فظن أنه أفطر ثم أكل عمدا فكذلك يجب الكفارة وقال محمد إذا بلغه حديث
 أفطر الحاجم والمحجوم أو أفقاه مفت لزمه القضاء دون الكفارة وعن أبي يوسف
 كفى العاصي إذا بلغه الحديث فأكل لأن الواجب عليه الاستفتاء واتفقوا على أن
 الحجامة تكره ولا تفطر الصائم إلا أحمد فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعليهما
 الأمسالك والقضاء واتفقوا على أن الغيبة والكذب مكروهان للصائم أشد كراهة
 وكذا الشتم ولا يبطل الصوم وقال الامام الأوزاعي إن ذلك يفطر ولو قام عمدا
 أفطر عند مالك والشافعي ومحمد سواء في ذلك القليل والكثير وقال أبو حنيفة
 وأبو يوسف لا يفطر إلا أن يكون ملاءة وعن أحمد روايتان أشهر هما أنه لا يفطر
 بالفا حش وإن ذرعه القى لا يفطر بالاجماع والقيء الكثير إن عاد بنفسه أو أعيد
 يفسد عند أبي يوسف وإن كان قليلا لا يفسد وعند محمد يفسد بإعادة القليل
 لا بعدد الكثير فأبو يوسف يعتبر بالخروج ومحمد يعتبر بالصنع ولو أكل كحل فوجد
 طعم الكحل في حلقه أفطر عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يفطر بل ولا يكره
 وإن لم يجد طعم الكحل كره عندهما وعند الشافعي يكره إلا كتحال والسر وال
 وتخليل الأذن بعد الزوال ولو صب في أذنه ماء أو في أحليله دهن أو غيره لا يفطر
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف والشافعي يفطر وقول محمد مضطرب ولو بقي بين
 أسنانه طعام أو غيره فعجزى به ريقه لم يفطر إن عجز عن تمييزه ومجه فإن ابتلعه بطل
 صومه عند الجماعة وقال أبو حنيفة لم يبطل إن كان قليلا وهو ما دون الحصاة فإن
 كان قدرها أفطر ولا كفارة فيه وبه قال المالكية ولو أخرج ذلك القليل من
 فيه ثم أكله فإنه يقضى بلا خلاف ولو أكل مسهمة من الخارج إن ابتلعها أفطر

وكفر على المختار من مذهب أبي حنيفة وإن مضى فان وجسدها فافطر وإن
تلاشت في فمها ولو دخل دمه أو عرق جبهته أو دم رعا ففطر ففسد صومه ولو
دخل فيه مطر أو ثلج فابتلع فافطر وكفر على المعتد ولو خرج دم من بين أسنانه
فدخل حلقه إن ساوى الريق ففسد وإلا لا ولو استشم الخاط من أنفه حتى أدخله
فيه وابتلعه عمدا لا يفطر عند أبي حنيفة ومالك ولو خرج ريقه من فم فادخله
وابتلعه إن كان لم ينقطع من فمه بل متصلا بما في فيه كالخيط فاستشربه لم يفطر وإن
انقطع وأخذته وأعاد فافطر ولا كفارة عليه كالأبتلع ريق غيره لكن قالوا لو
ابتلع ريق حبيبه فافطر ولزمته الكفارة وأوجبها مالك فيهما ولو تغبر ريق الخياط
بحميط مصبوغ وابتلعه إن صار ريقه مثل صبغ الخيط ففسد وإلا لا ولو أحقن
أو استعط أو أفطر في أذنه دواء فافطر إلا في رواية عن مالك ولو داوى جائفه أو
آمة فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه فافطر عند الإمام وقال أصحابه لا يفطر
ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق إلى جوفه فافطر عند أبي حنيفة ومالك وقال
أحمد لا يفطر وهو أصح قول الشافعي ويكره للصائم الاستنشاق للبرد وصب
الماء على رأسه والغتسال والتلف بشوب مبالول والمضضة لغيره عنده وقال أبو
يوسف لا يكره شيء من ذلك ويكره التطيب وشم الطيب ولو فاكهة وذوق شيء
ومضغه بلا عنده ولا يكره السؤال في الصوم مطلقا عند الثلاثة وهو المختار عند
متأخرى أصحاب الشافعي

﴿فصل﴾ يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال إلا مالكا والأفضل
أن تكون متتابعة عند الشافعي وقال أبو حنيفة متفرقة ولا يكره أفراد يوم الجمعة
لصوم تطوع عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأبو يوسف وأحمد يكره
واتفقوا على استحباب صوم ثلاثة أيام من كل شهر والأفضل أن تكون الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر إلا في رواية عن مالك تفريقها أفضل
ويستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج وصوم نصف شعبان وعاشوراء والأفضل

أن يصوم ناسوعاء ولو دخل الصائم المتطوع على أخ له خاف عليه أفطر ورفض
 ومن شرع في صوم تطوع أو في صلاة وجب عليه الاتمام عند أبي حنيفة ومالك
 فإن أفسده قضاء وأثم إن كان بغير عذر وإلا فلا إثم عليه وقال الشافعي وأحمد
 استحبه للاتمام وإن قطع لأقضاء عليه ولا إثم مطلقا ومن فاته شيء من رمضان قضاؤه
 إن شاء متمتعا وإن شاء متفرقا ولا إثم عليه بالتأخير ولا كفارة عند أبي حنيفة
 واختاره المزني وقال مالك والشافعي وأحمد إن أخره بغير عذر حتى دخل رمضان
 الثاني أثم ولزمه مع القضاء لكل يوم مد ومن مات قبل إمكان القضاء فلا شيء عليه
 اتفاقا ومن مات بعد التمكن وجب عليه الإيصاء في طعمه عنه الولي أو الوصي لكل
 يوم كالفطرة عينا أو قيمة فإن لم يوص فلا يلزم الورثة ذلك وهذا قول أبي حنيفة
 ومالك وإن تبرع أحد من الورثة أو غيرهم صح إن شاء الله تعالى وللشافعي قولان
 الجديد أنه يجب لكل يوم مد أو صى أم لم يوص والقديم المختار أن وليه يصوم عنه
 والولي كل قريب وقال أحمد إن كان صوم نذر صام عنه وليه وإن كان من رمضان
 أطعم عنه والصلاة كالصوم عند أبي حنيفة وفدية كل صلاة كفدية صوم ولا
 يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد بخلاف الحج والله تعالى أعلم

فصل وأجمعوا على أن الخبز خامس أركان الإسلام وعلى فرضيته انعقد
 الإجماع في كفر جاحده ويلزم كل مسلم بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة على
 الفور عند أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد والمشهور عن مالك
 فتسقط عدالته بالتأخير أو بالاصرار على التأخير وقال الشافعي ومحمد يجب على
 التراخي وهي الرواية الثانية عن الإمام لكن التعجيل أفضل واختلفوا في
 العمرة فقال أبو حنيفة ومالك سنة وقال أحمد فرض كالْحج وهو أصح قول
 الشافعي ويجوز فعل العمرة كل وقت مطلقا من غير حصر بلا كراهة عند
 أبي حنيفة والشافعي وأحمد واستثنى أبو حنيفة يوم النحر وأيام التشريق للحاج
 كالمسكي في أشهر الحج لأنه يصير متمتعا ولا تمتع ولا قران للمسكي وقال مالك يكره

فعلها في السنة مرتين وقال بعض أصحابه لا بأس أن يعتقر في شهر مرة ومن لزمه الحج ولم يحج حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحمد ويجب أن يحج عنه من رأس المال أو وصى به أو لم يوص كالدين وقال أبو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا إن أوصى فيحج عنه من ثلث ماله لئلا يترك قال أبو حنيفة يحج عنه من ديرة أهله وهو مذهب أحمد وقال مالك من حيث أوصى وقال الشافعي من الميقات وأجمعوا على أن الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط فرضه قبل البلوغ لكن يصح إحرامه به باذن وليه عند الثلاثة وهي أصغر الروايتين عن أبي حنيفة فإن كان لا يميز يحرم عنه وليه والرواية الثانية أنه لا يصح إحرام الصبي بالحج ولو أحرم صبي أو عبد فبلغ الصبي أو عتق العبد قبل الوقوف ومضيا حتى أتيا أفعال الحج سقط فرضهما عند الشافعي وكذا الكافر وقال أبو حنيفة إن جدد الصبي إحرامه للحج سقط فرضه والا لا بخلاف العبد ولو حج كافر أو مجنون فأفاق وأسلم فجددا الإحرام أجزأهما

﴿ فصل ﴾ وشرط وجوب الحج الاستطاعة بالاتفاق وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة والمراد بالزاد ما يصح به بدنه ويكفيه ذهابا وإيابا ولو لمسكى وعند مالك يعتبر الزاد المبلغ إلى مكة فقط ولو اكتسبها فإن كانت عادته السؤال افترض عليه وإن لم يكن عادته يكره في حقه والراحلة عنده عين هذا الجسم فمن له قدرة على المشي تحقيقا أو ظنا وجب عليه ولو لم يكن المشي معتادا له على الظاهر وقالت الأئمة يشترط قدرته على راحلة مختصة به بشراء أو أجرة والراحلة الأبل خاصة ومن لم يقدر على ركوب المقتب يشترط قدرته على المحارة ونحوها وهذا للإلحاق وأما المسكى المستطيع المشي فيجب عليه الحج كالسبي للجمعة وصرح الشافعية أن من بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ماشيا وصرح الحنفية أن الآفاق الفقير إذا وصل إلى ميقات صار كالسكى ومن

استؤجر للخدمة في طريق الحج أجزاءه حججه إلا عند أجد ومن غصب مالا أو دابة
 لحج به صح حججه وإن كان عاصيا عند الثلاثة وعن أحمد لا يجزئه الحج ولا يلزم
 بيع المسكن للحج وإن كان كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل نعم هو
 الأفضل وقال مالك يلزمه بيع داره في زاده يعني التي تباع على المفلس وغيرها
 مما يباع عليه من ماشية وثياب وخدام وكتب علم ولو محتاجا إليها ولو كان معه مال
 يكفيه للحج وهو محتاج إلى شراء مسكن أو زواج فله الشراء والزواج وتأخير
 الحج وعند مالك يحج ويأتمن تزوج أو اشترى مسكنا به قال أبو حامد من
 الشافعية وعند الحنفية إن كان في أشهر الحج أو وقت خروج أهل بلده وجب
 عليه الحج وأما قبل ذلك فيصرف ماله حيث شاء وقال أبو يوسف لا يبيع المسكن
 ولا يشتره ولو خاف الزنا واشتد به التوقان يقدم الزواج ومن شروط وجوب
 الحج أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة ويدخل في ذلك المكس والخفارة
 وقال مالك وأحمد إن كانت الخفارة يسيرة وأمن العدو لزمه الحج وإلا وبه أفتى
 الشافعية وقال الغزالي لا يعاون أعداء الله بتسليم المكس ولا يحل لامرأة أن
 تحج أو تسافر ثلاثة أيام إلا وهوها زوج أو محرم عند أبي حنيفة وأحمد فلو حجت
 أثمت وصح حجها وعليها شاة كالمحصر عند الحنفية ويشترط في الزوج والمحرم أن
 يكون عاقلا مأمونا وليس عبدا محرم لها ولو مجبويا ولا يجب عليها الزواج إذا
 فقدت المحرم وقيل يجب وليس لزوجه أن يمعها من حجة الفرض وله منعها في
 النفل ونفقة المحرم عليها وكذا نفقة زوجها في قول والمعتمد خلافه وقال مالك لها
 أن تخرج إذا وجدت رفقة مأمونة ذكورا أو إناثا وقال الشافعي تسافر مع
 عبدها أو نسوة ثقات ويرى عنه أنه يكفيها امرأة واحدة وإذا كانت الطريق
 أمنا جاز سفرها من غير نساء ويشترط سلامة البدن عند أبي حنيفة فلا يجب
 الحج على مقعد غنى أو زهون أو مفلوج أو شح لا يثبت على الراحلة ولا على أعمى وإن
 وجد قائدا وقال أبو يوسف ومحمد الأعمى الغنى وكل عاجز غنى إذا وجد قائدا

وجب عليه الحج وقال الشافعي اذا وجد أجرة من يحج عنه لم يملك ذلك فان لم يفعل
استقر الفرض في ذمته وبه قال أحمد وقال مالك المريض لا يجب عليه وان وجد
ما يركب به والأعمى القادر على المشي اذا وجد قائدا ولو بأجرة ولم يحصل له مشقة
شديدة وجب عليه ومثله الشيخ الكبير والمعسوب اذا استأجر من يحج عنه صح
وسقط الفرض عن الأمر بالاتفاق إلا في رواية عن أبي حنيفة فانه يقع عن الحاج
نفلا وللحج جرح عنه ثواب النفقة وهو قول محمد ونجوز النيابة في الحج
المفروض عن الميت بالاتفاق وفي حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي
قولان أحدهما المنع ولا يحج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج
انصرف الى فرض نفسه على الأشهر من مذهب أحمد وفي رواية لا ينعقد إحرامه
لأعن نفسه ولا عن غيره وقال أبو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة ولا
يجوز أن يتنقل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي وأحمد فان أحرم بالنقل
انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة ومالك يجوز أن يتطوع بالحج قبل أداء
فرضه وقال القاضي عبد الوهاب لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور والاجارة
جائزة وقال أبو حنيفة لا يجوز كما لا يجوز الاجارة على سائر الطاعات وقال مالك
يجوز مع الكراهة

﴿ فصل ﴾ ويجوز الحج بالافراد والتمتع والقران لكل مكلف على الإطلاق من
غير كراهة باتفاق كافة العلماء واستثنى أبو حنيفة المسكى ومن في حكمه فقال
لا تمتع لهم ولا قران وان فعلوا أساؤا واختلف في الأفضل فقال أبو حنيفة القران
ثم التمتع ثم الافراد وقال مالك في أحد قوليه الافراد ثم التمتع ثم القران وهو الأصح
عند الشافعي وقال أحمد التمتع ثم القران ثم الافراد وهو الرواية الثانية عن
الشافعي ومالك والقران أن يهل من الميقات بحجة وعمره معائم يطوف طوافين
ويسعى سبعين عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة يكفي طواف واحد وسعى واحد
ولا يجلد إلا بالخلق به بدرى جرة العقبة اجاعا والتمتع أن يهل بالعمرة في أشهر

الحج ثم يطوف ويسعى ويتحلل ثم يحرم بالحج ولا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد طوافها اتفاقا وأما ادخال العمرة على الحج فأجازها أبو حنيفة ومالك قبل الوقوف ومنعه الشافعي وكذا أحمد مطلقا ويجب على القارن والمتمتع هدي وهو شاة بالاتفاق أو سبع بدنة وذلك ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وهم من كانوا دون المواقيت عند أبي حنيفة وقال مالك هم أهل مكة وذو طوى وقال الشافعي وأحمد من كان فيه على مسافة قصر واسم الإشارة في الآية الكريمة يرجع الى المتمتع عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة يرجع الى الهدي وانما يجب دم المتمتع والقران للإحرام بالحج عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يرمى جرة العقبة ولا يجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة ومالك وللشافعي قولان أظهرهما بعد الفراغ من العمرة وهو دم شكر عند أبي حنيفة فيأكل منه ويطعم كالضحية وعند غيره كالفدية لا يجوز الأكل منه ومن عجز عن الهدي صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع بالاتفاق ولا تصام الثلاثة إلا بعد الإحرام بالحج عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين إذا أحرم بالعمرة جاز له صومها ويستحب أن يكون آخرها يوم عرفة فإذا جاء عرفة ولم يصمها تعين عليه الدم عند أبي حنيفة وللشافعي قولان أحدهما يجوز صومها بعد أيام التشريق لأنها وفي القديم يجوز أيام التشريق وقال أحمدان أخر غير عذر لزمه دم وكذا إذا أخر الهدي من سنة الى سنة وإذا قدر على الهدي في أثناء صومها لزمه ذلك عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة استحبه ذلك وأما صوم السبعة ففي وقته للشافعي قولان أحدهما إذا رجع لأهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا فرغ من أفعال الحج وإن كان بمكة وهو مذهب أبي حنيفة والثاني إذا خرج من مكة وهو مذهب مالك وإذا فرغ المتمتع من العمرة صار متحللا ساق الهدي أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمدان كان ساق الهدي لم يجز له التحلل بل يبقى على إحرامه الى يوم

النحر فاذا كان يوم التروية أو قبله أحرم بالحج فيصير كالقارن فاذا حلق يوم النحر
فقد جيل من احراميه والهدى من الابل والبقر والغنم وسوقه مستحب في الحج
والعمرة اتفاقا ويستحب اشعاره عند الثلاثة لسكن في صفحته سنامه اليمنى عند
الشافعي وأحمد وقال أبو يوسف ومالك في الجانب الأيسر وقال أبو حنيفة
الاشعار حرام وفي رواية عنه أنه حسن لمن يحسنه ويستحب أن يقلد الابل فلين
انفاقا والتقليد أفضل من التجليل والغنم لا تقلد عند مالك وقالت الثلاثة يجوز
تقليدها وإذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه بالاتفاق وإذا كان مندورا
زال ملكه عنه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وأبداه بغيره ويجوز
شراء الهدى من الحرم وذبحه فيه عند الثلاثة وقال مالك لا بد أن يسوقه من الحل
إلى الحرم ويجوز أن يشرب من لبن الهدى عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد لا يجوز وإنما يضحضض عن الماء البارد ولو الذبح قربا والاحل به وتصدق به
فإن شربه أو أعطاه لغى أو استهلكه ضمنه وإن اضطر إلى ركوبه ركبه وضمن
ما نقص ركوبه أو حمله متاعه وتصدق به على الفقراء وقال مالك يجوز ركوبه
مطابقا إلا أن يهزله وعن الشافعي روايتان ويختص ذبح هدى المتعة والقران
بالحرم وأيام النحر وقال الشافعي لا يختص بيوم النحر من الدماء إلا الضحايا
والأفضل أن يكون بمنى وقال مالك الأفضل المروءة إن دبح بمكة وعند الجيزة بمنى

﴿ فصل ﴾ والمواقيت خمسة بالاتفاق ذو الحليفة وهو المشهور بآبار على لأهل
المدينة ودان عرق لأهل فارس والعراق وسائر أهل المشرق وجحفة وهي حذاء
راية لأهل الشام ومصر والمغرب وقرن لأهل نجد ونهامة ويالم لأهل الهند
واليمن وكل من مر على ميقات فهو ميقاته ومن لم يمر على ميقات تحرى وأحرم إذا
حاده أحداه فإن لم يعلم المحاذاة فعلى من حلتين من مكة ومن مر على ميقاتين
فأحرامه من الأبعد أفضل وقيل يتعين عليه ومن جاوز ميقاتا من غير أحرام لم يزد
إن كان يريد مكة فإن قصد موضعا بكثرة وقد بدلت شيئا عليه وميقات من كان داخل

المواقيت الحل عند أبي حنيفة وعند غيره ميقانه مسكنه وأما ميقاب من كان داخل الحرم فعند أبي حنيفة للحج الحرم وعند الثلاثة نفس مكة ولا عمرة الحل والمراد به ما جاوز الحرم وأفضل مواقيت العمرة للسكنى التمتع وهو المسكن المعروف بمسجد عائشة وعند مالك والشافعي وأحمد الجعرانة وأما الميقات الزماني فهو أشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة عند أبي حنيفة وأحمد ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي وعشر ليال في يوم النحر ليس منها وقال مالك ذو الحجة كله وفائدة التوقيت عدم جواز أفعال الحج قبله ابتداء والقوات بفوت معظم أركابه وهو الوقوف انتهاء فن أحرم قبل أشهره انعقد حججه وكره تحريمه عند الثلاثة وقال الشافعي بنعقد عمره لا حجاً لمن أحرم بالحج يوم النحر

فصل في الاحرام أول الدخول في المسك فهو بمنزلة تكبيرة الافتتاح للصلاة فيندب لمن أراد أن يعلم أنظاره ويقص شاربه ويحاق عانته وينتفأ بطه ويحلق رأسه إن لم يضره ويسن الغسل للنظافة ولولحائض ونفساء ومن عجز عنه لا يتيمم وقال الشافعي يتيمم وسن له أن يستعمل الطيب في بدنه فيسبل الاحرام عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز بطيب تبقى رائحته فان تعلب به غسله وما يبقى أثره كالمسك يكره عند محمد كالك ويكره التطيب في الثوب بالاتفاق والسنة أن يصلي ركعتين ويحرم بعدهما عند أبي حنيفة وقال الشافعي إذا انبعثت به راحلته إن كان راكباً فإن كان ماشياً يحرم إذا توجه لطريقه وقال مالك يحرم إذا استوى على البسداء ولا ينعقد الاحرام الا بالنية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا بد من التلبية المقارنة للنية أو ما يقوم مقامها واختلف في التلبية فقال أبو حنيفة ومالك بوجوبها إلا أن أبا حنيفة قال إذا ساق الهسدي ونوى الاحرام صار محرماً وإن لم يلب وقال مالك بوجوبها مطلقاً وأوجب دما بتركها وقال الشافعي وأحمد التلبية سنة ويستحب الاكثر منها اجماعاً ويقطع التلبية عند

جرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك بعد الزوال من يوم عرفة
 فصل ﴿ والسنة أن يلبس المحرم رداء وازاراجديدين أبيضين ومن لم يجد
 ازارافلبس السراويل عند الشافعي وأحمد ولا شيء عليه وقال أبو حنيفة ومالك
 تجب عليه الفدية ولا يجوز لبس المصبوغ بزعفران أو ورس اتفاقا ولا المعصر
 عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد لا بأس به ولا يجوز لبس الخفين وكل
 سائر للرجل كداس وجورب وبلغة إلا إذا لم يجد نعلين فليقطعهما أسفل من
 الكعبين وقال أحمد يجوز لبس الخفين بحالهما ولا يجب قطعهما وقال مالك
 والشافعي أن لبس الخفين عند عدم النعلين لأفدية عليه والفرق لمالك بين الخف
 والسراويل أن الخف منصوص عليه بخلاف السراويل واستعمال الطيب في
 الثوب والبدن حرام بالاتفاق حتى لو استعماله صبي أو لبس خيطا أو قتل صيدا
 نجب الفدية عند الشافعي ولو طيب البالغ عضوا كاملا كالرأس والساق عليه
 دم عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفيما دون المكمل صدقة وقال محمد يجب بقدره
 فإن بلغ نصف العضو فعليه صدقة قدر نصف قيمة الشاة وهكذا في الربع والثالث
 والبدن كله عضوان اتحد المجلس ولو أكل طيبا كثيرا أو تجمر به فعلق به أو
 استلم الركن فأصاب يده أو فقه طيب كثير فعليه الدم وعند مالك تجب الفدية
 باستعمال الطيب كالسك والعنبر ولو أزاله سريرا أو لم يعلق به على المشهور ولو
 سخط الطيب بماء أو طعام لم يمتد وقيل لا وبه قال أشهب وقال الشافعي إذا استعمل
 الطيب ببدنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد حرم عليه ولزمته الفدية ومن اكتحل
 بطيب أكثر من مرتين فعليه دم والأفص صدقة ولو شتم طيبا أو مسه كره كشم
 الرياحين والثمار الطيبة والحناء ليس بطيب عند الشافعي وأحمد فلا شيء عليه في
 تخضيب الرأس والذخيرة والجسد لكن لو كان تخميناً فغطي به رأسه عليه الفدية
 وقال أبو حنيفة الحناء طيب وفي استعماله الفدية وأسقط مالك الفدية في الرقعة
 الصغيرة منها دون الكبيرة والكبيرة التي توجب الفدية قدر الدرهم والرجل

والمرأة في ذلك سواء واخطمى طيب عند أبي حنيفة فلو غسل رأسه أو لحيته به
 لزمه دم وقال أصحابه صدقة وعن أبي يوسف دمان وقالت الثلاثة يجوز أن
 يغتسل بالخطمى والسدر كما يجوز بالمصابون ويحوه وإذا حصل في يديه وسخ جازت
 إزالته ولا يلزمه شيء وقال مالك يلزمه صدقة والزيت والشيرح طيب عند أبي
 حنيفة فالأدهان به موجب للدم وقال أصحابه عليه صدقة وقال الشافعي
 وأحمد لا يحرم الأفي الرأس واللحية وقال مالك في الشيرج لا يدهن به الأعضاء
 الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن الباطن ومن تطيب أو أدهن
 ناسيا لآخره أو جاهلا بالتحريم لا كفارة عليه عند الشافعي وأحمد وأوجبها مالك
 وأبو حنيفة ولو لبس قميصا ناسيا يجب نزع في الحال وينزعه من قبل رأسه بالاتفاق
 الأما روى عن بعض الشافعية أنه يشقه شقا ولو حلق أو قلم أنظاره ناسيا أو جاهلا
 فلا فدية عليه في مذهب الشافعي الأفي قول ورجحوه وإن قتل صيدا ناسيا أو
 جاهلا لزمته الفدية بالاتفاق ولو جامع ناسيا أو جاهلا عليه الكفارة بالاجماع الأفي
 قول للشافعي لا يلزمه ولا يفسد حيجه وإذا لبس المحرم معتادا أو غطى رأسه يوما
 أوليله لزمه دم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف أكثر اليوم كالיום وقال محمد
 بحسابه فإن لبس ربيع يوم ففيه ربع دم وثلاثة ثلث دم وهكذا وقال الشافعي
 يجب الدم بنفس اللبس وشرط مالك في كفارة الثوب أو الخف أو غيرها الانتفاع
 بنفسه من دفع حر أو برد بأن يلبسه مدة هي مظنة للانتفاع به فلو لبسه في صلاة
 رباعية فلا فدية إذا لم يطول فيها أو الألفدية وإذا وضع القباء ونحوه على كتفيه ولم
 يدخل يديه في أكبيه وجبت عليه الفدية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه
 لأنه لبس غير معتاد ولو وضع على رأسه طستًا أو عدلًا أو جانة أو زنبيلًا لا شيء عليه
 عند أبي حنيفة وقال مالك لو حمل على رأسه خرجه أو جراه عليه الفدية وقال
 أشهب إلا أن يكون لعيشه ولو غلف رأسه بطين فالأصح الفدية عند مالك والشافعي
 ولا بأس أن يغطي الرجل أذنيه وقفاه ومن لحيته ما هو أسفل من الذقن بخلاف

فهو ذقنه وتغطية الوجه موجبة للفدية وقال الشافعي وأحمد يجوز للرجل تغطية وجهه ولو عصب جرحه أو دملته أو رأسه لصداق أو غيره أولف خرقه كبيرة كدرهم على ذكره لبول أو مذي أو قطنه وضعا في أذنه ولو أصغر من الدرهم ففيه الفدية عند مالك وقال أبو حنيفة إن أخذت قدر ربع العضو ودأمت يوما أو ليلة لزمه دم والأفصة ويجب الدم بحلق ربع رأسه أو ربع لحية عند أبي حنيفة وفي أقل من ذلك صدقة وفي حلق الشارب حكومة عدل وقال مالك لا يجب الدم إلا بحلق كل الرأس وفي رواية عنه إذا حلق ما يتصل به ما طئة إلا ذى وهو أكثر من عشر شعرات وجب الدم وقال الشافعي يجب بحلق البهض كافي مسح الوضوء وهو أحد قولي أحمد والثاني كابي حنيفة ويجوز للحرم حلق شعر رأس الخلال وقلم ظفره ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز وعليه صدقة ولا يجوز للحرم أن يحلق شعر المحرم بالاتفاق فإن فعل فعله المحلوف دم وعلى الخالق نصف صاع ولو حلق رقبته كلها أو أبطنها أو أحدهما أو عانته لزمه دم ولو حلق محاجه لزمه صدقة عند أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة عليه دم وإن قص أطراف يديه ورجليه في مجلس واحد لزمه دم واحد وإن في أربعة محاسن فعليه أربعة دماء وقال محمد دم واحد ولو وطئ المحرم في الحج أو العمرة علمدا قبل التحلل فسد نسكه ووجب المضي في فاسده والقضاء على الفور بالاتفاق ولزمه بدنة عند الشافعي وأحمد وهو ظاهر مذهب مالك وقال أبو حنيفة إن وطئ في القبل أو الدبر ولو ناسيا أو مكرها إن كان قبل الوقوف فسد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه شاة وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجه وعليه بدنة وإن كان الوطء بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الأكثر فسدت ولزمه قضاءؤها وعليه دم وإن وطئ بعد طواف الأكثر لزمه دم ولم تفسد وليس عليه أن يفرق عن زوجته في القضاء عند أبي حنيفة والشافعي لكنه مستحب وقال مالك وأحمد يجوز به ويفارقها عند مالك وزفر إذا أحرم

وعند الشافعي اذا بلغ المكان الذي واقعها فيه ولو وطئ مرارا لا يلزمه الا الدم
الاول ان اتحد المجلس وان اختلف فبذنة الاول وشاة للثاني عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وقال مالك لا يلزمه بالوطء الثاني شيء وللشافعي قولان تحب كفارة ثانية
قيل بذنة كالاول وقيل شاة والأصح كفارة واحدة وقال محمد يكفيه كفارة واحدة الا
أن يكون كفر للاول وقال أحمد ان كفر للاول وجبت بالثاني بذنة ولو قبل أولس
بشهوة أو وطئ فيما دون الفرج لم يفسد حججه ولزمه بذنة وقال أبو حنيفة يلزمه
دم له قبل أولس بشهوة وان لم ينزل وقال مالك فسد حججه وعليه بذنة والقضاء
ولا شيء لو أنزل بنظر ولو الى فرج ولو استمنى فأنزل فعن أبي حنيفة يجب الدم وله
مراجعة وجهه عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز وليس له أن يعقد النكاح لنفسه أو
لغيره أو يوكل فيه بالاجماع فان فعل فالعقد باطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينعقد
﴿ فصل ﴾ واذا قتل المحرم صيدا أو دل عليه من قتله أو أعانه على قتله ولو
بالآلة وجب عليه جزاؤه وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله أو في
أقرب المواضع اليه ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت فذهب بالحرم وان شاء
اشترى بها طعاما تصدق به على كل فقير نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير
لا أقل من ذلك وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما فان فضل أقل من نصف صاع
تصدق به أو صام عنه يوما كاملا وهذا منذهب أبي حنيفة وقال مالك والشافعي
لا شيء على الدال والمعين حتى لو اشترك جماعة في قتله فعليهم جزاء واحد وقال
أبو حنيفة ومالك على كل واحد جزاء كامل ولا يزداد في السبع والفيصل
وغيرهما على الشاة وقال محمد والشافعي ومالك اذا كان للصيد مثل من النعم
لزمه مثله ففي النعامة ونحوها بذنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الطي والضبع
وأمنالها شاة وفي الأرنب ونحوه عناق وهي الأنثى من ولد المعز وفي البربوع
جفرة وهو قول أكثر الفقهاء وعن أبي حنيفة أنه من الحشرات والجفرة
أنثى المعز ما بلغت أربعة أشهر والحمام وما يجري مجراه يضمن بشاة عند الشافعي

وأحمد وقال مالك الجامة المسكية تضمن بشاة والمجذوبة من الحل إلى الحرم
تضمن بقيمتها وما هو أصغر من الحمام يضمن بقيمته بالاتفاق وبتعدد القتل بتعدد
الجزاء ولو شوى المحرم بيض صيداً أو جراد ضمنه ولا شيء عليه بأكله بعد ضمائه
وقال مالك يبيض سائر الطيور سوى الأوز والدجاج ميتة فإذا كسره المحرم
أو شواه أو أمر حالاً لا يبيح لأحد أكله وقشره نجس كسائر أجزائه
وفيه عشرة دية الأم ولو ضرب طيئة ونحوها فألقت جنيناً ميتاً وجبت قيمته
وان ماتت الأم فليس له قيمتها وقال مالك في الجنين كالببيض عشرة دية الأم فإذا
كان جزء الأثم عشرة أمهات، مثلاً ففي جنينها أو بيضها مد والحلال إذا
وجد صيداً من الحل إلى الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز إذ واجب على كل من دخل الحرم وفي يده صيد أن يرسله وإذا
كان الصيد غير مأكول ولا متولد من مأكول لم يحرم قتله على المحرم وقال
أبو حنيفة يحرم بالأحرام كل حيوان يرى متوحش بأصل الخلقة إلا الذئب فإنه
يجوز قتله ولا شيء فيه اتفاقاً وألحق الشافعي السبع والتمر والفهد به وظاهر
الرواية عن أبي حنيفة أن السباع كلها صيد إلا الذئب والكلب والمشهور عنه أن
السبع إذا ابتدأ بالأيذاء لا شيء يقتله ولا يجوز قتل الكلاب إلا العقور وقال
مالك لا بأس بقتل الكلاب الانسية ولا شيء بقتل الغراب اتفاقاً إلا غراب
الزرع المسمى بالنوحى والعقعى ولا يقتل حدة وحية وعقرب وفأرة وذباب
وبق وناموس وفراش وصرصار ونمل لكن يحرم قتل غير المؤذى واختلف
في القنفذ فمن أبي يوسف أنه نوع من الفأر لا شيء يقتله وعنه أنه كاليربوع فيه
الجزاء لما أفتى ابن عمر باباحة أكله وبه قال الشافعي وروى أنه من الجبابرة وبه
قال أحمد وتوقف فيه مالك ولا شيء في السنور البرى وقال محمد فيه الجزاء ولا
شيء في ابن عرس وقال أبو يوسف فيه الجزاء وفي الضب والسمور والسنجاب
والدلف والثعلب والأرنب الجزاء ولا شيء بقتل البرغوث والدم والقراد

والتملاء وأم أربعة وأربعين وأم حنين والوزع وأمثال ذلك وعن مالك في المحرم يقتل قرادة تصدق بقرعة أو تمرتين ولا تنزع القرادة من الدابة وقال الشافعي وأحمدوا كثر الفقهاء لا بأس بنزع القراد من البعير ومن قتل قملة من بدنه أو ثوبه أو ألقى ثوبه في الشمس لموت أو دل عليه أو ألقاها عن غيره تصدق بما شاء ويجب في الكثير نصف صاع والكثير ما فوق الثلاث أو العشرة والجراد كالقمل

﴿ فصل ﴾ ويجرم قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن بالجزاء عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة بقرعة وفي الصغيرة شاة وقال مالك لأشئ عليه سوى الحرم وقال أبو حنيفة إن قطع ما نبت بنفسه وليس مما ينبت الناس ضمن قيمته ويتصدق بها ولو نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان ضمن قيمتها لما لكها وأخرى لحق الشرع وإن كان مما ينبت الناس لاجزاء عليه ويجوز قطع اليابس من الشجر والحشيش وما ذهب بضرب خيمة ونحوها أو تلف به شيء ولا يجوز قطع حشيش الحرم لغير العلف والدواء عند الثلاثة فإن قطعه لذلك فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا الذخر وقال أبو يوسف كالشافعي وأحمد يجوز رمي حشيش الحرم وكل محظور يجب فيه كفارة فعلى القارن كفارتان عند أبي حنيفة وجزاء الصيد يجب ذبحه بالحرم وصدقته إلى مساكين الحرم عند الثلاثة وقال مالك الدم الواجب للأحرام لا يختص بمكان والتصدق متعين في أربعة أشياء ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع شجر الحرم وحشيشه ولا يجزئ الصوم بخلاف الحرم وعند الشافعي وزفر يجوز فيه الصوم

﴿ فصل ﴾ وإذا دخل مكة فلا فضل أن يدخلها نهارا وأن يغتسل لدخولها والأولى أن يكون الغسل بذي طوى وإن يدعو عند رؤية البيت ويرفع يديه في الدعاء وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة مؤكدة للدلالة فاقى في الأصح من منذهب أبي حنيفة وهو قول الشافعي وأحمد وعن أبي حنيفة أنه واجب وقال مالك إن تركه مطعما لزمه دم وشرط لصحته الطهارة وسترا العورة عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة ليس بشريط فن أحدث فيه توضأ وبنى وفي رواية للشافعي يستأنف
 وتقبيل الحجر والسجود عليه سنة وقال مالك السجود عليه بدعة ولا يستلم
 الركن اليماني ولا غيره عند أبي حنيفة وقال شعبة يقبله مثل الحجر الأسود وقال
 مالك يستامه ولا يقبله ولا يقبل يده بل يضعها على فيه وقال الشافعي يستامه بيده
 ويقبلها ولا يقبله وقال أحمد في رواه الحزقي عنه يقبله ولا يستلم الركن العراقي
 ولا الشامي بالاتفاق والزم سنة بالاتفاق وقال ابن الماجشون من المالكية
 انه واجب يلزم بتركه دم وهو المشي بسرعة مع تقارب الخطأ وهن الكتفين
 ويختص بالثلاثة الأشواط الأول والمشي بالسكون والوقار بالاربعة الباقية
 فلونسيه في شوطين مثلاً لا يرمل الا في الشوط الثالث فقط ولورمل في الكل أو
 ركة في الكل لاشئ ولوزجه الناس وقف حتى يجذف رجة والرمل أفضل من القرب
 بالبيت بغير رمل ومن السنة الاضطباع وهو ان يدخل ثوبه تحت أبطه اليمين
 ويلقيه على عاتقه الايسر فيبقى عضده اليمين مكشوفة ومحل من قبيل الطواف الى
 انتهائه وقبل انه من سنة الرمل وعن الشافعي أنه يضطبع من حين تجرده
 للإحرام وأنكره مالك وقال الاضطباع بدعة ويشترط للاضطباع والرمل أن
 يكون بعده سعي سواء كان في حج أو عمرة فن أراد تأخير السعي الى طواف
 الركن لا يرمل في طواف القدوم وطواف الافاضة ركن بالاتفاق فن تركه لا حج
 له وقال أبو حنيفة الركن أربعة أشواط والثلاثة واجبة تجبر بالدم ويشترط
 لصحته تقديم الاحرام والا فيكون نفلاً وتقدم الوقوف بعرفة والنية فلو طاف
 هارباً أو طالباً لغريم لم يجز وقال الشافعي يشترط نية الطواف ان لم يشمله
 نسك فان شمله بأن أحرم بالحج قبل دخول مكة أو أحرم بالعمرة من الحل لا يحتاج
 لنية ومن شروط صحة الطواف مطلقاً كونه وراء البيت فلو طاف خارج
 المسجد لا يجوز وأن تكون الكعبة عن يساره فلو جعلها عن يمينه أو استقبلها
 أو استديرها لم يصح طوافه عند الأئمة فعليه ان يرجع ولو من بلده وقال أبو حنيفة

عليه أن يعيده مادام بمكة والأفعليه دم كما لو ابتدأ الطواف بغير الحجر الأسود
ويجب أن يكون من وراء الحطيم والشاذروان فلو طاف من الفرجة لم يجز
اجتماعا ولو لم يعده لم يزد الدم عند أبي حنيفة ولو مشى على الشاذروان أجزأه عنه
الحنفية ولم يجزه عند الثلاثة في الأصح وأجمعوا على وجوب ستر العورة فلو
انكشف فيه ربع عضو لم يزد الدم عند أبي حنيفة والطهارة فيه من الحدث
الأكبر والأصغر واجبة عند أبي حنيفة بشرط عند الثلاثة فن طافه محدثا ولم يعده
في أيام النحر لم يزد دم كما لو طاف للصدر أو القدم أو العسرة جنباً ومن طاف
للقدم محدثا فعليه صدقة ولو ترك طواف الركن أو أكثره بقى محرماً أبداً وإن
رجع إلى أهله وإن ترك أقله يجبر بالدم عند أبي حنيفة وإن طافه جنباً ولم يعده
فعليه بدنة فإن أعاده في أيام النحر لاشئ عليه وإن أعاده بعدها لم يزد دم بالتأخير
وتسقط عنه البدنة عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة الإعادة محقة والأفلاح له
واختلف في وقت هذا الطواف فقال أبو حنيفة أول وقته طلوع فجر يوم
النحر فلا يصح قبله وينتهي وقت وجوبه بآخر أيام التشريق فن أخره إلى
الثالث لم يزد دم وقال الشافعي أول وقته من نصف ليلة النحر كالحلق ويمتد وقت
صحته إلى آخر العمر اتفاقاً ولا شئ على الخائض والنفساء بالتأخير عن أيام النحر
ولا يجوز النيابة فيه إلا لمعنى عليه عند الحنفية بخلاف الثلاثة والمشي في كل
طواف واجب عند أبي حنيفة إلا لضرورة فلو تركه من غير عذر أعاده والا
فعليه دم وقال الشافعي سنة وقال مالك واجب في الطواف الواجب سنة في
النفل وجاز فيه الكلام والقراءة أفضل وكرهها مالك والذكر بالمأثور أفضل
من القراءة بالاتفاق ويجب لكل أسبوع ركعتان عند أبي حنيفة ولا تجبر بالدم
ولا تسقط عن النمة بالموت فيجب الإيضاء بها والأشهر عن مالك أنها واجبة تجبر
بالدم وقال أحمد والقاضي عبد الوهاب أنها سنة وهو الراجح من مذهب
الشافعي وصحح أصحابه الوجوب وتسقط بالموت ولا تختص بزمان ولا مكان

حتى لو صلاها في وطنه بعد رجوعه صح وكره عند أبي حنيفة والشافعي وأدأوها في المسجد الحرام أفضل بل قيل انها تختص به وتستحب خلف المقام بالاتفاق ثم في السكعة ثم في الحجر ثم ما قرب من البيت ثم بقية المسجد وكرهها مالك في السكعة وظهرها وفي الحجر ولا تجزئ عنها المكتوبة ولا الراتبة وقال الشافعي تجزئ ولو طاف طوافين متواليين أو أكثر في وقت مباح كره عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكره إذا انصرف عن ترك ثلاثة أسابيع أو خمسة أسابيع أو سبعة وقال الشافعي لا يكره ويكفيه صلاة ركعتين ولا تكره الصلاة بعد الصبح والعصر عند الشافعي وقال مالك أن تراخي عن الصلاة أعاد الطواف فان لم يصل حتى تباعد عن مكة لزمه الدم ان كانتا طواف واجب وان كانتا لنفل لا يجب وان لم تباعد ولم تنتقض طهارته صلى الركعتين فقط وان انتقضت طهارته عمدا أعاد الطواف وصلى والاكثر من الطواف مستحب بالاتفاق والطواف أفضل من صلاة النافلة وخصه بعضهم بالاتفاق والصلاة تضاعف بمكة اتفاقا كل ركعة بمائة ألف ركعة وكذا جميع الأفعال والله أعلم

فصل في السجى واجب عند أبي حنيفة يجب بترك كله أو أكثره دم وقال مالك والشافعي انه ركن في الحج والعمرة وعن أحمد روايتان أحدهما واجب والأخرى مستحب وأجمعوا على انه سبعة أشواط والذهب من الصفا إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط آخر والبسداء من الصفا واجبة على الأصح من مذهب أبي حنيفة وقال مالك والشافعي وأحمد شرط وعن أبي حنيفة سنة فلا يعتد بالشوط الأول على الأول ويكره على الثاني والمشي فيه لمن ليس له عذر واجب عند الحنفية سنة عند العامة إلا أن مالك يقول ان ركب من غير عذر أعاد سعيه ان كان بمكة أو قريبا وإلا لزمه الدم والطهارة فيه ليست بشرط اتفاقا وإنما الشرط أن يقع بعد طواف معتد به والأولى كونه بعد طواف القدوم للقارن وبعد الاقضية للحاج والأشهر عن مالك وجوب تقديمه عند طواف القدوم إلا

لخائض أو نفساء أو مراهق فيؤخرونه للإفاضة وإن قدموه أجزأهم فإن أخره
غيرهم للإفاضة فالدم لازم خلافا لأشهب وتجب فيه النية بل يشترط فلو سعى
هارباً أو طالباً غريماً أو بقصد المسابقة لا يعتد به ولا بد من قطع جميع المسافة من
بطن الوادي إجماعاً فلو سعى من غير هذا الطريق ولم يصل إلى المروة لم يعتد به
والموالة فيه سنة عند الجمهور واجبة عند مالك فإن جلس في خلاله أو وقف
خفيفاً أجزأه وإن طال ابتداءً وجاز فيه الكلام والبيع والشراء والأكل
والشرب وغير ذلك ويسعى بين الميادين الأخضرين سعيًا حثيثاً وكان صلى الله
عليه وسلم رقى على الصفا حتى ينظر البيت ثم يستقبل القبلة ويرفع يديه فيحمد
الله ويدعو بما شاء ويكبر ويهلل ثم ينزل يمشى حتى إذا انصبت قدماه في بطن
الوادي هرولاً حتى ترى ركبته من شدة السعي ودأبه إزاره فإذا صعد مشى على
هيمته إلى المروة فيفعل عليها كما فعل على الصفا ويلبي الحاح في السعي عند
الحنفية لا المعتمر وندب الاضطباع في السعي عند الشافعية وكرهه عند غيرهم
وهنا كله للرجال وأما المرأة فلا ترقى على الصفا والمروة إلا إذا اختلا المحل من
الأجانب ولا نهرولاً ولا تجهز به لزوج ولا غيره

﴿فصل﴾ واتفقوا على أن الوقوف بعرفة أعظم أركان الحج ومن فاته الوقوف
فانه الحج ووقته من زوال شمس التاسع من ذي الحجة إلى قبيل طلوع فجر يوم
النحر وعن أحمد يدخل وقت الوقوف من فجر يوم عرفة وهو مخالف لجميع
الروايات وصح حج مجتاز فيه وهارب وطالب غريماً وجاهلاً بكونه عرفة وجنب
وحائض ومجنون ومغمى عليه وسكران إذا اشترط عند أبي حنيفة الكينونة فيه
ولو لحظة وقال مالك يشترط لصحة الوقوف أن يكون عالماً بأنها عرفات أو ينوي
الحضور بعرفة والشرط عند الشافعي أن يكون الواقف لاسقاط الفرض أهلاً
للعباد لا غمياً عليه ولا سكران ولا يشترط علمه بأنها عرفات لحج المجنون
كالصبي يقع نفلاً وكذا المغمى عليه ومد الوقوف إلى الغروب واجب عند أبي

حنيفة لمن وقف نهارا يلزم بتركه دم حتى لو نذبه بعيره قبل الغروب حتى خرج
عن حدود عرفة انزم الدم وللشافعي قولان أحدهما كأبي حنيفة والثاني أنه
مستحب وهو مذهب أحمد وقال مالك الوقوف جزأ من الليل فرض وجزأ من
النهار واجب فن وقف في النهار فقط لم يصح وقوفه وان اقتصر على الليل كفاه
وعليه دم وهو الأصح من مذهب أبي حنيفة والركوب والمشى في الوقوف سواء
عند أبي حنيفة وهو الراجح من قول الشافعي وقال مالك وأحمد الركوب أفضل
وهو قول قديم للشافعي وعرفة كلها موقف الا عرنة فليست من عرفات باتفاق
العلماء إلا في قول مالك ونمرة من عرفات عند الحنيفة وقالت الثلاثة ليست من
عرفات والتحقيق أن مسجد نمرة مبني على حدود عرنة وعرفات فن اقتصر على
الوقوف فيه لم يصح والأفضل أن يقف عند جبل الرحمة قرب الصخرات الكبيرة
السود ومن السنة أن ينزل بئرة قبل التوجه الى الموقف عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة ليس بسنة وإنما كان نزوله صلى الله عليه وسلم بئرة لاعتقاد قصدا والسنة
الخروج من مكة يوم الثامن الى منى فيبيات فيها الى الصباح واختلف في وقت
الخروج فقبل بعد طلوع الفجر وقبل بعد الزوال وهو أحد قول الشافعي وقبل
بعد طلوع الشمس وهو الأصح من مذهب أبي حنيفة والأفضل عند الشافعي أن
يكون وقت الضحى والراجح عند المالكية أن يخرج بقدر ما يدرك بها الظهر
في آخر وقتها المختار وقال الجزولي يخرج قبل الزوال بقدر ما يصل منى بعد
الزوال والاتفاق على أن يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ولا
فرق عند أبي حنيفة بين يوم الجمعة وغيره وقالت الثلاثة ان كان يوم الجمعة فليخرج
قبل فجره أو بعد صلاة الجمعة فلو خرج الى عرفات رأسا كرمه ذلك بالاتفاق ولا
دم عليه الا عند ابن العربي المالكي واذا بات بمضى فيخرج منها يوم التاسع بعد
شروق الشمس على جبل ثبير بالاجاع فلو ذهب قبل الشمس أو قبل الفجر أو
قبل الزوال لاشئ عليه سوى الاساءة ومن السنة أن يغتسل بعد الزوال ويأتي

مسجد نمرة ان لم ينزل به فيصلي الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة بأذانين ولا يجمع عند أبي حنيفة ومالك إلا في عرفة والمزدلفة وسبب هذا الجمع السفر عند الشافعي وأحمد والنسك عند أبي حنيفة ومالك فيسن في حق المسكن وغيره واشترط أبو حنيفة لصحة هذا الجمع حضور السلطان أو نائبه والاحرام في الصلاتين فلو صلاهما وحده أو صلى احدهما وحده أو بجماعة بدون السلطان أو صلى الظهر مع السلطان بغير احرام ثم أحرم وصلى معه العصر لا يجوز وقال صاحباه لا يشترط الجماعة فيهما ولا في واحدة منهما ولا وجود السلطان وإنما يشترط الاحرام في العصر وحدها وبه قالت الثلاثة ولا تصح الجمعة في عرفات ومعنى ومزدلفة عند كافة الفقهاء وقال أبو يوسف تصح بعرفات ثم ان كان الامام مسافرا قصر قولاً واحداً وأتم المقيدون وان كان مقيماً يتقون جميعاً وهو أصل الأقوال وقيل يقصر هنا وفي المزدلفة ومن السنة أن يخطب الامام قبل الصلاة خطبتين كالجمعة فإذا فرغ أقام فصلي بهم الظهر ثم أقام فصلي بهم العصر ولم يصل بينهما نافلة فان فصل بينهما كرهه وأعاد الأذان للعصر وقال محمد لا يعاد الأذان وقال مالك يؤذن للظهر ويؤذن للعصر وبه قال الشافعي وأحمد واختلف فقيل يؤذن اذا مضى صدر الخطبة أو معظمها وقال الشافعي يأخذ بالأذان في الخطبة الثانية فيكون فراغ الامام من الخطبة مع تمام فراغ المؤذن فيوصل الإقامة بالأذان وقال مالك يؤذن ويصلي قبل الخطبة واتفقوا على أن القراءة في هذه الصلاة سرية والخطبة المسنونة في الحج ثلاثة أو لاها يوم الزينة وهو السابع من ذي الحجة وهي خطبة واحدة من غير جلوس بعد صلاة الظهر في المسجد الحرام ويستحب للآفاق حضورها ثانيها يوم عرفة بعد الزوال كالجمعة وقال مالك كالعيد الثاني يعني يوم القر وهو ثاني يوم النحر بعد صلاة الصبح وهي خطبة واحدة تخطب يوم الزينة وقال زفر يخطب في ثلاثة أيام متوالية أولها يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة وقال الشافعي يخطب أربع

خطب يوم الزينة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول وهو الثاني عشر من ذي الحجة

﴿فصل﴾ والاقاضة مع الامام بعد الغروب الى مزدلفة سنة مع واجب والمبيت بمزدلفة سنة عند أبي حنيفة والوقوف بعد الفجر واجب فمن تركه لم يضر عندنا لزمه دم وقال مالك النزول بها واجب والمراد به حط الرحال قبل الفجر ولو تركه من غير عذر لزمه الدم وأما المبيت والوقوف فمستحبان وقال الشافعي والوقوف بعد الفجر سنة والمبيت بها واجب وقيل سنة وعليه المتون وقال الامام الليث انه ركن يفسد حجه بتركه ويدخل وقته عند الشافعي بعد النصف الثاني من ليلة العيد وعند أبي حنيفة من طلع فجر النحر الى طلوع الفجر فمن وقف قبل الفجر لم يضر أو بعد الشمس لا يعتد به ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر والوقوف عند جبل قزح سنة اجاعا والى الاسفار مستحب بالاتفاق ويستحب الغسل لها والافضل أن يدخلها ماشيا ويصلي العشاء من جمع تأخير بأذان واحد واقامة واحدة عند أبي حنيفة والتطوع بينهما مكروه فلو تطوع أو اشتغل بعمل آخر أعاد الاقامة وقال زفر بأذان واقامة من كمافي عرفات واختاره الطحاوي وبه قالت الثلاثة وعنه بأذانين ولم تجز المغرب في عرفات ولا في الطريق عند أبي حنيفة ومحمد بن فعل وجبت عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر فان لم يعد حتى طلع الفجر سقطت عنه الاعادة وأساء وقال أبو يوسف يجزئه ذلك مع الاساءة ولا اعادة عليه وهو مذهب الشافعي وأحمد وقال مالك في المشهور من نقر من عرفة مع الامام يجمع معه بالمزدلفة ومن وقف معه ولم ينقر لعذر يجمع في أي محل شاء ومن تأخر عنه اختيارا لا يجمع الا في المزدلفة ولو صلى كل صلاة لوقتها جاز ومن لم يقف مع الامام لا يجوز جمعه مطلقا بل يصلي كل صلاة في وقتها

﴿فصل﴾ واذا أسفر نفر الى منى قبل طلوع الشمس فاذا بلغ وادى محسر أسرع ان كان ماشيا او حرك دابته ان كان راكبا قدر رمية حجر فاذا دخل

منى ابتداء برى جرة العقبة وهو راكب وهذا الرمي واجب بالاتفاق يلزم بتركه دم
 وعن مالك انه ركن يفسد حججه بتركه ويدخل وقت هذا الرمي عند أبي حنيفة
 ومالك بطول فجر يوم النحر وعند الشافعي وأحمد بعد نصف ليلة النحر وعند
 أبي حنيفة ينتهي بطول فجر اليوم الثاني فلو أخره بعده لم يدم خلافاً لأبي يوسف
 ومحمد وقال مالك وأحمد ينتهي بغروب شمس النحر ويكون بعده قضاء عند مالك
 واختلف عنه في وجوب الدم وسقوطه والراجح الوجوب وقال الشافعي يجوز
 الى آخر أيام انتشار بقى الثلاثة مع الكراهة ولادم عليه واذا غربت شمس اليوم
 الرابع لا يصح الرمي أصلاً ووجب الدم اتفاقاً وأجمعوا على أن وقته المسنون بعد
 طلوع الشمس الى قبيل زوالها ومن السنة التقاط حصيات هذا الرمي من
 المزلفة اتفاقاً واختلف في الباقي ف قيل من الطريق وقيل من وادى محسر وهو
 الراجح عند الشافعية وقيل السنة التقاط الجمار كلها من المزلفة وأن تكون
 قدر حبة الفول المصري ويكره التقاطها من عند الجرة اتفاقاً ويكره أخذها من
 مال الغير وأن يكسر حجراً كبيراً منى ثم بالعقبة وهو عتبة أحجار ومنى
 بمتجسة ويندب غسلها إن شك رتيب سنة وقال الشافعي بغير الحجارة
 الثلاثة ويدخل فيه عند الشن السنة أن يقف بعد رمي اليماقوت والبلور في طهارتها ولا يجزى
 ذلك مما يسمى حجراً إلا الأوقد عشرين آية ويكره اللبن والخذف في طهارتها ولا يجزى
 ينطبع كالحديد والرصاص المروى عن أبي يوسف وأبو حنيفة في الذهب قبل تصفيتها
 ما كان من جنس النكبييه و بطونهم انحوا القرمذ كالحجر والطير والزرنج والكلاب
 والمغرة والنورة والسحل بقاء إن كان ولا بد مني والأحجار النفيل ونحوها مما لا يسمى
 والياقوت والياخش والرمل ثم يقف بعد رمي هذه منى ثم يقف منى ثم يقف منى ثم يقف منى
 واحدة كمالو رمي السكل رمية واحدة صلى الله عليه وسلم مقام حصاة واحدة ولا يجزى الزرنج والمالك
 عند مالك ولا المعادن كالخشب ولا البعر ولا الخشب ولا السنة أن يرمى من بطن الوادي يكبر مع
 اللؤلؤ بالاتفاق ولا البعر ولا الخشب ولا السنة أن يرمى من بطن الوادي يكبر مع

قال الشافعي بغير الحجارة
 الثلاثة ويدخل فيه عند الشن السنة
 أن يقف بعد رمي اليماقوت والبلور
 في طهارتها ولا يجزى ذلك مما
 يسمى حجراً إلا الأوقد عشرين
 آية ويكره اللبن والخذف في
 طهارتها ولا يجزى ينطبع كال
 الحديد والرصاص المروى عن
 أبي يوسف وأبو حنيفة في
 الذهب قبل تصفيتها ما كان
 من جنس النكبييه و بطونهم
 انحوا القرمذ كالحجر والطير
 والزرنج والكلاب والمغرة
 والنورة والسحل بقاء إن كان
 ولا بد مني والأحجار النفيل
 ونحوها مما لا يسمى والياقوت
 والياخش والرمل ثم يقف بعد
 رمي هذه منى ثم يقف منى
 ثم يقف منى ثم يقف منى
 واحدة كمالو رمي السكل رمية
 واحدة صلى الله عليه وسلم
 مقام حصاة واحدة ولا يجزى
 الزرنج والمالك عند مالك
 ولا المعادن كالخشب ولا البعر
 ولا الخشب ولا السنة أن يرمى
 من بطن الوادي يكبر مع

كل حصة فيكون بين الراي والجزة نحو خمسة أذرع ولا يكفي الوضع اتفاقاً ولا يجزئ الطرح عند الأئمة وقال أبو حنيفة يجزئ مع الكراهة كما يجزئ الرمي من غير بطن الوادي ويشترط أن يكون الرمي باليد إلا من عنده وأن يقصد المرمى وأصابته يقيناً أو قريناً منه ولو لم يرم أصلاً أو ترك أكثر السبع لزمه دم وبترك الأقل لكل حصة صدقة كفاي الفطرة ويقطع التلبية بأول حصة عند الثلاثة وقال مالك يقطعها بعد الزوال من يوم عرفة

﴿ فصل ﴾ المطاوب في يوم النحر أربع أشياء الرمي والذبح والحلق والطواف وهذا الترتيب واجب عند أحمد مستحب عند الشافعي وقال أبو حنيفة الترتيب بين الرمي والذبح والحلق واجب يجب دم بتركه وأما الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء وقال مالك لو طاف للفاضة قبل الرمي أو حلق قبله لزمه دم بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الحلق عن الذبح فإنه مندوب والذبح الواجب هنا دم التمتع والقران والهدي المساق وأما ذبح المفرد فإنه مستحب وأما الحلق فواجب بالاتفاق واحدة عند أبي حنيفة والتمتع كالحلق وهو أفضل للنساء والحلق أفضل للرجال الإقامة وقال زفر بأداء نمرة صار حلالاً يباح له كل شيء من محظورات الاحرام الثلاثة وعنه بأذانين ولم يجز غير محلل عند الحنفية وقال مالك إذا رمى جرة العقير محمد بن فعل وجبت عليه إلا النساء والصيد والطيب في قول والراجح أنه مكروه في إعادة وأساء وقال لا يحل بفعل اثنين من ثلاثة الرمي والحلق والطواف المذهب الشافعي وأحمد بن حنبل جميع الرأس أفضل واختلفوا في أقل الواجب به بالزكاة ومن وقف رأس وقال مالك كله أو أكثره وقال الشافعي يجزئ ثلاث شللات مع الألفي الخالق بالشق الايمن اتفاقاً على الأصح والمشهور عن أبي حنيفة بالشق لثلاثة ومن لا شعر برأسه يستحب امرأه الموسى عليه اتفاقاً وعن أبي حنبل طيب وعنه أنه لا يستحب ولا يجب ومن برأسه قروح إن أمكن اجراء الموسى عليه يجب والاسقط عنه وأما من لم

يُعيد آله أو حالقا بغير محرماً أبداً ومن كان شعره ملبداً أو مضافاً لا يجزئه إلا
الحلق ويستحب بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الأنافر ودفعها ثم
الأفضل أن يطوف للركن في يومه ذلك وهذا الطواف حل له كل شيء إجماعاً
﴿ فصل ﴾ وأما رمي الجمار الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة بسبع
حصيات من واجبات الحج بالإجماع ويكبر مع كل حصاة ويرفع صوته بها ويقدم
صلاة الظهر على الرمي ووقت هذا الرمي في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر
بعد الزوال فلا يجوز قبله على المشهور من قول الجمهور والوقت المسنون
فيهما من الزوال إلى الغروب ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكره وما بعد فجر
الرابع وقت لرمي الرابع أداء ولغيره قضاء عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي
وأحمد يكون أداء إلى غروب الشمس ولورمي جرة من الثلاثة أو جرتين رمي
التركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يكره له نحرهما وقال الشافعي
لا يجزئه ما لم يرم السكك على الترتيب وبه قال مالك ومحمد أيضاً ويبدأ بالجرة
الكبرى التي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بالعقبية فلو عكس أعاد عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا شيء عليه إذا الترتيب سنة وقال الشافعي وأحمدانه شرط وعن
محمد أنه متعين كقول مالك ومن السنة أن يقف بعد رمي الأولى فيطيل القيام قدر
إسراع قراءة سورة البقرة أو قدر عشرين آية ويكبر ويهمل ويتمتع ويندعو
ويرفع يديه إلى السماء وهو المروي عن أبي يوسف وبه قال الجمهور الغفير وظاهر
الرواية أنه يرفع يديه نحو منكبَيْه ويطونهما نحو القبلة وأنكر مالك رفع اليدين
في المشاعر وقال في الاستسقاء إن كان ولا يدمن الرفع فلا يجعل ظهورها إلى
السماء ويطونهما إلى الأرض ثم يقف بعد رمي الثانية مثل الأولى ثم يرمي جرة
العقبية ولا يقف عندها ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم رماها راكباً واختلف في
غيرها فقال أبو حنيفة ومحمد الركوب في السكك أفضل وقال مالك المشي في
السكك أفضل واختار الجمهور قول أبي يوسف ووفق بعضهم بين الروايات فقال

يرى العقبة يوم النحر ويوم النفر راكبا وبقيّة الأيام يرى السكك ماشيا ومن عجز
عن الرمي لا غناء أو صغر أو مرض جاز لغيره أن يرى عنه ولا دم عليه عند أبي
حنيفة وقال مالك يازم الدم والميت يعني ليالي الرمي سنة عند أبي حنيفة واجب
عند الثلاثة والواجب معظم الليل ولو تركه أو ترك ليلة واحدة لم يدم عند مالك
وقال الشافعي يجب مد في ترك ليلة ومدان في ليلتين ودم في الثلاثة فإن عجز عنه
صام عن كل ليلة يوما ويستغنى من ذلك الرعاة وأهل السقاية ويكره تقديم متاعه
إلى مكة وإقامته يعني كما يكره ذهابه إلى عرفة ومتاعه بمكة

﴿ فصل ﴾ والأيام المعدودات أيام التشريق بالاتفاق والمعلومات ثلاثة عند أبي
حنيفة ومالك أسكن قال أبو حنيفة يوم عرفة والنحر والأول من أيام التشريق
وقال مالك يوم النحر ويومان بعده وقال الشافعي وأحمد عشر ذى الحجة وعليه
أكثر الفقهاء

﴿ فصل ﴾ ونزول المحصب سنة عند أبي حنيفة مستحب عند مالك وقال الشافعي
ليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله واستظهر بعض الحنفية أنه سنة لأمرائه
الحج وذكري بعضهم أنه يقف على راحلته ساعة ويدعو

﴿ فصل ﴾ وطواف الصدر واجب بالاجماع ويسمى طواف الواجب وطواف
الوداع وهو واجب مستقل بنفسه عند الشافعي فيجب على كل من فارق مكة حاجا
أو غير حاج والمشهور عند كافة الفقهاء أنه من واجبات الحج فلا يجب على مكّي
ومن في حكمه ولا على المعتمر ولا على المحصر والمجنون وفاتت الحج وقال مالك
يستحب لمن أراد الخروج إلى موضع بعيد كالمواقيت سواء كان من نية العود
أم لا تخرج لحاجة أم لا ذكره كان أو أنثى حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا ولو غير
مميز في فعله عنه وعليه لادم بتركه على الأشهر من مذهب مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة إذا سافر الآفاق ولم يطفه فعليه أن يرجع فيطوفه ما لم يتجاوز الميقات فإن
جاوزه فعليه الدم وإن شاء رجع محرما بممرة فيطوف لها ثم يطوف للصدر ولا شيء

عليه بهذا التأخير ويجب الدم بترك أكثره مثل كاه ولو ترك أقله لزمه لكل
شوط صدقة كالفطرة ويسقط عن الحائض والنفساء أجماعاً ويستحب إيقاعه
عند ارادة السفر ويستحب التزام الملتزم والتضلع من ماء زمزم وينوي به الري
من العطش الا كبر يوم القيامة * وصلى الله على سيدنا محمد المظلل بالغيام

❦ خاتمة ❦

من تمام الفائدة وكال العائدة زيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم اذهى من أفضل
القرىات وأجل الطاعات وقال بعضهم زيارته صلى الله عليه وسلم واجبة على
المستطيع خبر من وجد نسخة ولم يزرنى فقد جفانى ورواه ابن عدى بلفظ من حج
البيت ولم يزرنى فقد جفانى وكره مالك وجماعة أن يقال زرنى قبر النبي صلى الله
عليه وسلم ولكن يقال سامنا على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى تجريد النية
زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لان في ذلك تعظيم قدره واجلاله وفي حديث أخرجه
الدارقطنى من جاءنى زائر الا نعمله حاجة الا زيارتى كان حقة اعلى أن أكون شفيها
له يوم القيامة وكره ذلك بعض الحنابلة وقال الاول أن ينوى زيارة مسجده عليه
الصلاة والسلام حديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدى هذا والمسجد الاقصى ويرده الاحاديث الدالة على درجة الوجوب
والاولى أن ينوى زيارة القبر الاقدس مع زيارة المسجد الانفس وقبور دان
الصلاة في بيت المقدس تعدل خمسمائة صلاة والصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم تعدل ألف صلاة والصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة والمراد
ببيت المقدس المسجد الاقصى وبمسجده صلى الله عليه وسلم ما كان في زمنه
والصحيح خلافه لحديث لومد مسجدى هذا الى صنعاء اليمن لسكان مسجدى
وذهب الطحاوى الى اختصاص المضاعفة بالفرائض وعليه فالنوافل في البيت
أفضل وذهب قوم الى أن النوافل كذلك والمراد بالمسجد الحرام جميع الحرم كما
هو مذهب أبى حنيفة والثورى وأحمد وابن حبيب من أصحاب مالك وحكاة

الساجي عن الشافعي والمعتمد أن الصوم والذكر والصدقة وسائر القرب
 تضاعف بالصلاة ومكة أفضل من المدينة ولم يرضه مالك وكره أبو حنيفة المجاورة
 بمكة ولا تذكره بالمدينة اتفاقا وفي الحديث غبار المدينة شفاء من الجنام وقد أفتى
 مالك فيمن قال تربة المدينة رديئة بضربة ثلاثين سوطا وأمر بحبسه وقال ما أحوجه
 إلى ضرب عنقه ونقل الشيخ عبد العتي النابلسي للمدينة مائة اسم من كتبها وحملها معه
 كانت شفاء من السخونة وقد أفردت فضائلها بالتأليف وأجمعوا على أن التربة
 التي ضمت أعظمه صلى الله عليه وسلم أفضل بقعة في الأرض والسماء * واختلوا
 في حرمها والراجح أنه لا جزاء في صيده ولا شجره فإذا توجهت إلى زيارة الحبيب
 فأكثري من الصلاة والسلام عليه مسدة الطريق وكلما ازدددتوا ازداد غراما
 وحنوا فإذا وقع بصرك على حيطانها ترجل إن استطعت والافامش عند دخولك
 أياها متعشعا معظما لحرمها ويستحب الاغتسال والاولى أن يكون من بئر الحرة
 التي في طريق الداخل من مكة فإن فاتك الغسل قبل الدخول فبعده أو نوضا
 والبس أنظف ثيابك وتطيب وادخل المسجد واقصد الروضة الشريفة فصل بها
 التحية * والروضة ما بين القبر والمنبر سميت بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين
 قبري والمنبر والقبور ولا أرى الروضة فقد كفر ثم انفض إلى القبر المكرم فاستقبله
 واستدبر القبلة مستحضرا جلاله هذا الموقف الملاحظ نظره السعيد الميك
 وسماعه كلامك ورده سلامك وتأمينه على دعائك وقل السلام عليك يا رسول الله
 السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الأمة
 جزاك الله أفضل ما جازي نبياء عن قومه ورسولا عن أمة أشهد أنك رسول الله
 حق وأنت بالمرأة الرسالة ونصحت الأمة وأوضحت الحجة وجاهدت في الله حق
 جهاده وأقت الدين وعبد الله حتى أنك اليقين صلى الله وسلم عليك وعلى
 أشرف مكان تشرف بمحاول جسدك المكرم فيه ثم قل يا سيدي يا رسول الله

نحن وفدك وزوار حرمك قد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة لنفوز
بشفاعتك إن الخطايا أنقلت ظهورنا وأنت الشافع المشفع فاشفع لنا عند ربك
أن يمتتنا على سنتك ويحشرنا في زمرة تلك اللهم شفعه فينا بجاهه عندك اللهم كما
بلغتنا في الدنيا بزيارته فلا تنحر منا في الآخرة رؤيته وارزقنا من إفقته برحمتك
يا أرحم الراحمين وزد ماشئت أو اقتصر ماشئت ثم بلغه سلام من أوصالك وادع
بما يحبك * ثم تقدم حتى نخاذي وجه الصديق فقل السلام عليك يا خليفة رسول
الله وثانيه في الغار جزاك الله عن أمة محمد خيرا واذكر ماشئت من فضائله ثم قل
سأل الله لنادوام حبك وقبول زيارتنا واعمالنا * ثم قف قبالة وجه عمر بن الخطاب
فسلم عليه كذلك وبلغه أيضا سلام من أوصالك ثم قف بين أبي بكر وعمر وقل السلام
عليكما يا حبيبي رسول الله وصاحبيه والقائمين بعده صلح المسلمين جزا كما الله
أحسن الجزاء ثم ادع لنفسك وأحبائك بما يلهمك الله تعالى * ثم قف قبالة وجه
النبي صلى الله عليه وسلم وسلم كالاول وقل اللهم هذا مهيض حبيك ومحل انعامك
فاجعلنا من خير وفدك فانك قلت وقولك الحق ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك
فاستغفروا والله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئنا سامعين
قولك طائعين أمرك مستغفرين لذنوبنا مستشفعين بنبيك اليك فاغفر لنا
وارحمنا انك أنت الغفور الرحيم * اللهم ان العرب الكرام اذا مات فيهم سيد
أعقبوا على قبره وان هذا سيد العالمين وأنت أكرم الأكرمين اعطني على قبره
بجاءه يا أرحم الراحمين وادع بما شئت والوقوف الاول للسلام والثاني للدعاء
وبعضهم يرى ان الاول يقف مستقبل الوجه الاكرم والثاني يقف عند رأسه
الشريفة ثم يستقبل القبلة ويدعو وبعضهم لم ير هذا العود وقال مالك في
المبسوط لا يرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم لكن يسلم ويمضي
ويستغنى من ذلك من جاء من سفر أو أراد قلنا كثرة السلام على المحبوب محبوب
وأكثر من النظر الى الحجرة الشريفة فانه عبادة واغتني الاعتكاف والصلاة

والدعاء عند اسطوانة عائشة وأبي لبابة والخنانية والمناظر الشريفة والمشاهد
اللطيفة كشهد العباس والازواج الطاهرات في البقيع وسيدنا حزة في أحد
وان تيسر لك الصعود وكل من شجره ولو من عضاه فقد ورد أحد على باب الجنة
فمن كل من بطنه حرم الله بطنه على النار ويستحب أن تأتى مسجد قباء وانوزيارته
والصلاة فيه وتبرك بالآبار وغيرها من الآثار واذا زرت القبور في البقيع أو غيره
فقل السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون آتس الله
وحشتكم ورحم غربتكم نسأل الله لنا ولكم العافية أنتم لنا فرط ونحن لكم تبع
اللهم اغفر لاهل البقيع وأولاهل هذه المقبرة ثم اقرأ الفاتحة وما تيسر من القرآن
واهد لها لليت أو لاموات المسلمين وقبورهم من دخل المقابر فقرأ يس خفف
عنهم يومئذ وأعطى حسنات بعددهم ومن قرأ آية الكرسي ادخل الله في كل قبر
نورا ورفع المقاريء درجة وادع لليت وغيره واختلف فيمن يبدأ بالزيارة فقل
بافضل القوم وقيل باول من يلقاه وعليه فيبدأ بزيارة العباس عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في البقيع لانه أول من يلقى الخارج من البلاء
ويحتم بقبر صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
جماهير العلماء وقيل يبدأ بعثمان بن عفان لانه أفضل
من هناك وقيل بأبراهيم بن سيد المرسلين
وقيل غير ذلك * وهذا آخر ما
أردناه والحمد لله ظاهرا
وباطنا على ما أولاه

﴿ تم طبع كتاب غنية الطالبين ﴾
(ويليهِ كتاب سفينة النجاة في معرفة الله وأحكام الصلاة)

كتاب

سفينة النجاة في معرفة الله وأحكام الصلاة للعالم
العامل حامل لواء أهل العيان وقطب الزمان
مربي السالكين الواصلين عمدة أهل
الفضل واليقين أبي المحاسن
مولانا السيد محمد القافجي
الحنفي الطرابلسي نفع
الله به النفع العام
على الدوام
آمين

(ويلهامهمات تكثر الحاجة إليها للمؤلف أيضا)

﴿ مبيعه ﴾

﴿ بمكتبة ملانزمه حضرة الشيخ محمد علي المليجي الكتبي ﴾
(بجوار الجامع الأزهر الشريف بمصر)

(طبع بمطبعة السمادة بجوار محافظة مصر)

﴿ سنة ١٣٣٠ ١٩١٢ م ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فرض معرفته على العباد * وفقه في دينه من أراد به السعادة
والارشاد * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه إلى يوم المعاد *
(وبعد) فيقول راجي فيض مولاه الوفي * محمد بن خليل القاوقجي الحنفي *
آنسه الله في حلول رمسه * وأكرمه وأحبابه بشهود أنوار قدسه * هذه
سفينة النجاة * في معرفة الله وأحكام الصلاة * سألتها بعض الأصحاب * سلك
الله بنا وبه طرق الصواب * أرجو من الله قبولها * وإلى أعلى الدرجات وصولها
انه مولى كل شيء وموليّه * وحافظ كل شيء ومعليه (اعلم) أيها الأخ الرحيم *
وفقني الله وإياك بالله ناية إلى صراط مستقيم * أنه يحب على كل مكاف أن يعرف
ما يحب الذات الله تعالى وما يستكمل وما يجوز * وكذا الملائكة الكرام *
والرسل عليهم الصلاة والسلام * وحقيقة المعرفة عقد القلب الموافق للواقع
بدليل كالجزم بأن الله موجود بدليل وجود هذه الخواصات * فان اعتقد أن
الله موجود ولم يعرف الدليل في إيمانه خلاف * فمما يحب الله تعالى (الوجود)
أي بأن تعتقد بأن ذات الله محقة ثابتة الوجود بحيث لو كشف عنا الحجاب
لأيناهما * ويستكمل عليه تعالى ضد ذلك وهو العدم * والدليل على ذلك حدوث
العالم وكل حادث لا بد له من محدث * وجود أخبرتنا الأنبياء أن اسمه الله ويجب له
تعالى (القدم) أي بأن تعتقد بأن الله لا ابتداء لوجوده * ويستكمل عليه تعالى

الحدوث * لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث لأن
كل حادث لابد له من محدث فيؤدي ذلك إلى عدم الألوهية لأن الله يتوقف
وجوده على وجود آلهة قبله لانهاية لها وجود ما لانهاية له محال والمتوقف على
المحال محال فالحدوث عليه تعالى محال وإذا استحال حدوثه وجب قدمه ويجب
له تعالى (البقاء) أي بأن تعتقد بان الله لا آخ لوجوده * ويستحيل عليه حصول
الفناء * والدليل على ذلك انه لو لم يجب له البقاء لأمكن أن يلحقه العدم ولو أمكن
أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم فيلزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز
عليها الوجود والعدم وكل ممكن حادث والحدوث على الله محال ويجب له تعالى
(الخالف للحوادث في ذاته وصفاته وأفعاله) أي بأن تعتقد بان ذاته تعالى لا تشبه
الذوات ولا صفاته تشبه الصفات ولا أفعاله تشبه الأفعال * ويستحيل عليه المماثلة
للحوادث بأن تكون ذاته كالذوات تأخذ مقداراً من الفراغ أو تصف
بالاعراض كالبياض أو تكون في جهة كال فوق وال تحت واليمين والشمال والخلف
والأمام أو تكون لها جهة كالأعلى والأسفل أو تحل بمكان أو تقيده زمان أو تصف
بالصغر أو الكبر أو المتوسط أو النور أو الظلمة أو تصف بأوصاف الحوادث
كقدرة حادثة وعلم حادث أو تصف بالاعراض بالأفعال كإيجاد زيد مثلاً والأحكام
كإيجاب الصلاة فهذا كله يستحيل عليه تعالى * والدليل على ذلك أنه لو شابه شيئاً
منها ولو من بعض الوجوه لكان حادثاً مثلها والحدوث عليه تعالى محال ويجب له
تعالى (قيامه بنفسه) أن بأن تعتقد بان ذاته تعالى لا تحتاج إلى محل تقوم به لانها
ذات لا صفة وقيام الذات بالذات محال ولا تحتاج إلى موجد يوجدها * ويستحيل
عليه تعالى ضد ذلك وهو أن يكون سبحانه صفة تقوم بذات أو يحتاج إلى فاعل
يوجد به * والدليل على ذلك أنه تعالى لو احتاج إلى شيء لكان حادثاً والحدوث عليه
محال ويجب له تعالى (الوحدانية) في ذاته وصفاته وأفعاله أي بأن تعتقد بان الله فرد
في ذاته فلا نظير له ولا شبيه ولا مثل ولا ثاني له في صفاته فليس له عامان مثلاً ولا

قدرتان وليس لأحد صفة كصفاته ولا ثاني له في أفعاله * ويستحيل عليه تعالى ضد
 ذلك وهو كونه من كيان ذاته أو له نظيراً أو شبيه أو مثيل أو له قدرتان مثلاً أو لأحد
 قدرة مثل قدرته مثلاً أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال كالحرق
 النار وقطع السكين فن اعتقد أن النار تحرق بذاتها أو السكين تقطع بنفسها
 فهو كافر ومن اعتقد أنها تحرق بقوة خلقها الله فيها فهو فاسق وفي كفره قولان
 ومن اعتقد أن لا تأثير لشيء بل المؤثر هو الله لكن بالآلة لازم العقل في وجوده
 النار وجد الحرق فهو جاهل وربما جره ذلك إلى الكفر ومن اعتقد أن المؤثر
 هو الله حقيقة والأسباب مجازاً ويعتقد صحة التخلف كان يوجد السبب العادي
 كالاكل ولا يوجد السبب الذي هو الشبع كما وقع لسيدنا إبراهيم فانه قد وجد النار
 وما وجد الحرق وكذلك سيدنا اسمعيل فانه وجد السكين وما وجد القطع ونحو
 ذلك فهذا هو المؤمن الناجي * والدليل على وجوب الوحدة أنه تعالى واستحالة
 التعدد أنه لو لم يكن واحداً في ذاته وصفاته وأفعاله لزم أن لا يوجد شيء من
 الكائنات لأنه لو أمكن وجود إلهين مثلاً فلا يخالو إيماناً يتفقاً أو يختلفان اتفقاً
 على وجود زيد مثلاً فلا يخالو إيماناً يوجداه دفعة واحدة أو يوجداه أحدهما أولاً
 والآخر بعده فإن أوجداه دفعة لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وإن أوجداه
 الأول ثم الثاني لزم تحصيل الحاصل وإن اختلفا بان يرد أحدهما وجود شيء والآخر
 عدمه فلا يخالو إيماناً ينفذ امر أحدهما أولاً وحينئذ يلزم عجزهما لأنه ما جاز على
 أحدهما جاز على الآخر لأنه مثله فثبت أن الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ويجب
 له تعالى (القدرة) وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى فهي الممكن للوجود والعدم
 ويجب له تعالى (التكوين) وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بها الإيجاد والاعدام
 ويجب له تعالى (الارادة) وهي صفة أزلية تقتضي ترجيح أحد الأمرين من الترتل
 والفعل بالوقوع على طبق العلم ويجب له تعالى (العلم) وهو صفة أزلية تتعلق
 بالموجودات والمعدومات على وجه الاحاطة ويجب له تعالى (الحياة) وهي صفة

أزلية مغايرة لذاته تعالى لا تسفل عنها ولا يعلم حقيقة ذلك إلا هو * ويستحيل عليه تعالى اضداد هذه الصفات العجز وعدم التكوين والكرهه والجهل والموت * والدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يتصف بهذه الصفات لا تصف بضدها ولو اتصف بضدها لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث وهو باطل للمشاهدة ويجب له تعالى (السمع * والبصر) وهما صفتان قديمتان قائمتان بذاته تعالى بغير جارحة تنكشف بهما الاصوات والنوآت ويجب له تعالى الكلام الأزلي القائم بنطقه تعالى المنزه عن التقدم والتأخر واللحن والاعراب والحروف والاصوات * ويستحيل عليه تعالى الصمم والعمى والبكم * والدليل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع (وأما الجائز) في حقه تعالى ففعل كل ممكن كخلق السماء والأرض والجنة والنار ووجود زيد وسعادة عمرو وبعثة الرسل ونحو ذلك أو تركه فهو بالنسبة إلى الله تعالى جائز لا واجب ولا مستحيل بل يجوز فعله وتركه * والدليل على ذلك أنه لو وجب عليه تعالى شيء من ذلك أو استحال عليه شيء عقلا لكان مقهورا على فعل هذا الشيء أو تركه لأنه لم يفعل له أو يتركه إلا سكونه واجبا عليه أو مستحيلا ولو كان مقهورا لكان عاجزا ولو كان عاجزا لما وجد شيء من المخلوقات وهو باطل للمشاهدة

فصل * ويجب في حق الرسل (الصدق) ويستحيل عليهم الكذب * والدليل على ذلك تصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منه تعالى منزلة قوله صدق عبدي ويجب لهم (الأمانة) ويستحيل عليهم الخيانة ولو قولا * والدليل على ذلك أن الله أمر نبالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم فأولوا خانوا لما أمرنا الله بالاقتداء بهم لقوله تعالى إن الله لا يأمر بالفحشاء ويجب لهم (التبليغ) للخلق ويستحيل عليهم السكتان لأنه من جملة الخيانة ويجب لهم (القطانة) ويستحيل عليهم البلادة * والدليل على ذلك أن الله أخبرنا بأنهم أقاموا الحجج على الخصماء وذلك لا يكون من البلد بل من القطن الخادق وبما يجب الايمان به أنهم معصومون من الكبائر

والصغار ولوسهوا ولوقبل النبوة (ويجوز) في حقهم ما هو من الصفات البشرية كالأكل والشرب والنكاح والمرض وكل صفة لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلمية عند الله تعالى

﴿فصل﴾ ويجب معرفة خمسة وعشرين نبيا على التفصيل وهم محمد صلى الله عليه وسلم وإبراهيم وموسى وعيسى ونوح وهؤلاء أولو العزم منهم وفضلهم على هذا الترتيب واسماعيل واسحاق ويعقوب ويونس ولوط وداد وسليمان ويوسف وهارون وزكريا ويحيى وإلياس واليسع وصالح وأدريس وهود وشعيب وذو الكفل وأيوب وآدم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويجب الإيمان بالله أنبياء ورسلا مبشرين ومنذرين لأنهم عددهم أولهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم (ويجب) الإيمان بأنه تعالى أنزل كتابا لنعلم عددها الأربعة يجب الإيمان بها تفصيلا قرآن محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفضلها وناسخ لجميعها ونورا موسى وأنجيل عيسى وزبور داود ويجب الإيمان بالله ملائكة بالغون في الكثرة لأنهم عددهم ذوات ثلث ورباع سفر الله صادقون فيما أخبروا به لا يعضون الله قط ليسوا بالكورولا إنان فن وصفهم بالانوثة كفر ومن وصفهم بالكورة فسق (ويستحيل) عليهم الأكل والشرب والنكاح وما هو من الصفات البشرية إلا الموت فإنه جائز عليهم ويتشرون مع الإنس والجن ولا يتحاسنون على المعتمد وأفضلهم جبريل ثم ميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وهؤلاء يجب الإيمان بهم تفصيلا وكذا رضوان وملائك ومنكبر ومنكبر

﴿فصل﴾ ويجب الإيمان بأن محمد صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات من الإنس والجن والملائكة والفرش والعرش والكرسي وأنه النبي العربي القرشي المبعوث رحمة للعالمين وكافة الخلق أجمعين مولده مكة وهجرته إلى المدينة وقبره فيها وإن البقعة التي ضمت أعظمه صلى الله عليه وسلم أفضل بقعة في الأرض

والسما حتى عرش الرحمن تبارك وتعالى (ويجب) الايمان بان الله أخرجه طاهرا
 مطهرا من لدن آدم الى أبويه عبد الله وآمنة ولا يشترط معرفة أبيه عندنا (ويجب)
 الايمان بانه كان أبيض اللون مشربا بالحجرة أفرغ الله عليه الجمال وستر جماله
 بجلال (ويجب) الايمان بما أخبر به صلى الله عليه وسلم من أمر المعراج وعلامات
 الساعة كقصة الدجال ونزول عيسى عليه السلام وطول الشمس من مغربها
 وظهور الدابة وأهوال القيامة من البعث والحشر وطول الوقوف ودنو
 الشمس من رؤس الخلائق والحساب والعتاب واعطاء الكتب باليمين للؤمنين
 وبالشمال ووراء الظهر للكافرين ووجود الميزان ذات الكفتين واللسان ووزن
 الأعمال ووجود الصراط والمرور عليه ونعيم الجنة وعذاب النار والقبر ونحو ذلك
 (ويجب) الايمان بشفاعته صلى الله عليه وسلم العامة والخاصة والورود على حوضه
 الشريفة ومن شرب منه لا يظمأ أبدا وشفاعة الانبياء بعده ثم العلماء ثم الشهداء
 ونؤمن بان الله استوى على عرشه استواء يليق بجلاله وأننا نراه يوم القيامة بلا
 كيف ولا جهة وهذا أكبر النعم ويجوز تخلف الوعيد ولا يجوز تخلف الوعد
 ومن مات مصرعا على معصية فأمره مفوض الى الله تعالى ومن ارتكب كبيرة
 لا يكفر إلا ان استحلها

﴿ فصل ﴾ ويجب الايمان بأفضلية أبي بكر الصديق على الخلق بعد الانبياء ثم
 عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب ثم بقية العشرة ثم
 أهل بدر ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان وعائشة أفضل من خديجة على المعتقد
 ومريم أفضل نساء زمانها ولم تكن من الانبياء ولا غيرهما على الصحيح ويجب
 تقليد أحد المذاهب الاربعة لا غير والله أعلم وهذا ما يجب معرفته على كل مكاف
 ولا يندر عاقل بالجهل

﴿ فصل ﴾ في أحكام الطهارة سبب وجوبها لا يحل فعله إلا بها فرضا كان أو
 غيره كالصلاة ومس المصحف ويجوز التطهير بماء السماء والأودية والعيون

والآبار والبحار والثلج المذاب بحيث يتقاطر وماء زمزم بلا كراهة وإن مات فيه غير دموى كزنبور وعقرب وبق وقل ومأى المولد ولو كلب الماء وخزيره وكذا لو مات خارجه وألقى فيه وينجس الماء القليل بموت نحو البط والأوز وبغيره أحد أو صافه من لون أو طعم أو ريح ينجس الكثير ولو جاريا والجارى ما يذهب بقبته وما كان عشرين في عشرين كالجارى وما زال طبعه بسبب طبع كعرق أو اعتصر من شجر أو ثمر أو استعمال لأجل قربة أو رفع حدث كوضوء محدث ولو للبرد طاهر غير مطهر لحدث وكذا ما تغير من كثرة الأوراق بأن خرج عن بركته وسيلانه وإذا اختلف مطلق بمائع لا وصف له كالماء المستعمل فإن كان المطلق أكثر جاز وإن بالعكس أو استويا لا والغلبة في مائع له ثلاثة أوصاف كاخل بظهور اثنين منها وإذا كان له وصفان كاللبن بظهور أحدهما وإذا كان له وصف واحد كما البطخ بظهوره

﴿ فصل ﴾ يجب الغسل عند خروج من منفصل من مقره بشهوة ولو حكما كحتم وإن لم يخرج من رأس الذكر بلذة وشريطة أبو يوسف وبقره يفتى في ضيف خاف ربة أو استحيى * وعند ابلاج حشفة آدمى أو قدرها من مقطوعها ولو بمحائل توجد معه الحرارة في قبل أو دبر آدمى حتى مشتهى على الفاعل والمفعول ولو كانا مكافين ولو أحدهما مكافا فعليه فقط سواء أنزل أم لا * وعند انقطاع حيض ونفاس * وعند رؤية مستيقظ منيا وإن لم يتذكر الاحتلام إلا إذا علم أنه منى أو شك أنه منى أو ودى أو كان ذكره منتشر قبل النوم فإنه لا غسل عليه إلا إذا نام مضطجعا أو تيقن أنه منى أو تذكرا حاما ويجب للميت ومن أسلم جنبا أو حائضا ويسن بصلاة الجمعة وعيد ولاجل احرام ووقوف عرفة * ويندب لمن بلغ بالسن ومن أسلم طاهرا ولجنون أفاق وكذا المغمى عليه وعند حجامته ودخول مكة والوقوف بزدلفة ولصلاة كسوف وخسوف واستسقاء وظامة وريح شديدة وكذا لدخول المدينة المنورة

﴿فصل﴾ فرض الغسل ثلاثة المضمضة ويكفي الشرب عباً والاستنشاق وتيميم البدن في غسل السرة والشارب والحاجب والشعر المتلبد وبشرة المحمية ولو كثرة وتغسل فرجها الخارج وكفى بل أصل صغيرتها فالولم يتبل بحجب نقضها ويجب تحريك الخاتم والقرط الصغير لذلك ولا غسل ما فيه حرج كمين وان اكتحل بكحل نجس ونقب انضم ولا داخل قلقة بل يندب* وسننه البداءة بغسل يديه الى الرسغين وفرجه وان لم يكن به خبث ونجاسة ان كانت على يده ثم يتوضأ وضوء الصلاة ويؤخر غسل رجليه ان كان في مستنقع الماء ثم يفيض الماء على يده ثلاثاً مستو عباباً ثانياً بمسكبه الأيمن ثم الأيسر ثم برأسه ثم على بقية بدنه ويندب ذلك وصح نقل بلة عضو الى آخر بشرط التقاطر

﴿فصل﴾ وأركان الوضوء أربعة* غسل الوجه مرة وأقله قطرانان وهو من سطح الجبهة الى منبت الاسنان السفلى طولا وما بين شحمتي الاذنين عرضاً ويجب غسل الملاقى وما يظهر من الشفة عند انضمامها وما بين العذار والاذن لاباطن العينين والانف والقدم وأصول شعر الحاجبين وونيم ذباب للحرج* والثاني غسل اليدين مع المرفقين* والثالث مسح ربيع الرأس من أى جانب ولو باصابة مطر أو بلل باق بعد غسل ولو أدخل رأسه الاناء وهو محدث أجزأه ولم يصر الماء مستعملاً وان نوى* والرابع غسل الرجلين مع الكعبين والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب القدم وغسل جميع المحمية فرض عملاً ويجب غسل بشرة لم يسترها الشعر ولا يعاد الوضوء ولا بل المحل بحلق رأسه ولحيته وكشط جاده وكذا لو كان على أعضاء وضوءه قرحة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل ما تحتها وان تألم بالزعر ومن في أعضائه شقائق غسله ان قدر والامسحه والا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيميم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع والله أعلم

﴿فصل﴾ وسننه أربعة عشر البداءة بالنية والتسمية وغسل اليدين

الظاهر تبين الى الرسغين والسواك وتدابيره كما بهما وكونه ليماسنويا
بلا عقد في غلظ الخصر وطول شبر ويستاك عرضا لا طولا ولا يقبضه فانه
يورث الباسور ولا يصح فاه يورث العمى وغسل الفم بماء ثلاثة والأنف ببياض
الماء المارن بماء جديدة والمبالغة فيهما لغير الصائم وتخليل اللحية لغير المحرم بعد
التلثيث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل أصابع اليدين بالتشبيك والرجلين
بخصصر يده اليسرى وتلثيث الغسل ومسح كل الرأس مرة وأذنيه ولو بمائه
والترتيب والولاء والدلك

﴿ فصل ﴾ ومستحبه التيامن في اليدين والرجلين ومسح الرقبة بظاهر اليدين
لا الخلقوم ومن آدابها استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وادخال
خصصره المبالغة صاح أذنيه عند مسحهما وتقديمه على الوقت لغير المعذور
وتحريك الخاتم والقرط الواسعين وعدم الاستعانة بالغير وعدم التكلم بكلام
الناس إلا الحاجة تفوته والجلوس في مكان مرتفع والجمع بين نية القلب وفعل
اللسان والتسمية عند كل عضو والدعاء بالوارد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بعده وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين ومن المتطهرين وان يشرب
فضله مستقبل القبلة فائما وأن يقرأ سورة القدر ويكره لطم الوجه بالماء
والاسراف وتلثيث المسح بماء جديد ومن منهياته التوضؤ بفضل ماء المرأة أو في
موضع نجس

﴿ فصل ﴾ وينقضه خروج نجس وغيره مثل ريح وحصاة ودودة من دبر لا من
قبل ولا من جرح أو أذن أو أنف أو لحم سقط منه والمخرج بعصره والخارج بنفسه
سيمان في النقض وفي ملاء الفم سواء كان من صفراء أو سوداء أو طعماء أو ماء لا
من بلغم ومجمع متفرق القى ويجعل كتي واحد وينقضه دم مائع من جوف أو فم
غلب على البصاق أو ساواه للاحتياط وكذا القيح وعلفه مصت عضوا وامتلأت
من الدم وكذا القراد ان كان كبيرا ونوم مضطجع ومتورك وانحاء وجنون

وسكر وقهقهة مصل صلاة كاملة ومباشرة فاحشة بتماس ولو بين المرأتين ولو بلا بلل على المعتد ولو حشا ذكره بنحو قطة أن ابتل الطرف الظاهر نقض والا لا وكذا الدبر ولو أدخل أصبعه في دبره فإن غيها أو أدخلها عند الاستنجاء بطل وضوؤه وضومه ولو خرج دبره من البواسير أن أدخله بيده انتقض وإن دخل بنفسه لا

﴿ فصل ﴾ من عجز عن استعمال الماء لبعده أربعة آلاف ذراع أو لم يرض يشتم أو يمتد بغلبة الظن أو قول حاذق أو خاف أن يتحرك أو يردم لك الجانب أو يمرضه ولو في المصر إذا لم تكن له أجرة حمام أو خاف عدواً كخية أو سبع أو حرس غريم أو خاف على ماله ولو أمانة أو عطشا ولو لأكليه أو يحججه أو يرقق القافلة أو عديم آلة طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشاتيم مستوعبا وجهه فلو ترك شعيرة أو وتره منخره لم يجز ويده مع مرقبيه فينزع الخاتم والسرار والأقطع بمسح بضر بتين ولو من غيره ولو حرك رأسه وأدخله في موضع الغبار بنية التيميم جاز وصح بكل ما كان من جنس الأرض وهو لا يكثر ولا ينطبع كالتراب والرمل والحجر ولو مغسولا ونحو قلة وزير غير مدهون بخلاف ما يكثر أو يرقق أو ينطبع أو يلين كالشجر والخبث والرصاص والفضة والزجاج ونحو ذلك

﴿ فصل ﴾ وركن التيميم شيان * الضربتان * والاستيعاب وشروط ستة * النية * والمسح * وكونه بثلاثة أصابع فأكثر * والصعيد * وكونه مطهرا * وفتح الماء * وسننه ثمانية الضرب بباطن كفيه وأقبلهما وأدبارهما ونفضهما وتفرج أصابعه والتسمية والترتيب والولاء * وناقضه ناقض الأصل وقدرة على ماء كاف لظهره ولو مرة مرة فضيل عن حاجته ومرو رناعس على ماء كاف كسقي قط ولو نسي الماء في رحله وتيمم وصلى لأعادة عليه وأما لو نسي فباء الماء أعاد ويجب عليه قدر ثلاثمائة ذراع من كل جانب إن ظن قربه والا لا ويطلبه من رقيقه فإن منعته ييمم وإن لم يعطه إلا بشئ مثله أخذه والا لا ونسب إلى رجليه آخر الوقت

المستحب تأخيرها وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وخوف فوت صلاة جنازة أو عيـد لا لفوت جمعة ووقت وفاقد الطهورين يؤخر عنده وقال يتشبه بالمصلين وجوباً فيركع ويسجدان وجد مكابياً بيسا والابوي قائماً ثم يعيد ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا يعيد ولو كان أكثر أعضاء الوضوء مجروحاً أو به جدرى تيمم وبهكسه يغسل الصحيح ويمسح الجريح وإن استوى يغسل الصحيح ومسح الباقي ومن به وجع رأس لا يستطيع مسح مسحه محدثاً ولا غسله جنباً سقط عنه المسح والغسل

﴿ فصل ﴾ في المسح على الخفين شروط المسح ثلاثة كونه ساتراً للقدم مع الكعب وكونه مشغولاً بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخاً * وفرضه قدر ثلاثة أصابع اليد أصغرهما طولا وعرضاً من كل رجل والسنة أن يخطه خطوطاً بأصابع يديه مفرجة قليلاً يبدأ من أصابع رجليه ويمدهما إلى أصل الساق وصح المسح ولو امرأة لا جنباً إن لبسهما على وضوء تام عند الحدث بوم أو ليلة لمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر وابتداء المدة من وقت الحدث والخرق الكبير وهو قدر ثلاث أصابع القدم الأصغر يمنعه وتجمع الخروق في خف واحد وأقل خرق يجمع لينع المسح ما تدخل فيه المسئلة وينقضه ناقض الوضوء ونزع خف واحد ومضى المدة أن لم يتخش ذهاب رجليه من البرد وخرج أكثر القدم وغسل أكثر الرجل فيه

﴿ فصل ﴾ في الاستنجاء صح بنحو حجر منقوكره بعظم وطعام وروث وآجر وخزف وزجاج وثني محترم كقرقة ديباج وفخم وعلف حيوان وليس العدد فيه بمسنون والغسل بعده سنة وبجب الغسل إن جاوز النجس المخرج وكان المتجاوز قدر اللذم وإذا أصاب المخرج نجاسة من غيره لا يظهر إلا بالغسل ويستنجي الرجل بأوسط أصابعه والمرأة برؤوس أصابعها ويلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ولا يجوز زله الشروع في الوضوء حتى يطعم أن يزواله

﴿ فصل ﴾ في أحكام الصلاة وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس * والظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه عند أبي حنيفة وعندهما مثله سوى في الزوال والايسر في معرفة الزوال أن يقوم الرجل مستقبلاً القبلة فإذا صارت الشمس على حاجبه الايمن فقد زالت * والعصر منه الى الغروب * والمغرب منه الى غيباب الشفق وهو الحرة عندهما واليباض عنده * والعشاء منه الى الصبح والمستحب الابتداء في الفجر بالسفار والختم به الاحاج بمزدلفة وتأخير ظهر الصيف والعصر صيفاً وشتاءً ما لم تتغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل بالشتاء ما لم تنقته الجماعة ونادب تعجيلها صيفاً والتأخير الى النصف مباح والى النصف الاخير مكره ونادب تأخير الوتر لما يثق بالانتباه وتعجيل ظهر الشتاء والعصر في يوم عيم وكراهة صلاة ولو على جنازة وسجدة تلاوة وسهو مع شروفي واستواء وغروب لافضاء فائتة ولو تراوسجدة تلاوة وصلاة جنازة بعد صلاة فجر وعصر وكراهة تطوع عند اقامة صلاة الاسنة الفجر وعند مدافعة الاخبثين أو الریح ووقت حضور طعام وكل ما يشغل البال عن أفعالها ويغسل بخشوعها (وتكره) في طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن وادومعاطن ابل وبقر وغنم واصطبل دواب وطاحون وكنيف وسطوحها * والأذان والاقامة سنتان مؤكدتان للفرائض في وقتها ولو قضاء وكراهة تركهما للسافر ولو منفردا ومن سمع الاذان ولو جنباً يجب كفالتة الا في قوله حي على الصلاة حي على الفلاح فيقول وفي قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان ويقطع قراءة القرآن ومن سمعه من جهات فعليه اجابة مسجده ومن دخل المسجد والمؤذن يقيم قعد الى قيام الامام في مصلاه

﴿ فصل ﴾ في شروط الصلاة التي تتقدمها ستة طهارة البدن من حدث وخبث والثوب فلو شرع في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة أقل من الدرهم ان كان مقتدياً وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك الامام أو جماعة أخرى فانه يقطع وان

كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى في صلاته وقدر الدرهم مثقال
 فيها له جرم ومقدار عرض الكف فيما لا جرم له وطهارة المسكان من الخبث والمراد
 موضع القدمين والسجود وسائر العورة وهي ما تحت سرة إلى ما تحت ركبته
 ولا يضر نظره اليها من جيبه أو أسفل ذيله ولو صلى عرياناً في مكان مظلم لم تصح
 والامة كالرجل الاظهرها وبطنها فافه عورة وبدن الحرة كلها عورة الا
 وجهها وكفها وقدميها وكشف ربيع ساقيها يمنع جواز الصلاة وكذا الشعر النازل
 من الرأس ولو وجد المصلي ثوباً باربعه طاهر وصلى عارياً لم يجز وان أقل من برعته
 خير بين أن يصلي عرياناً قاعاً بائناً بركوع وسجود كعدم السائر أو صلى فيه ولو
 وجد ما يستر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر القبل والبرقان وجد ما يستر
 أحدهما استتر بالبر والنية بلا فاصل بينهما وبين التحريم والشرط أن يعلم بقلبه أي
 صلاة يصلي فلو لم يعلم الابتأمل لم يجز والتلفظ بها مستحب وجاز تقديمها على
 التكبير ولا بد من التعمين عند النية لفرض أنه الظاهر مثلاً فلا يجوز جهل الفرضية
 لم يجز ولو نوى فرض الوقت جاز والسادس استقبال القبلة فاستأدها أصابة
 عينها ولغيره أصابة جهتها والخائف يصلي إلى أي جهة قدر ومن اشتبهت عليه القبلة
 تحرى فان أخطأ لم يهدفان علم باخطأ في صلاته أو تحول رأيه استدروا بني حتى لو
 صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بكه ولو شرع بالتحري لم يجز وان أصاب

﴿ فصل ﴾ وفروض الصلاة سبعة (التحرية) قائماً ناطقاً بحيث يسمع نفسه
 ان لم يكن به صم (والقيام) بحيث لو مدت يديه لا ينال ركبته (والقراءة) مقدار
 ثلاث آيات قصار أو آية طويلة (والركوع) بحيث لو مدت يديه نال ركبته
 (والسجود) بالجهة والأنف فلو وضع أحدهما ان كان من غير أن يكره وان كان
 من غير عذر ان وضع جهته جاز وكره اجماعاً وان أنفه جاز عند أبي حنيفة مع
 الكراهة وعندهما لا يجوز ووضع أصبع واحدة من القدمين شرط (والقعدة
 الأخيرة) قدر التشهد (والترتيب) فيما تعدت شريعته في كل ركعة كتقديم

القيام على الركوع والركوع على السجود وقيل للخروج بصنعه فرض أيضا
وشرط في أداء هذه الفروض الاستيقاظ فان أتى بها أو بأحد هاتهما لا يمتد بها أتى
به بل يعيده ولو القراءة فان لم يعده فسبغت

﴿فصل في الواجبات وهي إحدى وعشرون لفظ التكبير للتحريم وقراءة
فاتحة الكتاب وضم أقصر سورة أو مقام مقامها في ركعتين من الفرض وفي
جميع ركعات الفيل وكل الوز وتعيين القراءة في الأوليين من الفرض
وتقديم الفاتحة على السورة واقصاها على مرة حتى لو قرأها مرتين ولا يجب
سجود السهو والجهر بالقراءة في موضعها والخفاة كذلك وانصت المقتدي
ومناجاة الامام والقعدة الاولى والشهد في القعدتين ورعاية الترتيب في فعل
مكرر في ركعة واحدة كالسجدة فلا ينسى سجدة من الاولى فضاها ولو بعد
السلام وسجد السهو والاطمئنان في الركوع والسجود وقنوت الوتر والخروج
بلفظ السلام وتكبير اب العيدين وتكبير ركوعهما وسجدة السهو وسجدة
التسلاوة وترك تكرير ركوع وتثليث سجود وترك الواجب بوجوب الفسق
والاثم

﴿فصل في السنن وهي سبعة وعشرون رفع اليدين في التحريم وتكبير
القنوت ورفع اليدين معه وفي تكبير اب العيدين ونشر الاصابع والثناء بعد
التحريم ووضع اليمين على الشمال وتكبير اب الانتقال والتسبيح في الركوع
والسجود ثلاثا ثلاثا وأخذ ركبتيه في الركوع وتفرج الأصابع فيه والقومة بعد
رفع رأسه منه والسجدة على سبعة أعضاء والجلوس بين السجدين والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم بعد تشهد السلام والدعاء بعدها لنفسه وللجميع المساهلين
والمسلمات وتحويل الوجه عنه ويسرة للسلام وجهر الامام بالتكبير وقارئة
تكبيرة المقتدي تكبيرة الامام وأن لا يطأ طئ رأسه عند التكبير والتعوذ
والتسمية واخفاؤها للامام والمنفرد والمسبوق والتأمين سرا لها وللمقتدي في

الجهرية والتسميع للإمام والتحميد للمتدي والجمع للمنفرد واقتراش رجله اليسرى للجلوس مع نصب اليمنى للرجال والتورك للنساء
 ﴿فصل﴾ في الآداب وهي ثلاثة وعشرون ترك الالتفات يمينا وشمالا ونظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى أرنبتيه حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه الأيمن والأيسر حال التسليمتين وتغطية القدم عند غلبة التثاؤب وإخراج الكفين من الكعبين عند التحريم للرجال ودفع السعال والاستطاع والقيام حين قيل حي على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام وشروع الامام من قبل قد قامت الصلاة وزيادة القراءة على ثلاث آيات وترتيل القراءة وتسوية الرأس مع الظهر في الركوع ووضع ركبتيه قبل يديه ويديه قبل الأنف والأنف قبل الجبهة للسجود وعكس ذلك للرفع للقيام والسجود بين اليدين بحيث يكون إيهاماه على محاذة الأذن بحيث لو سقط من الأذن شيء يقع على ظهر الإبهام وتوجيه الأصابع نحو القبلة وترك مسح التراب والعرق من الجبهة قبل السلام والفصل بين القدمين على أربع أصابع في حالة القيام ووضع يديه على فخذه في القعدة ورفع اليدين عند الشحمتين للرجال وحذاء المنكبين للنساء حال التحريمة ووضع اليدين تحت السرة للرجال وعلى الصدر للنساء والقراءة على قدر المروى للإمام وأبعاد العضدين من البطن والبطن من الفخذ والفخذ من الساق والساق من الأرض في وقت الركوع والسجود للرجال وعكس ذلك للنساء

﴿فصل﴾ في المحرمات هي أربعة عشر الجهر بالتسمية والتأمين والالتفات يمينا وشمالا يتحوى بعض الوجه والنظر الى السماء والاتسكاء على الاسطوانة أو اليد أو نحوه بلا عذر ورفع اليدين في غير ما شرع ورفع الأصابع في الركوع والسجود والجلوس على عقبيه للتشهد واللعب بشو به أو بدنه دون الثلاث وقصر السلام على جانب والقنوت في غير الوتر والزيادة مع التكبير والثناء والتشهد

وتكرار التحريك للسبابة وترك الواجب عمدا

﴿ فصل ﴾ في المكر وهات هي تسع وخمسون تكرار التكبير والعبد باليد
للأذى ونحوها ووضع اليد على الخصر وما هو من أخلاق الجبارة والتخنج بلا
عذر لو بغير حر ووف والتخنج والنفخ الغير المسموع وأمسك اليداهم في الفم
بحيث لا يمنع القراءة وابتلاع ما بين الاسنان لوقليلا واتمام القراءة في الركوع
وتحصيل الاذكار في الانتفالات ووضع يديه قبل ركبته على الارض للسجود بلا
عنصر فمهما بدر ركبته للقيام والاقعاء وهو أن يضع أليته على الارض وينصب
ركبته وتغطية الفم بغلبة الثناؤب وغمض العينين وقلب الخصى اذا لم يمكنه
السجود ومسح الجبهة من التراب أو العرق وكف الثوب والتطلى وقرعة
الاصابع والاستراحة من رجل الى رجل والتعجيل بالقراءة وترك نسوية الرأس
مع الظهور كما هو الخطي بلا عذر لو وقف بهد كل خطوة والنمايل وقتل القملة
ودفنها وإلقاء البصاق ونزع الخلف لعمل قليل وشم طيب والتروح بالثوب أو
الروحة دون الثلاث وتعين سورة سوى الفاتحة للصلاة معينة بحيث لا يقرأ
غيرها والانتقال من آية الى آية وتقديم السورة المتأخرة على المتقدمة في الركعتين
والتسمية بين السورتين وحمل الصبي عمدا وانتظار الامام لمن سمع خفق نعليه
للصلاة وتطويل الركعة الثانية على الاولى في الفرض والتوقف في آية الرحمة أو
العذاب والسجدة على كور العماة والصاق البطن بالفتخل للرجال وبسط
العضدين ونزع التميمص أو القلنسوة أو النعلين أو لبسهم وتطويل الامام الصلاة
بحيث يثقل على القوم وتخفيفه لما عجلتهم وجهر القراءة في نوافل النهار وقراءة
الامام آية السجدة فيما يخافت من الفرائض الا في آخر السورة وتكرار الآية
سروا أو حزن في الفرائض بلا عذر لافي النوافل مطلقا وتكرار السورة في
ركعة من الفرائض ورفع السكمين الى المرفقين للرجال وأما النساء فلا تجوز
وقول المقتدى عند آية تهيب أو ترغيب صدق الله ونحو ذلك والقيام خلف

صف فيه فرجة وليس ثوب فيه تماثيل أو السجود عليها
 ﴿ فصل في المفسدات ﴾ وهي ثلاثة وستون المنطق بحرفين أو حرف مفهم عدا أو
 خطأ نائماً أو جاهلاً قبل فعوده قدر التشهد والسلام على الإنسان للتحية أو على ظن
 أنها تروحية ورد السلام باللسان أو بالمصافحة والدعاء بما يشبه كلاماً والتخفيف
 بلا نذر والأئين والتأوه والتأفيف والبكاء بصوت يحصل به حروف لوجع أو
 مصيبة الأمر بعض لا يملك نفسه وجواب عاطس برحمتك الله والجواب بلا الله إلا الله
 أو أنا الله وأنا اليمرا جمعون أو الحمد لله أو سبحان الله وكل ما قصد به الخطاب كقوله آمين
 اسمه يحيي يحيي هذا الكتاب بقوة أو سمع اسم الله فقال جل جلاله أو النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى عليه أو الشيطان فاعنه أو عوفل لدفع وسوسة الأمور
 الدينوية أو سقط شيء من السطح فبسهل أو دعى لأحد أو عليه فقال آمين أو امتثل
 أمر غيره كان قيل له تقدم فتقدم أو دخل فرجة الصف أحد فوسعه وفتحته على
 غير أمامه أو كاه وشرب ولو ناسياً وانتقاله من صلاة إلى غيرها وقرأته من
 مصحف وكل عمل كثير وأداء ركن أو عملة مع كشف عورة أو نجاسة وصلاته
 على مصلي مضرب نجس البطانة وتحويل صدره عن القبلة ومص يدي أمرأة
 ثلاثاً أو مرة وأنزل لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها بطلقاً أما إذا قبلته ولم يشتهلم
 نفسه وضرب ولو تأديباً وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء
 ومسايقه المؤتمم أمامه بركن لم يشاركه فيه كأن ركع ورفع قبل أمامه ولم يعد معه
 أو بعده وسلم مع الإمام ومداهمة في التكبير والقراءة بالخان إن غير المعنى
 وترك تشديد رب العالمين وإياك نعبد أو أبدل كلمة بكلمة وغير المعنى ومحاذاة مشبهة
 في مكان تتعبد بالأحاطل ولم ينشئها لآخر ونوى الإمام أمامه سوراً ومتميم ماء
 وتسام مدة مانع وسقوط الجبيرة عن برء وزوال عند المندور والحدث عدا أو
 بضع غيره وظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه وقرأته ذاهباً أو عائداً
 للوضوء وهكذا قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر ووجدان

العارى سائر اوقاف قدرة الموحى على الركوع والسجود واستخلاف من لا يصلح
وطلوع الشمس في صلاة الفجر وفقهه امام المسبوق وحديثه عمدا بعد الجلوس
الاخير

﴿ فصل ﴾ في المباحات هي احدى عشر نظره بمؤخر عينيه وتسوية موضع
سجوده بعمل قليل وقتل الحية أو القرب ولو بعمل كثير ان خاف الأذى ووضع
دراهم في الفم بحيث لا تمنع عن رعاية القراءة وفي يده ما لا يمنع سنة الاعتداد والصلاة
الى ظهر قاعه تحدث أو مصحف أو سيف أو نار توقد أو على بساط فيه
تأثيل ان لم يسجد عليها ونفض الثوب لئلا يلتصق بجسده في الركوع وقراءة
آخر سورة في ركعة وأخرى في أخرى وتكرار سورة في تطوع ونحو هذا
﴿ فصل ﴾ في تركيب أفعال الصلاة اذا أراد الدخول فيها قال نويت أصلي لله
تعالى كذا كذا الله أكبر ورفع يديه الى شحمتي أذنيه والامة كالرجل والحرمة ترفع
الى منكبيه ووضع الرجل يمينه على يساره تحت سترته ومسلك راسها بخنصره
وابهامه وتضع المرأة الكف على الكف تحت ثديها وقرأ سبحانه اللهم وبجهدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وتعوذ من القراءة وسمى في أول كل
ركعة للفاتحة فقط وقرأ الفاتحة وبعدها سورة أو ثلاث آيات وأمن الامام تكلموم
ولو في سرية اذا سمعه ومنفرد ثم يكبر مع الانخفاض للركوع ويضع يديه على
ركبتيه ويفرج أصابعه وينصب ساقيه ويبسط ظهره غير رافع ولا منكس
رأسه ويسبح ثلاثا بسبحان ربى العظيم ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو
السجود قبل أن يتم المأموم التسبيحات وجب متابعتها ثم يرفع رأسه من ركوعه
قائلا سمع الله لمن حمده والمقتدى يقول اللهم ربنا ولك الحمد والمنفرد يقول سمع الله
من حمده وهو رافع ربنا ولك الحمد وهو مستو ثم اذا اطمان كبر مع الانخفاض
وسجد واضمار كتيه أو لا ثم يديه ثم جبهته مقدما أنفه بين كفيه وان سجد للزحام على
ظهر مصل صلاته جاز ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع القدمين بمقدار

نصف ذراع جاز ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن فخديه ويستقبل
 باطراف أصابع رجليه القبلة ويسج فيه ثلاثا بسجنان ربي الاعلى والمرأة
 تنخفض وتزق بطنها بفخذيها ثم يرفع رأسه كبرا ويجلس بين السجدين مطمئنا
 ويضع يديه على فخذه كالتشهد ويكبر ويسجد ثانية مطمئنا بسجنانا ثم يكبر
 وهو ناهض على صدور قدميه بلا اعتماد بيديه على الأرض ولا قعود استراحة
 والركعة الثانية كالأولى غير أنه لا يأتي بثناء ولا تعوذ وبعد فراغه من سجدة
 الركعة الثانية يفتش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويشبه
 أصابعها نحو القبلة ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسجد على اليسرى ويبسط
 أصابعه مفرجة قليلا ويجعل أطرافها عند كعبتيه ولا يأخذ الركبة والمرأة تخرج
 رجليها من جانبها الايمن وتمسك ركبها من الأرض ويقرأ التحيات لله والصوات
 والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليها وعلى عباد
 الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ولا يشير بسبابة عند
 الشهادة والصحيح انه يشير بمسجته يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات ويقصد
 بالفاظ التشهد الانشاء كأنه يحیی الله ويسلم على نبيه ونفسه والصالحين ولا يزيد
 في القعدة الأولى شيئا فان زاد كان قال اللهم صل على محمد عايدا تجب الاعادة أو
 ساهيا وجب عليه سجود السهو ويكتفي فيما بعد الركعتين الاوليين من الفروض
 بالقائمة والعود الثاني كالاول وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالصيغة
 الابراهيمية ودعا بالعربية بنحور بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار ونحو اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا
 أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم ثم يسلم بأن
 يقول السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه وكذلك عن شماله حتى يرى بياض خده
 مع الامام ان تم التشهد ويخفض الثاني عن الاول وينوي الامام بخطابه السلام
 على من في يمينه والحفظة وعلى من شماله والحفظة بالانبة عدد ويزيد المؤتم الامام

ان كان على يمينه بتسليمه اليمين وان كان على شماله بتسليمه الشمال وان كان محاذيا له ينوي في التسليمتين وينوي المنفرد الحفظة فقط

﴿ فصل ﴾ ويجهز الامام بقراءة الفجر وركعتي المغرب والعشاء ولو قضاء والجمعة والعيد والتراويح والوتر بعدها ويسر في غيرها ويجزئ المنفرد في الجهر ان أداء كالتنفل بالليل ويحافظ ان قضاء وأقل الجهر اسماع غيره وأقل المخافة اسماع نفسه ولو ترك المصلي السورة في أولي العشاء مثلاً قرأها مع الفاتحة جهراً في الآخرين ولو ترك الفاتحة في الأوليين لا يقضيها في الآخرين والمؤمن لا يقرأ مع المقلب يستمع وينصت ومن شرع في فرض منفرد ثم أقسم ذلك الفرض يقطعه قائماً بتسليمه واحدة ويقعد بالامام ان لم يقعد الركعة الأولى بسجدة فان قعد هاتمت شفعاً ويقعد في فلو صلى ثلاثاً من الرباعية يتم منفرداً ويقعد متنفلاً ويدرك فضيلة الجماعة الا في العصر فلا يقعد والشارع في نفل لا يقطع وكذا سنة الظهر واذا خاف فوت الفجر ان أدى سنته اقتدى وتركها ولم تقض الاتبعاً للفرض قبل الزوال وتقتضى سنة الظهر القبليّة قبل البعدية والترتيب بين الفوائت فرض فلا يجوز أداء الوقتية مع تذكر الفاتحة الا اذا كان في ذمته سنة فروض فاكثر فيسقط

﴿ فصل ﴾ والجمعة سنة مؤكدة للرجال وأقاربها اثنان واحد مع الامام والأحق بالامامة الأعم لم ثم الأفقه ثم الأورع ثم الأسن ثم الأحسن خلفاً ثم الأصبح وجهاً ثم الأشرف نسباً ثم الأنظف ثوباً فان استتوا فالخيار الى القوم وصاحب الدار وامام المسجد أولى من غيره والمستعبر والمستأجر أحق من المالك ويكره امامة عبد ولو معتقاً وأعمى ان لم يكن أعلم القوم وفاسق ومبتدع ولد زنا وجماعة النساء ولو في التراويح فان فعلان تقب الامام وسطهن فلو تقعدت أثمت ويكره امامة الرجل لمن في بيت ليس معهم رجل غيره ولا محرم منه كأخته أو زوجته أو أمته ويقف الواحد عن يمين امامه محاذياله فلو كان المقتدي أطول فوقع سجوده امام

امامه لم يضر لان العبرة بالقدم والاثنتان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء فان حاذته امرأة مشتهاة ولو بعض واحد ولا حائل بينهم في صلاة مشتركة تحرمة وأداء فسدت صلاته ان نوى الامام وقت شر وعه امامتها وان لم تكن حاضرة والا فسدت صلاتها كمالوا اشار اليها بالتأخير فلم تتأخر ومحاذاة الأمر الصبيح لا تنسأها ولا يصح اقتداء رجل بامرأة وصبي مطلقا ولا طاهر بمذمور ولا حافظ آية بأبي ولا مكتسب بعار ولا قادر على ركوع وسجود بمعجز ولا مفترض بمنقفل ولا بمفترض فرضا آخر ولا ناذر بمنقفل ولا بمفترض ولا بناذر أيضا ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر ولا نازل برا كعب ولا را كعب بجهة أخرى ولا غير ألثغ بالثغ وصح اقتداء متوضئ بمتميم وغاسل بماسح وقائم بقاعد يركع ويسجد وقائم بأحدب وموم بمثله ومتنفل بمفترض في غير التراويح ومتنفل بمثله واذا اقتدى أمي وقاري بأمي فسدت صلاة الكل وان ظهر حدث الامام بطلت ويلزم الامام اخبار القوم باعادتها والمانع من الاقتداء صف من النساء بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن قدر قامة الرجل أو طريق تمر فيه العجالة أو نهر تجري فيه السفن أو خلاء في الصحراء يسع صفين فأكثر أو في مسجد كبير الا اذا اتصلت الصفوف والحائل لا يمنع الاقتداء ان لم يشبه حال الامام ولم يتخلف المسكن ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يعجز وقيل يجوز وهو الأصح

﴿ فصل ﴾ والصلاة في الكعبة جائزة وصح فيها فرض ونفل وفوقها ولو بلا ستر من فردا أو بجماعة وان اختلفت وجوههم الا اذا جعل فقاها الى وجه امامه فلا يصح اقتداؤه لتقدمه عليه ويكره وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لا وصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم أقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه ولو اقتدى من خارجها امام فيها والباب مفتوح صح ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام وكان أقرب ينبغي الفساد والله أعلم

﴿ فصل ﴾ ومن تعدر عليه القيام لمرض صلى قاعدا كيف شاء يركع ويسجد

أوصلني موميا ان تعذر عليه الركوع والسجود وجعل ايماء سجوده أخفض من
ايماء ركوعه ولا يرفع الي وجهه شيأ يسجد عليه فان رفع وهو يخفض رأسه صح
وان تعذر عليه القعود أو ما بالركوع والسجود مستقيماً على ظهره جاعلاً رجليه
الى القبلة أو ينصب رجليه ان قدر ويضع تحت رأسه وسادة أو يلقى على جنبه
الأيمن أو الأيسر وان تعذر الايماء برأسه وكثرت الفوائت سقط عنه القضاء ولو
اشتبه على المريض عدد الركعات والسجودات لا يلزمه الاداء ومن صلى الفرض
في الفلأ الجارية قاعداً بلا عذر صح وأساء والمربوط في الشط كالشط والمربوط
بشجرة البحر ان كان الرج يحركها شديداً فكأن السائرة والا فكأن واقفة ويلزم
استقبال القبلة وكل ادارت استدراكها يتنفل الركب خارج المصوموميا
الى أي جهة توجهت دابته ولو على سرجه نجس واذا افتتح النفل راكباً ثم نزل
بنى وفي عكسه لا ولو صلى الفرض على دابته في شق يحمل وهو يقدر على النزول
لا تجوز الصلاة عليها اذا كانت واقفة الآن تكون عيذان المحمل على الارض
ولو صلى على العجلة ان كان طرفها على الدابة فتجوز في حالة العذر والاجاز ولو
اشتمل الخوف بجماعة صلوا فرادى بالايماء على دوابهم الى أي جهة كانوا ولا إعادة
وأما ان ظنوا ذلك بان رأوا سواداً فخافوا لظنهم عدواً فصالحوا ثم بان بخلافه
أعادوها وهذا كله في الفرض والواجب وأما النفل فيجوز على المحمل والعجلة
مطلقاً ومن خرج من عمارة ووضع اقامته قاصداً سفره سيرة ثلاثة أيام ولياها
من أقصر أيام السنة بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة صلى الفرض الرباعي
ركعتين وجوباً ولو كان عاصياً بسفره حتى يدخل موضع مقامه أو ينوي اقامة
نصف شهر فاذا دخل بلدة وترقب السفر ولم ينو اقامة نصف شهر بقصر ولو بقى
سنتين ومن أتم ان قعد القعدة الاولى ثم فرضه وأساء والزائد نفل وان لم يقعد بطل
فرضه وصار الكل نفلاً رصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده ولو اقتدى
مسافر بمقيم في الوقت صح وأتم صلاته مع الامام سواء أدركه في الشفع الاول

أو الثاني ولو اقتدى به بعد الوقت لا يصح ويأتى المسافر بالسنة ان كان في حال
أمن وإلا لا

﴿ فصل ﴾ ويسن مؤكدا قبل الظهر أربع وقبل الجمعة وبعدها بتسليمية فلو
بتسليميتين لم تثب عن السنة وركعتان قبل الصبح وهي أكدها فلا تصح صلاتها
قاعدا ولا راكبا بالاعتدال ولا يجوز تركها ويخشى الكفر على منكرها ولو صلى
ركعتين تطوعا مع ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع لا تجزئ عنها وركعتان بعد
الظهر والمغرب والعشاء ويستحب أربع قبل العصر وقبل العشاء بتسليمية
وست بعد المغرب وتب ركعتان بعد الوضوء وأربع فصاعدا في الضحى وأربع
سنة التساييح والأحب بتسليمية ان صلاها نهارا أو بتسليميتين ان صلاها ليلا
ويسن تحية المسجد ركعتان وأداء الفرض ينوب عنها ولا تسقط بالجلوس ومن
لم يتمكن منها حدث أو غيره يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
أربع مرات

﴿ فصل ﴾ والوتر واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمية ويقرأ في كل ركعة الفاتحة
وسورة ويكبر قبل ركوع الثالثة رافعا يديه كالداخي والأصح أنه يعتد ويقتن
مخافتا ويسن الدعاء المشهور وهو اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك
ونتوب اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا
نسفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك
نسعى ونخافت نرجو أرجئك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق
وصلى الله على النبي وآله وسلم ومن لم يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ثلاث
مرات أو يارب يارب يارب وصح الاقتداء فيه بشافعي لم يفصله بسلام ويأتى
المأموم بقنوت الوتر ولو بشافعي يقتن بعد الركوع ولو نسيه ثم نذر في
الركوع لا يقتن فيه ولا يعود الى القيام فان عاد وقت لم يعد الركوع لم تفسد
صلاته وسجد للسجود ولوركع الامام قبل فراغ المقتدى من القنوت قطعه وتابعه

ولو لم يقر أمنه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع معه ولو قنت في الركعة الاولى أو الثانية لم يقنت في الثالثة أما لو شك أنه في الثانية أو الثالثة كرر مع القعود ومن اقتضى بمن يقنت في الفجر قام معه في حال قنوته ساكنا ويرسل يديه في جنبه ومن ترك واجبا سهوا يسجد للسهو وسجدتين بعد التشهد وسلام واحد عن يمينه فقط ثم تشهد وسلم والمسبوق يسجد مع امامه سواء كان التشهد قبل الاقضاء أو بعده ثم يقضى ما فاته ولو سها فيه سجدتانيا وكذا اللاحق لكنه يسجد في آخر صلاته ولو سجد مع امامه أعاده ولو سها عن القعود الأول من الفرض ثم تذكره عاد اليه بالمقيم وتشهد ولا سهو عليه وان قام الى الثالثة لا يعود ويسجد للسهو ولو عاد الى القعود فسدت صلاته وقيل لا وهو الحق وأما في النفل فيعود بالمقيم بالسيادة ولو سها عن القعود الأخير عاد بالمقيم الركعة بسجدة فان قيدها تحول فرضه نفل اوضح سادسة ان شاء ولا يسجد للسهو وان قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم ولو سلم قائما صح

﴿ خاتمة ﴾ أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم المقدس ثم قبا ثم الأقدم ثم الأعظم ثم الأقرب ومسجد أستاذة لدرسه أو لسمع الأخبار أفضل ومسجد حبيب أفضل من الجامع ويمنع منه كل مؤذ ولو بلسانه ودخول آكل كثر وموصل ونوم إلا المعتكف وغيره والكلام المباح فيه يأكل الحسنان كائنا كل النار الخطب وليس لأحد ازعاج غيره منه ولو مدرسا وإذا ضاق فله صلى ازعاج القاعد ولو مشتغلا بقراءة أو درس وتعلم في المطولات (وهذا) آخر ما وفقني الله لجمعه والحمد لله على نعمائه وفضله جعله الله خالصا لوجهه الكريم بمن شوائب الريا ودواحي التعظيم ونفع به النفع العميم انه على كل شيء قدير وبالأجابة جدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الى يوم بعثون كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون يقال مؤلف هذا الكتاب ساعده الكريم الوهاب وحشره وأحبابه تحت لواء سيد الاحباب قدوافق

الفرغ من تحريره هذه النسخة المباركة يوم السبت الثالث والعشرين من ذي
القعدة المبارك الحرام في حجر اسمعيل عليه السلام مواجهة الكعبة الشريفة
الهيبة سنة مائتين وخمسة وخسين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

﴿ شروط النية ﴾

أي طالباً من شرائط نية * فهناك لها عقداً كما الروض حاكياً
فاسلام ما وثم علم بما نوى * وتميز فاقطف زهر روض حلالها
وفقد مناف بين منسو ونية * كذا قال في الأشباه طابت مراقبا

﴿ شروط الامامة ﴾

أي طالباً من شروط امامة * ليحوز في قصب الفضائل مغنا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة * ومقدار ما يجزى قرانا تعلمها
وفقدك عندنا مانعاً صحة لها * وذات في أتم القول وافي متما

﴿ ضبط الأماكن التي تكره فيها الصلاة ﴾

تجوز صلاة في أماكن عشرة * ولكنهما كروهة صح في النقل
بمقبرة طاحونة ومرايض * بها غنم ثم المعادن للابل
وقارعة للطريق سطح بمنزابل * وساباط حام كذا في اصطبل
وفي بطن وادى فجاح شفوته * وذى دور أهديتها الأولى الفضل

﴿ ضبط ما يحبس من أنواع الحيوان ﴾

ان رمت حصر ذوات الحيف فاصغلا * أبديه من نظم يحكى خالص الذهب
الآدمية والخفاش مع ضبيع * كذاك حجرة خيل ناقة النجب
ووزغة دبة مع قردة وكذا * كلبة أرنب كن حافظا تصب

﴿ ضبط موانع النكاح بسنة الله ورسوله ﴾

مأث و كفر رضاع هكذا نسب * حق لغير وتقديم كذا ذكروا

صهرية و طلاق بالثلاث كذا * جمع به الخطر مقرر ومعتبر

﴿ ضبط ما يعتبر في كفاءة النكاح ﴾

ان الكفاءة في النكاح تكون في * ست لها بيت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

﴿ ضبط ما يحث فيه بالباشرة والاخرى ﴾

نكاح طلاق والبناء خياطة * كذا هبة قرض والايداع قد تلا

وضرب لعبد ثم ذبح كتابه * وصالح الدماء كذا الجمل يافلا

اعارة واستيداع ثم استعارة * وقبض لدين كسوة يا خال العلا

قضاء لدين ثم عتق تصديق * وخلع والاستمقرار حقه ولا

﴿ ضبط ما يحث فيه بالباشرة لا بالامس ﴾

شراء ويبيع قسمة وإجارة * وضرب لفرع ثم صلحك بالمال

خصومة واستئجار مسك ختامها * وذا النظم زهر أم فرائد لال

﴿ ضبط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعاقبه بالشرط ﴾

يباع ووقف قسمة وإجارة * صالح بمال عزل من قد وكلا

ابراء دين رجعة وتعامل * اقرار تحكيم لدى قدير علا

وكذا اعتكاف طاب ثم زارع * وإجارة فاحفظ وكن متأملا

﴿ ضبط ما لا يبطل بالشرط الفاسد ﴾

قرض نكاح رهن ثم وصية * خلع طلاق ثم أيضا قد تلا

ووكالة هبة تصرف شركة * إذن لعبد في التجارة قد تلا

وكفالة تعليق رد حاصل * بخيار شرط أو بعيب يا فلا
 وإقالة عقد لئمة كافر * صلح اليمين في العمد مع جرح علا
 وحالة عتق مضاربة كذا * عزل لقاض بالمظالم سر بلا
 وكذلك دعوى الاصل فرعاً والقضا * وكتابة وإمارة من ذي علا
 فاحفظ نظامي ان أردت تفقها * في مذهب النعمان كي ترقى العلا

﴿ ضبط ما يصح تعليقه بالشرط ﴾

طلافي عتاق والصلاة إمارة * وحج قضا طاب عرف ولاية

﴿ ما يكون فيه خيار الرؤية ﴾

في أربع خيار رؤية يرى * اجارة وقسمة وكذا الشرا
 كذلك صلح في ادعاء المال * فاحفظ سر يما نظمه في الحال

﴿ ضبط شروط القضاء ﴾

شروط القضاء تسع عليك بحفظها * لتحرز سبعا في طلابك للعلا
 بلوغ واسلام وعقل ومنطق * فصيح به فصل الخصومة قد حلا
 تولية حكما دون سمع لدعوة * وحرية سمع والابصار قد تلا
 وفقدان حد القنف قد شرط واه * كذا قال زين الدين في البحر مجلا

﴿ ضبط طرق القضاء ﴾

شاهدي لمن رام القضاء طرقاله * بهما هتدي مظلم الخطب أعضلا
 يمين وإقرار نكول قسامة * وبينه علم يد يا أخا العلا
 كذلك الذي يبذوله من قرائن * اذا بانغت حد اليقين فخصلا
 ما يثبت بين الشهادة والسعوى من الموافقة ﴾

بين الشهادة والسعوى موافقة * لابد منها فكن بالعلم مشتغلا

نوعا وكما وكيفما والزمان كذا * فعل و وضع وملاك نسبة شملا
كذا انفعال وهذا الضبط حرره * الا كمل الفرد في الفردوس نال علا
* ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع *

ان الشهادة بالتسامع جوزت * في تسع نسب وموت والولا
مهر نكاح والدخول ولاية * عتق وأصل الوقف فاحفظ ما خلا
لكنها ان فسرنا تلفوا سوى * صوب نكاح وقف مع نسب علا
قد قال ذا المرحوم يعقوب الذي * زفت له صدر الشريعة فاجتلي

* ضبط الصور التي لا يصح فيها عزل الوكيل *

ولا يصح عزل من قد وكلا * في صور خمس لها نظمي خلا
وكيل يبيع الرهن والخصومة * ان بالناس طالب الحكومه
وعنده غيبة لمن قد وكلا * فاحفظ فروع الفقه ترق العلا
كذا وكيل يبيع قد وكلا * بثمن موكلا ياذا العلا
اكن اذا باه قاض قد حكم * وزاح عن خصومة دا جى الظلم
وكل ما يكون عزل معنى * أنت وكيله واضع فاعني
كذا وكيله يبيع العيني * ان بهوقوفه تعلقت كالدين
* ضبط شروط الدعوى *

أياط الباني شرائط دعوة * فتلك ثمان من نظامي لها خلا
خصومة خصم والتقاء تناقض * ومجلس حكم بالعدالة سر بلا
كذا معاومته المدعي * ما مكانه والعقل دام لك العلا
كذا لسان المدعي من شروطها * والزامة من صباه النظم كلا
* ما خرج عن قاهدة كل من شرع في نقض ما تم من جهته لا يقبل منه *
اذ اسى المرء في نقض الذي عقدا * فليس يقبل منه ما حي أبدا

سوى مسائل أبديةا لدى فطن * يصونها عن غي يضر الحسدا
عبد شراه وبعد القبض أنفذا * قد كان سمي وقد تم الذي قصدا
وقبل ذا بايعي قلباعه لفسى * قد غاب في شقة الاسفار ادبدا
كدا اذا ادعى تدبير جارية * من بعد أولدها الموهوب واعتمدا
كذلك أن تدعى عتق المبيع وذا * من بعد بيع لشخص قد أحاطيدا
هات برهانه في السكل نقيله * والحمد لله حمدا دائما أبدا

﴿ ضبط ماتكون فيه القسمة على الرؤوس ﴾

ان التقاسم بالرؤس يكون في * سبع لمن حلا عقود نظاي
في ساحة مع شفعه ونوائب * ان من هوا أجره القسم
وكذلك ما يرى من السفن التي * يحشى بها غرف ويلرق كرام
وكذلك عاقلة وقد تم الذي * حرته لافاضل الاعلام
والله تعالى أعلم



(ب)

فأعظم به من مفرد جمع العلا
وأوضح فهم المشكلات ببيانه
وزين جيد الكتب عقد نظامه
كتاب حوى مع لطفه كل مذهب
مؤلفه بحر النسبى علم الهدى
له تلقى كل المحاسن والبا
وتأليفه بالفيض جاء محررا
ومد تم طبعا قلت فيه مؤرخا

وأودع في التوحيد حق التشريع
وزخزح عن وجه الهدى كل برقع
وحلا حلاه كل فم ومسمع
فنافس به واستغن عن كل مجمع
غزير بحار العلم أكل مرجع
ومطلع شمس النفع في كل موضع
بعلم لدنى خلا من تصنع
حوى جوهر التدقيق كنز المربع

٢٤ ٢١٤ ٦٤٥ ٣٤٣ ٧٧

سنة ١٣٠٣



﴿ فهرست ﴾

﴿ غنية الطالبين فيما يجب من أحكام الدين لأبي المحاسن القافجي رحمه الله ﴾

صحيحة

- | | |
|----|--|
| ٢ | خطبة الكتاب |
| ٣ | مقدمة اعلم ان الواجب على كل عبد الخ |
| ٣ | فصل لا تكليف إلا بالعقل والاحتمال الخ |
| ٤ | فصل يفترض على كل عاقل أن يعرف أن الله تعالى ذات لا كالذوات الخ |
| ٥ | فصل لو لم يكن سبحانه موجودا ما كان باهي صنعه مشهودا الخ |
| ٥ | فصل اعلم ان كل مخلوق لابد أن يكون إما جوهرا أو عرضا الخ |
| ٨ | مبحث الصفات |
| ١١ | مبحث صفات التكوين |
| ١٧ | مبحث الروح |
| ١٨ | مبحث النبوة |
| ٢١ | مبحث السؤال وهل هو للروح والجسم معا أو للروح فقط أو غير ذلك |
| ٢٤ | مبحث الشفاعة |
| ٢٦ | مبحث جميع الصحابة أمناء الخ |
| ٢٦ | مبحث العالم العامل في كل زمان أفضل من غيره الخ |
| ٢٦ | مبحث الاسلام والايمان |
| ٣٢ | فصل وأما الصلاة فهي ثمانية أركان الاسلام الخ |
| ٣٢ | مبحث الطهارة |
| ٣٧ | فصل يجب اعتقاد جواز المسح على الخفين |

- ٣٩ فصل وأما النية في الصلاة فهي فرض
- ٤٠ فصل وأما سر العورة فشرط النخ
- ٤٠ فصل وأجمعوا على استقبال القبلة
- ٤١ فصل أجمعوا على أن الصلاة أركان النخ
- ٤٢ فصل اتفقوا على أن القيام ركن النخ
- ٤٣ فصل وأجمعوا على أن القراءة في الصلاة فرض
- ٤٤ فصل وأجمعوا على أن الركوع فرض
- ٤٥ فصل والسجود فرض بالإجماع
- ٤٦ فصل والشهادة الأولى واجب عند أحسن سنة عند الثلاثة
- ٤٦ فصل والسلام مشروع بالاتفاق
- ٤٧ فصل واتفقوا على أن القنوت مشروع
- ٤٧ فصل واتفقوا على أن من ترك فرضاً من فروض الصلاة لم يصح صلاته
- ٤٩ فصل واتفقوا على أن الأكل والشرب في الصلاة يبطلها
- ٥٠ فصل واتفقوا على أن سجدة الشكر مشروع
- ٥١ فصل وصلاة الجماعة في الحضر والسفر مشروع
- ٥٢ فصل واتفقوا على أن صلاة القصر في السفر مشروع
- ٥٣ فصل وأما الزكاة فهي ثالثة أركان الإسلام النخ
- ٥٤ فصل في نصب الزكاة
- ٥٦ فصل في مصرف الزكاة
- ٥٨ فصل في زكاة الخبواب
- ٦٠ فصل إذا لم يبلغ كل نوع خمسة أوسق الخ
- ٦٠ فصل في زكاة الأنعام

- ٦٢ فصل في زكاة الفطر
 ٦٤ فصل في الصيام
 ٦٥ فصل ويلزم صوم رمضان برؤية هلاله الخ
 ٦٦ فصل والنبذة في صحة أدائه شرط
 ٦٧ فصل فمين جامع في رمضان .
 فصل فمين أكل أو شرب في يوم من رمضان
 ٧٠ فصل في صوم ست من شوال
 ٧١ فصل وأجمعوا على أن الحج خامس أركان الاسلام الخ
 ٧٢ فصل وشرط وجوب الحج الاستطاعة الخ
 ٧٤ فصل ويجوز الحج بالافراد والتمتع والقران
 ٧٦ فصل والمواقيت خمسة
 ٧٧ فصل في الاحرام
 ٧٨ فصل والسنة أن يلبس المحرم ازارا ورداء جديدين الخ
 ٨١ فصل وإذا قتل المحرم صيدا الخ
 ٨٣ فصل ويحرم قطع شجر الحرم
 ٨٣ فصل في آداب دخول مكة
 ٨٦ فصل والسعي واجب عند أبي حنيفة الخ
 ٨٧ فصل واتفقوا على أن الوقوف بعرفة أعظم أركان الحج
 ٢١ فصل في الافاضة
 ٢ فصل وإذا أسقر نفر إلى منى الخ
 ٢ فصل المطاوب في أيام النحر أربعة أشياء
 ٢ فصل وأما من رمى الجمار الثلاث الخ

صحيحة

- ٩٤ فصل والايام المعدودات النخ
 ٩٤ فصل ونزول المحصب سنة عند أبي حنيفة النخ
 ٩٤ فصل وطوافي الصدر
 ٩٥ (حاتمة) في آداب زيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم

—————
 —————

﴿ فهرست سفينة النجاه في معرفة الله وأحكام الصلاة لأبي المحاسن ﴾
 (القاوقجي الطرابلسي أ يضارحه الله)

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب
 ٢ مجت ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله
 ٢ مجت الصفات
 ٥ فصل في ما يجب للرسول وما يستحيل وما يجوز
 ٦ فصل ويجب معرفة خمسة وعشرين نبيا على التفصيل
 ٦ فصل ويجب الايمان بان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات
 ٧ فصل في ترتيب فضل الخلفاء الراشدين
 ٧ فصل في أحكام الطهارة
 ٨ فصل يجب الغسل عند خروج من النخ
 ٩ فصل في فروض الغسل
 ٩ فصل في أركان الوضوء
 ٩ فصل في سنن الوضوء
 ١٠ فصل في آداب الوضوء

- ١٠ فصل في نواقض الوضوء
 ١١ فصل في التيميم
 ١١ فصل في أركان التيميم
 ١٢ فصل في المسح على الخفين
 ١٢ فصل في الاستنجاء
 ١٣ فصل في أحكام الصلاة
 ١٣ فصل في شروط الصلاة
 ١٤ فصل في فروض الصلاة
 ١٥ فصل في واجبات الصلاة
 ١٥ فصل في سنن الصلاة
 ١٦ فصل في آداب الصلاة
 ١٦ فصل في محرمات الصلاة
 ١٧ فصل في مكروهات الصلاة
 ١٨ فصل في مفسدات الصلاة
 ١٨ فصل في مباحات الصلاة
 ١٩ فصل في تركيب أفعال الصلاة
 ٢١ فصل ويجهز الامام بقراءة الفجر الخ
 ٢١ فصل والجماعة سنة مؤكدة
 ٢٢ فصل والصلاة في السكينة جائزة الخ
 ٢٢ فصل ومن تعذر عليه القيام الخ
 ٢ فصل في الراتب قبل الظهر وبعده الخ
 ٢ فصل والوتر واجب

517

DUE DATE

29/6/24

E15g

~~NYL~~

غنية الطالبين

296514

[illegible]

NO